Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized

48958

إدراج الحد من مخاطر الكوارث في أنشطة محاربة الفقر

الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها

التقرير السنوي 2008

البنك الدولي

نظام الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث
ISDR

المساهمات المقدمة إلى الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها

السنة المالية 2007 – 2009

الجهة المانحة	مجموع التعهدات (في 30 يونيو / حزيران 2008)
استراليا	5,157,000 دولار أمريكي
كندا	3,511,000 دولار أمريكي
الدانمرك	9,234,000 دولار أمريكي
المفوضية الأوروبية	400,000 دولار أمريكي
إيطاليا	5,000,000 دولار أمريكي
اليابان	6,000,000 دولار أمريكي
لوكسمْبُرغ	2,936,000 دولار أمريكي
النرويج	6,337,000 دولار أمريكي
إسبانيا	6,000,000 دولار أمريكي
السويد	9,102,000 دولار أمريكي
سويسرا	1,024,000 دولار أمريكي
المملكة المتحدة	8,761,000 دولار أمريكي
البنك الدولي	15,000,000 دولار أمريكي

شكر وتقدير لجميع شركاء الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها

منذ إنشائه في شهر سبتمبر / أيلول عام 2006، تطور الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها (GFDRR) ليغدو شراكةٍ تضم 18 بلدا ومنظمة دولية في إطارٍ من الالتزام بمساعدة البلدان النامية على الحد من تعرضها للمخاطر الطبيعية وتدعيم قدرتها على التكيف مع تغيّر المناخ وما ينجم عنه من آثار.

ولا يسعنا في هذا المُقام إلا أن نوجّه تحيةَ شكرٍ وتقدير للشركاء الذين يساندون الصندوق فيما يقوم به من أعمال لحماية سبل كسب الرزق وتحسين حياة الناس، ونخص بالذكر: أستراليا، وكندا، والدانمرك، والمفوضية الأوروبية، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، ولوكسمْبُرغ، والنرويج، وإسبانيا، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة، ومنظومة الإستراتيجية الدولية للأمم المتحدة المعنية بالحد من الكوارث (ISDR)، ومكتب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للمساعدة في حالات الكوارث الخارجية، والبنك الدولي.

2008© الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها
1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA

يجوز إعادة استنساخ وإعادة طبع هذه المطبوعة، بنصها الكامل أو الجزئي، بأي شكل أو وسيلة للأغراض التعليمية أو الاستخدامات غير الهادفة للربح، دون أي تصريح من قبل صاحب حقوق الطبع بشرط التنويه بالمصدر. وتود أمانه الصندوق أن تعرب عن امتنانها مسبقا لتلقي نسخة من أية مطبوعة تستخدم هذا التقرير كمصدر لها. ويُرجى إرسال تلك النسخ إلى أمانة الصندوق على العنوان المبيّن أعلاه.

ويحظر استخدام هذه المطبوعة لأغراض إعادة البيع أو غير ذلك من الأغراض التجارية دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من قبل أمانة الصندوق. وتبقى جميع الصور الواردة في هذه المطبوعة ملكا خالصا لمصادرها الأصلية، ويحظر استخدامها لأي غرض من الأغراض دون الحصول على موافقة مكتوبة من مصدرها.

ولا يضمن الصندوق دقة البيانات التي يتضمنها هذا التقرير. كما أن الحدود والألوان والمسميات والمعلومات الأخرى المُبيّنة على أية خريطة في هذا التقرير لا تعني أي حكم من جانب الصندوق على الوضع القانوني لأي إقليم أو أي تأييد أو قبول لهذه الحدود.

صورة الغلاف: Curt Carnemark / البنك الدولي

تصميم الغلاف: Patricia Hord التصميم البياني والطباعي (غرافيكس).

المحتويات

شكر وتقدير لشركاء الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها iii

توطئة 1
كاثرين سيرا 1
جون هولمز 3
الملامح البارزة لشراكات الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها (الصندوق) 5
الملامح البارزة للشراكات العالمية والإقليمية للصندوق (المسار الأول) 5
الملامح البارزة لشراكة الصندوق وما تنطوي عليه من إدراج الحد من أخطار الكوارث في برامج التنمية (المسار الثاني) 6
الملامح البارزة لشراكة الصندوق الرامية إلى تسريع وتيرة الانتعاش من آثار الكوارث (المسار الثالث) 8
برنامج تسهيلات التمويل الاحتياطي للإنعاش من الكوارث: جعل الحد من أخطار الكوارث جزءا أساسيا من عمليات الانتعاش من آثار الكوارث 10
وجهات نظر الضيوف 17
دور قيادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) في مجابهة كارثة ميانمار 17
من منطقة الساحل إلى مفاوضات كوبنهاغن المعنية بتغيّر المناخ 19
الملامح البارزة لحافظة عمليات الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها 21
عمل الصندوق في أفريقيا 22
عمل الصندوق في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ 28
عمل الصندوق في منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى 34
عمل الصندوق في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 38
عمل الصندوق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 44
عمل الصندوق في منطقة جنوب آسيا 48
قوة التأييد العالمي والشراكات الإقليمية لعالمٍ أكثر أماناً ومرونة 56
إبداعات وابتكارات الصندوق العالمي: تحفيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب 65
تقييم اقتصاديات الحد من أخطار الكوارث 69
قياس نتائج الحد من أخطار الكوارث: الرصد والمتابعة والتقييم من قبل الصندوق 72
إدارة الموارد 75
الإطارات
تعميم مراعاة إدارة مخاطر الكوارث في إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء والمساعدة القطرية 15
تأمين سلامة المدارس في نيبال ضد أخطار الزلازل 51
زيادة القدرة على الحصول على التمويل في المناطق الريفية في بنغلاديش: الحلقة الوسطى المفقودة 52
تجميع جهود المجابهة والمشاركة في تحمل المخاطر 54
الصندوق العالمي: محور التركيز على المساواة بين الجنسين 59
الصندوق العالمي وبناء عالم أكثر أمناً 62
المضي قدما في تنفيذ خطة عمل ستوكهولم 64
مشاورات أوسلو 67
المبادرة المعنية بتتبع قابلية التعرض لأخطار الكوارث 73
مجلس إدارة نتائج الصندوق 74
المرفق: تدخلات "الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها" في البلدان المهددة بالكوارث الطبيعية 81
قائمة الاختصارات والأسماء المختصرة 94

توطئة

تشهد طبيعة الكوارث وتواتر حدوثها تغيراً مطرداً. فتغيّر المناخ، والتوسع الحضري الجامح، وانعدام الأمن الغذائي، ونشوب الصراعات، هي كلها مظاهر لا تؤدي إلى تضخيم الآثار المترتبة على الأخطار الطبيعية فحسب، بل تسفر أيضا عن تفاقم المخاطر الأساسية الكامنة في ثناياها. والواقع أن الفقراء هم أكثر الناس بؤسا واكتواءً بجحيم الكوارث، وخاصة في المناطق المعرّضة لوقوعها في آسيا وأفريقيا.

لقد شهد العالم في الشهور القليلة الماضية مدى السهولة التي يمكن أن تقضي بها الكوارث على حصيلةِ عقودٍ من التقدم في مجالات تقليص حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. فالزلزال العاتي الذي ضرب إقليم سيشوان في الصين استمر لمدة دقيقتين لا أكثر لكنه أودى بحياة 69 ألف شخص مُخلّفاً آثارا مدمّرةً حاقت بأكثر من 45 مليون نسمة، إلى جانب الخسائر الاقتصادية وانهيارات البنية التحتية التي بلغت، حسب التقديرات، أكثر من 86 مليار دولار. ومع أن الإعصار المميت الذي اجتاح ميانمار في أوائل مايو / أيار استمرّ أقل من يومين، إلا أن الإحصاءات الرسمية أشارت إلى أن عدد الضحايا زاد على 84500 نسمة. لا غرو إذن أن كوارث من هذا القبيل تلحق بالفقراء أصنافا شتى من العذاب ـ فمع الكوارث تنقطع سبل كسب الرزق والمعيشة، وتجفّ منابع الأصول المنتجة وتضيع الممتلكات الشخصية، وتتحول البنية التحتية العامة إلى أنقاض من الخراب والدمار، فيعيش الفقراء في غياهب الاحتمالات الاجتماعية والاقتصادية المجهولة.

وعليه فإن تخفيض درجة التعرّض لتلك الكوارث في البيئة العالمية المتغيرة في الوقت الحاضر يقتضي بذل جهود غير مسبوقة: كإتاحة أفضل المعارف والمهارات؛ وزيادة الابتكار والتميز الإبداعي، وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية؛ وزيادة الكفاءة التنظيمية على الصعيد القطري والإقليمي والدولي.

ومنذ إنشائه في شهر سبتمبر / أيلول عام 2006، تطوّر الصندوق ليغدو شراكة عالمية متميزة وطويلة الأمد لتعميم مراعاة منظور الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في ميادين التنمية. ويُعتبر التعاون الاستراتيجي للصندوق القائم على التنوع والتآزر بمثابة شريان الحياة لتلك الجهود. إذ تؤدي الشراكات الإستراتيجية مع المنظمات في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية إلى التوسيع المطرد لآفاق القدرات الإقليمية والوطنية والمحلية على الاستجابة لمخاطر الكوارث والتكيف مع الآثار المترتبة على تغير المناخ، قياسا على الوضع السابق والواقع الفعلي اللاحق.

والواقع أن تأثير الصندوق يؤتي أُكله عندما تستفيد البلدان العالية المخاطر من المساعدات الفنية والمالية المتاحة. فالصندوق يقدم 43.5 مليون دولار إلى 54 بلدا لتدعيم تقييم المخاطر، وأدوات تخفيض المخاطر، وتمويل التصدي للمخاطر، والتأهب لمواجهة حالات الطوارئ، وبرامج بناء القدرات المؤسسية اللازمة لتقوية مرونة الاستجابة. علاوة على ذلك، فإن المسؤولين الحكوميين المعنيين بإدارة أخطار الكوارث يشاركون في جميع مشاريع الصندوق البالغ عددها 75 مشروعا؛ كما تُعتبر المكاتب الميدانية المحلية للأمم المتحدة جهات شريكة مهمة في هذا الشأن أيضا.

ويعمل الصندوق مع طائفة متنوعة من الشركاء لإحداث أكبر تأثير ممكن. فمن شأن شراكتنا مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وفروعها الوطنية أن تتيح زيادة التركيز على جهود الحد من مخاطر الكوارث على صعيد المجتمعات المحلية في السياسات والخطط الوطنية المعنية بالتنمية. كما يقوم الصندوق، من خلال تعاونه جنبا إلى جنب مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، بتقديم المساندة اللازمة لدراسات تقييم المخاطر الشاملة في جنوب شرق أوروبا.

كما يضطلع الصندوق بتعزيز فعالية حافظة البنك الدولي ذات الصلة بالكوارث من أجل زيادة تخفيض مخاطر الكوارث وتنشيط التكيف مع تغير المناخ في الحوار مع البلدان. والواقع أن لزخم هذه الأنشطة تأثيرا فعليا حقيقيا،

إذ نشهد اتجاها نحو تعميم مراعاة منظور الحد من مخاطر الكوارث في الإستراتيجيات والخطط الوطنية ـ على سبيل المثال في بوروندي وإريتريا وهايتي والنيجر ورواندا وسان تومي وبرنسيبي وتوغو وبلدان أخرى. ويأتي ذلك كنتيجة مباشرة لمساهمات الصندوق في استعراضات البنك الدولي لإستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء وإستراتيجيات المساعدة القطرية. ويمكننا القول إجمالا بأن الصندوق قام بتقديم توصيات بشأن الممارسات الفعالة لتخفيض مخاطر الكوارث إلى قرابة 40 من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل المعرّضة لأخطار الكوارث. ولعل ذلك يمثل فارقا نوعيا وحقيقيا في كيفية اضطلاع هذه البلدان بوضع سياساتها وخططها المعنية بالحد من مخاطر التعرض للأخطار الطبيعية وتحسين الاستجابة لمخاطر الكوارث داخل حدودها الوطنية والتأهب والاستعداد لتسريع وتيرة الإنعاش في حالة وقوع الكوارث.

ونظرا للنتائج المبكرة والمبشرة بالخير التي حققها الصندوق، فقد قرر البنك الدولي رفْع مستوى تعهداته تجاه هذه الشراكة من أجل تعجيل تنفيذ إطار عمل هيوغو. وبدءا من السنة المالية 2009، تم إدراج المساهمة السنوية للبنك الدولي المقدمة إلى الصندوق، والبالغة 5 ملايين دولار، في البرنامج المعني بتمويل المنح الطويلة الأمد. وتسير الأطراف المانحة الأخرى على نفس المنوال أيضا حيث لمست الإنجازات التي حققتها هذه الشراكة على العديد من الجبهات. وحتى 30 يونيو / حزيران عام 2008، أي بعد مضيّ أقل من عامين على إنشائه، بلغ إجمالي المساهمات المقدمة إلى الصندوق أكثر من 77 مليون دولار.

تضمنت السنة المالية 2008 ثلاث مبادرات جديدة وجريئة تنبئ بالتوجه المبتكر لعمل الصندوق.

- إطلاق صندوق عالمي تمس الحاجة إليه للإنعاش من الكوارث ـ هو برنامج تسهيلات التمويل الاحتياطي للإنعاش من الكوارث ـ الذي يقوم بتعجيل جهود الإنعاش الطويل الأجل في البلدان والمجتمعات المحلية المنكوبة، كما هو الحال بالنسبة للصين وميانمار.
- وضعَ الصندوق برنامجا جديدا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ويعمل هذا البرنامج على تشجيع الشراكات فيما بين حكومات ومؤسسات بلدان الجنوب بوصفها شراكات مبشرة بالخير من حيث زيادة فعالية الحلول المعنية بالحد من المخاطر.
- سوف يُسفر التقييم المشترك بين البنك الدولي والأمم المتحدة لاقتصاديات الحد من مخاطر الكوارث، والجاري تنفيذه حاليا، عن ظهور أول تقييم شامل من نوعه للمبررات والأسانيد الاقتصادية الداعية إلى جعل تخفيض مخاطر الكوارث أحد المكوّنات الأساسية للتنمية المستدامة.

أصبح الصندوق نموذجا مثاليا للشراكة بين البنك الدولي والأمم المتحدة في التصدي لأحد التحديات العالمية الملحة، وهو ما يجعلنا نتيه فخرا واعتزازا بهذه الشراكة. ولم يكن نجاح هذه الشراكة في المناطق والبلدان المعرضة لمخاطر الكوارث ممكنا بدون المساندة السخية من قبل المانحين وما غمرونا به من ثقة وطيدة.

ليست الكوارث الكبرى بأية حال من الأحوال بالأخبار السارة، بيد أنها تمنحنا الدروس التي نأخذ منها العظة ونستلهم العبرة. ومن المؤكد أن برامج تخفيض المخاطر بصورة ملموسة وبأقل تكلفة فعلية ـ كتلك البرامج المتجذرة في أنشطة الإنعاش والإعمار الطويلة الأمد التي يدعمها الصندوق ـ هي البرامج التي تمثل أفضل خط دفاعي لمجابهة الكوارث والنكبات في المستقبل. ومع تزايد إدراك البلدان لهذه الحقيقة واعتماد تخفيض مخاطر الكوارث كحل مستدام للمستقبل، سيتواصل الطلب على المساعدات التي يقدمها الصندوق.

كاثرين سيرا، رئيسة الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها، ونائبة رئيس البنك الدولي لشؤون التنمية المستدامة

إن مساعدة المجتمعات المحلية على بناء المرونة اللازمة للاستجابة للكوارث ليست بالأمر الهين. فالتحديات الكثيرة التي يواجهها الناس في الأحياء العشوائية غير الرسمية في المناطق الحضرية، أو المناطق الريفية الفقيرة في أنحاء العالم، تتضمن نقص القدرة على الحصول على الماء، وخدمات الصرف الصحي، وخدمات الرعاية الصحية الأساسية، وتدني مستوى الأمن الغذائي. علما بأن خطى التقدم في أغلب الأحيان تكون بطيئة وهشة. وها نحن نشهد المرّة تلو الأخرى تلك الإنجازاتِ الإنمائية المحققة بشق الأنفس عبر سنوات طوال وقد محتها الكوارث بصورة مفجعة تنطوي غالبا على أعباء شاقة تثقل كاهل أشد الناس فقراً وعرضةً للحرمان والمعاناة. وما إعصار "سدر" في بنغلاديش، وإعصار "نرجس" في ميانمار، وزلزال "وينتشوان" في الصين إلا أحدث الأمثلة لتلك الكوارث. وتسترجع ذاكرتنا في كل مرّة أنه لو تم تطبيق تدابير بتكلفة معقولة وإجراءات بسيطة نسبيا قبل وقوع تلك الكوارث لأمكن إنقاذ الأرواح والمساكن وسبل كسب الرزق.

ويتطلب التصدي لهذا التحدي انخراط العديد من الأطراف الفاعلة في مشاركة طويلة الأمد. فالمجتمعات المحلية نفسها في حاجة للقيام بحملات واسعة لتهيئة البيئات المعيشية الأكثر أمنا التي يمكنها الصمود والتصدي للأخطار الطبيعية. وتشتمل تلك البيئات على مدارس ومستشفيات أكثر أمنا وسلامة، فضلا عن توافر أنظمة فعالة للإنذار المبكر وخطط الاستعداد والجاهزية. وينبغي أن تؤدي السلطات المحلية والوطنية دورا قياديا. فالحد من مخاطر الكوارث يتطلب ترتيب الأولويات لجعله جزءا لا يتجزأ من خطط التنمية العريضة. ويمكن للمجتمع الدولي أن يضطلع بدور مهم في هذا الصدد. ومن هنا فإنه في وسع الشراكة بين البنك الدولي والأمم المتحدة أن تؤدي ذلك الدور الحيوي، ولا أقلّ من أن تساعد هذه الشراكة على عكس وجهة الاتجاهات الراهنة لآثار الكوارث ومساعدة الحكومات على اتخاذ القرارات الصحيحة.

وبفضل المساندة التي قدمها في عام 2008 الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها، شهد 54 بلدا زيادة في استثمارات البنك الدولي في مجالات تخفيض مخاطر الكوارث، علما بأن هذه الاستثمارات متنوعة

وواسعة النطاق. فعلى سبيل المثال، يتم تقديم المساندة لتدعيم المؤسسات في بوليفيا، بينما يجري تشجيع تطبيق معايير ومواصفات البناء المُقاوم للأعاصير في مدغشقر. وتساعد هذه الشراكة أيضا على تحقيق التقدم على صعيد إطار عمل هيوغو في البلدان التي أحدثت فيها الكوارث مؤخرا خرابا ودمارا، مع تدعيم جهود الإنعاش التي من شأنها تعزيز نهج "إعادة البناء على نحو أفضل". وأود أن أعرب شخصيا عن شكري وتقديري للصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها لاستمراره في تقديم مساندة مالية إلى نظام الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (ISDR) ومن ثمّ المساهمة في دعم جهودنا المشتركة في بناء أجندة الحد من وقوع الكوارث.

ويتسم النجاح في تحقيق أهداف هذه الشراكة بحساسيته العالية، وتستند مجموعة البلدان ذات القدرة المحدودة إلى أساس الاعتراف المتبادل ومساندة أدوار البنك الدولي والأمم المتحدة بعضها البعض في مساعدة الحكومات على تنفيذ التدابير اللازمة للحد من مخاطر الكوارث. فنظام الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث يضطلع، على سبيل المثال، بمهام تقديم إطار لكل من البرامج المشتركة؛ ولرصد مدى التقدم في إنجازاتنا المشتركة، ولزيادة الارتباطات من الحكومات، والمنظمات الإقليمية الحكومية، والمتبرعين، والشركاء الدوليين.

باستشراف آفاق المستقبل مع البناء على النجاحات التي حققها الصندوق، أمامنا فرصة مهمة في عام 2009 لتقييم مدى التقدم في تنفيذ إطار عمل هيوغو، في ظل إطار لتقديم التقارير المشتركة مع تحديث المعلومات ذات العلاقة بشأن مستويات المخاطر ـ وهو تقرير التقييم العالمي الصادر عن نظام الإستراتيجية الدولية للحد من المخاطر. إذ يساعد هذا التقرير في تحديد الأولويات لفترة السنتين في الدورة الثانية للبرنامج العالمي للحد من مخاطر الكوارث التي ستنعقد في 15- 19 يونيو / حزيران 2009 في جنيف. وسيتيح هذا المنتدى فرصة ممتازة للقيام مع الحكومات والشركاء باستعراض مدى فعاليتنا كمجتمع دولي في مساندة البلدان والمجتمعات المحلية القائمة ببناء القدرة على الاستجابة والتصدي للكوارث، فضلا عن استخلاص الدروس التي سوف يُستفاد منها في المستقبل.

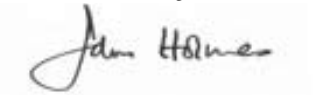

جون هولمز، وكيل أمين عام الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، ورئيس نظام الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (*ISDR*)

الملامح البارزة لشراكات الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها

الملامح البارزة للشراكات العالمية والإقليمية للصندوق (المسار الأول)

- ازدياد درجة الوعي والتأييد السياسي في البلدان المعرّضة للكوارث نتيجة لحملة المدارس والمستشفيات الآمنة التي يدعمها الصندوق والتي قام بإدارتها برنامج الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. وتتضمن مجموعة أدوات "المدارس والمستشفيات الآمنة" مبادئ إرشادية لمساعدة واضعي السياسات وصانعي القرارات على وضع وتنفيذ خطط عمل وإستراتيجيات عملية بأقل تكلفة فعلية بهدف ضمان استدامة الاستثمارات المنفذة في القطاع الاجتماعي.
- تمتّع المدن المعرضة للأخطار المناخية بالقدرة في الوقت الحاضر على استخدام إستراتيجيات عملية ثبتت نجاعتها في تقييم المخاطر المرتبطة بالمُناخ ووضع مصفوفة "بُقع الكوارث الساخنة" لترتيب أولويات الاستثمار والبناء على الممارسات السليمة التي انتهجتها المدن الأخرى. وكان هذا الحصاد أمراً ممكنا بفضل البرامج المعنية بمرونة المدن تجاه المناخ التي يدعمها الصندوق. واشتمل هذا الجهد على دليل المدن المتسمة بالمرونة تجاه المناخ: وهو دليل معني بالحد من قابلية تأثر المدن بتغير المناخ وتعزيز إدارة أخطار الكوارث في مدن شرق آسيا. ومن شأن هذه الأداة القيّمة أن تساعد المسؤولين المحليين على تعميم مراعاة أصول التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في التخطيط العمراني والتنمية.
- قضايا الحد من مخاطر الكوارث مشمولة في أجندة التعاون الإقليمي نتيجةً للمساندة التي يقدمها

الصندوق من خلال نظام الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث. وتشتمل قائمة الشركاء الإقليميين الذين قاموا بتوسيع نطاق التعاون ومجالاته كلا من منظمة البلدان الأمريكية وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي.

- توسيع نطاق القدرة العالمية على الحصول على المعلومات وأحدث الخبرات التخصصية لكفاءة الحد من المخاطر بفضل أنشطة التحسين الدءوب لأحدث الأدوات التكنولوجية مثل الموقع الالكتروني للوقاية من مخاطر الكوارث PreventionWeb.net الذي يدعمه الصندوق. وهنالك أكثر من 30 من الشبكات والمجتمعات المحلية المعتمدة على هذا الموقع في الارتقاء بمستويات التعاون في مجال الإدارة المهنية لأنشطة الحد من مخاطر الكوارث.
- تحسين استعداد الجهات الأفريقية الرئيسية المعنية بممارسات إدارة الكوارث ورفع جاهزيتها لتنفيذ أنشطة نوعية محددة للحد من المخاطر الطويلة الأمد وتقليل الاعتماد على المساعدات الإنسانية، وذلك بفضل فعاليات حلقة العمل الإقليمية التي عُقدت في داكار في السنغال بدعمٍ من الصندوق. وقد ركزت حلقة العمل على التطبيقات والاستخدامات العملية لأدوات الحد من مخاطر الكوارث فضلا عن تقديم التدريب على أساليب تقييم الأضرار والخسائر. وقد حضر هذه الحلقة مائة مشارك يمثلون 30 بلدا أفريقيا.

الملامح البارزة لشراكة الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها وما تنطوي عليه من إدراج الحد من أخطار الكوارث في برامج التنمية (المسار الثاني)

- ازدياد عدد إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء وإستراتيجيات المساعدة القطرية التي تتضمن مكونات للحد من مخاطر الكوارث، وذلك نتيجة لانخراط الصندوق في المشاركة منذ البداية في وضع هذه الإستراتيجيات. إذ قام الصندوق بتقديم توجيهات وإرشادات فنية إلى حوالي 40 بلدا حول إدراج هذه المكوّنات، بالإضافة إلى نشاطه في مساعدتها في تنفيذ برامج المساعدة الفنية في إطار المسار الثاني من أجل دفع مسيرة أجندة الحد من مخاطر الكوارث في خطط وبرامج التنمية الوطنية.
- قيام ثُلثي أقل بلدان العالم نمواً بتحسين قدراتها على إدارة مخاطر الكوارث، والتأهب للطوارئ، وبناء المؤسسات. إذ تؤدي المساعدات الفنية والمالية التي يقدمها الصندوق إلى تمكين تلك البلدان من النهوض بهذه الأجندة بصورة منهجية ومنتظمة.
- تزايد عدد البلدان التي قامت بتوسيع نطاق أُطُرها القانونية لإدراج الحد من مخاطر الكوارث في سياساتها الوطنية والقطاعية. ففي كوستاريكا، على سبيل المثال، أصبح المواطنون ومؤسسات الأعمال أكثر قدرةً على حماية الممتلكات من الخسائر الناجمة عن الكوارث نتيجة لإصدار تشريعات رائدة لتغيير البيئة القانونية لصناعة التأمين.
- في إطار الشراكة مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء التنمية الآخرين، قامت مدغشقر بإعطاء أقصى أولوية وأهمية ممكنة لإدارة مخاطر الكوارث. ومن شأن المنحة البالغة 1.2 مليون دولار المقدمة من الصندوق أن تساعد حكومة مدغشقر على وضع خطة وطنية للحد من أخطار الكوارث والتكيف مع تغير المناخ، وتعزيز عمليات تقييم المخاطر على الصعيدين الوطني والإقليمي، ووضع المواصفات والمعايير التي تكْفُل مقاومة البنية التحتية الأساسية للأعاصير وآثارها، وإنشاء صندوق طوارئ الكوارث، وتوسيع نطاق القدرة على التخطيط للطوارئ.
- تبوء جمهورية اليمن مكانة مرموقة كبلد رائد في مجال القدرة المؤسسية وبناء الاتفاق في الرأي بشأن أهمية الحد من مخاطر الكوارث. فبفضل المساندة والدعم من قبل الصندوق، تعكف الحكومة اليمنية على وضع إستراتيجية وطنية لإدارة مخاطر الكوارث، وإصدار قوانين جديدة لتخفيف هذه المخاطر على الصعيد

الوطني، وعمليات تقييمها، مع وضع برامج للتثقيف وزيادة الوعي بأهمية الحد من هذه المخاطر، وتحسين التنسيق بين الشركاء في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك المجتمع المدني.

- اضطلاع إندونيسيا بتطبيق تشريعات رائدة لإدارة الكوارث وتوثيق الممارسات السليمة والناجعة في الحد من مخاطرها على مستوى المجتمعات المحلية. فاستجابةً لكارثة تسونامي التي عصفت بآسيا والزلازل التي أعقبتها في أتشيه، ونياس، ويوغياكارتا، وجاوة الوسطى، قام الصندوق بتقديم مساندة واسعة النطاق من أجل تعزيز القدرات العامة لإندونيسيا على الاستجابة للحالات الطارئة. وتتضمن الأولويات إدراج الحد من مخاطر الكوارث في دورة تنفيذ المشاريع في البلاد وتهيئة البيئة الملائمة لزيادة الاستثمارات المعنية بممارسات تخفيف حدة الكوارث في إطار قانوني ومالي قابل للاستدامة.
- نيبال تثبت أن المدارس يمكنها أن تكون نقاط انطلاق قوية لتعزيز الأجندة الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث. بمساندة من البنك الدولي والصندوق، تقوم حكومة نيبال بوضع إستراتيجية وطنية تهدف إلى تحسين سلامة المدارس من الزلازل؛ ومساعدة المدارس على إعداد خطط للتأهب لمواجهة الزلازل؛ وتشجيع المعلمين والطلاب والمسؤولين الحكوميين على اتخاذ نهج استباقي أكثر تفاعلية في الحد من المخاطر؛ وتدريب العاملين في مجال البناء على استخدام مواد بناء مقاومة للزلازل.
- تدخلات حاسمة الأهمية من قبل الصندوق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل وضع خطط العمل الوطنية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث وخطة إدارة الكوارث في المنطقة العربية.
- تزايد إدراك أن عمليات تقييم المخاطر هي لبنة البناء الأساسية للإستراتيجيات المستدامة للحد من المخاطر. فعلى سبيل المثال، تقوم ملاوي وموزامبيق بتنفيذ تدابير لضمان المرونة الاقتصادية إزاء الأخطار الطبيعية، وهي تدابير نابعة من ازدياد الوعي بالمخاطر الاقتصادية الكلية.
- حماية الأسر الإثيوبية ضد نقص الإنتاج بسبب موجات الجفاف، وذلك من خلال إطار وطني لإدارة المخاطر المرتبطة بالأحوال المُناخية. كما تملك كوستاريكا ونيكاراغوا قدرات قوية على الاستجابة للكوارث الطبيعية استنادا إلى برنامج تقييم احتمالات المخاطر في أمريكا الوسطى. ويقوم الصندوق بتقديم 13.4 مليون دولار لتدعيم مشاريع تقييم المخاطر.
- استمرار إدراج الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في الإستراتيجيات الوطنية. فعلى سبيل

المثال، تقوم الإستراتيجية الوطنية لإدارة الجفاف في المغرب بمعالجة محنة المزارعين ورعاة الماشية المتأثرين بالجفاف بالإضافة إلى التصدي للتحديات المُناخية الطويلة الأمد. كما تقوم بنغلاديش ومنطقة شرق أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي بتحليل مخاطر تغيّر المناخ وتحديد خيارات التكيّف الملائمة لتخفيف آثار الفيضانات وارتفاع منسوب مياه البحر والأعاصير المدارية. ويقدّم الصندوق 11.1 مليون دولار لمشاريع التكيف مع تغير المناخ.

- تمكّن الحكومات من تخفيف أعباء ماليتها العالمية في حالات النكبات والكوارث من خلال آليات جديدة مبتكرة لتمويل مجابهة المخاطر. وقد أصبح توافر هذه الأدوات أمرا ممكنا بفضل الصندوق، وهي تتضمن سندات الكوارث في أمريكا الوسطى، وشيلي، والمكسيك؛ وتجميع المخاطر الإقليمية في جزر المحيط الهادئ، وأمريكا الوسطى، وجنوب شرق أوروبا؛ وبرامج التأمين الزراعي الوطني في نيبال. ويقدّم الصندوق 5.8 مليون دولار لمساندة مشاريع تمويل مجابهة المخاطر.
- اضطلاع المزيد من البلدان باتخاذ خطوات علمية ملموسة لتنفيذ إستراتيجيات وقائية للحد من أخطار الكوارث. فعلى سبيل المثال، تعمل فييتنام على تحسين أنظمة الصرف في المدن الساحلية؛ وتقوم الجمهورية اليمنية بتوسيع نطاق البنية التحتية اللازمة للحماية من الفيضانات؛ وتقوم جزر المحيط الهادئ بتطبيق قوانين للبناء من شأنها معالجة ارتفاع منسوب مياه البحر؛ وتضطلع بوركينا فاصو بإنشاء أنظمة الإنذار المبكر ورصد الأخطار؛ ويتم في السنغال رسم خرائط لمناطق الخطر مع تخطيط استخدامات الأراضي؛ بينما تقوم ليبريا بتطبيق الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. ويقوم الصندوق بتقديم 13.2مليون دولار لمشاريع تخفيف المخاطر.
- الحجج والمبررات الاقتصادية المقنعة والكافية لدمج اعتبارات مخاطر الكوارث في سياسات التنمية المستدامة، وانبثاق تلك الحجج والمبررات من التقييم المشترك والأول من نوعه من قبل البنك الدولي والأمم المتحدة لاقتصاديات الحد من مخاطر الكوارث.
- مواصلة خلق الحلول الملائمة لظروف كل بلد من الشراكات القطرية التي يدعمها برنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب لدى الصندوق. وقد أعربت 100 من المنظمات من 28 بلدا عن اهتمامها بإنشاء شراكات استجابةً لأول نداء للتقدم بمقترحات بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

الملامح البارزة لشراكة الصندوق العالمي للحد من الكوارث الرامية إلى تعجيل الانتعاش من آثار الكوارث (المسار الثالث)

- تمتع البلدان المنكوبة بالكوارث بالقدرة على التخطيط الأكثر شمولا للانتعاش من آثار الكوارث والمساندة المالية المُعجّلَة من خلال إنشاء برنامج تسهيلات التمويل الاحتياطي للإنعاش من الكوارث (FFRS). وقد جرى توجيه أكثر من ثُلثي المساندة من قبل هذا البرنامج لصالح البلدان المنخفضة الدخل؛ ويندرج أكثر من 70 في المائة من البلدان المتلقية للمساعدات في مجموعة البلدان ذات الأولوية في إطار المسار الثاني.
- تحسّن وضعية حكومات بنغلاديش وبوليفيا ومدغشقر وميانمار من حيث الجاهزية والاستعداد لتنسيق وقيادة عمليات تقييم الأضرار والخسائر، وعمليات تقدير الاحتياجات المشتركة عقب وقوع الكوارث. ولعل التقييم المشترك لآثار ما بعد إعصار "نرجس" في ميانمار هو أبرز ما يمكن تذكّره كمبادرة مشتركة من قبل رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) والأمم المتحدة وحكومة ميانمار بمساندةٍ من البنك الآسيوي للتنمية والبنك الدولي.
- تمتع رابطة أمم جنوب شرق آسيا بقدرات أكثر قوة من حيثُ تنسيق الانتعاش من آثار الكوارث عقب وقوع إعصار نرجس، مما أدى إلى تمكّن الرابطة من العمل كجسر للتواصل بين حكومة ميانمار والمجتمع الدولي. فقد

اضطلعت الرابطة بإدارة التقييم المشترك بعد إعصار نرجس وقيادة عملية الانتعاش من آثاره وتخطيط إعادة الإعمار.

- استفادة البلدان المنكوبة بالكوارث من تحسين أدوات المعرفة العالمية نتيجة لإعداد 13 مذكرة عن الممارسات السليمة لقطاعات محددة تجاه الانتعاش من آثار الزلازل، ومذكرتين حول إعادة الإعمار، ومذكرات توجيهية عن الأعاصير والزلازل.
- قدرة الحكومات المحلية في بنغلاديش على الاستفادة من مساندة لجهود الانتعاش بما قيمته 2.3 مليون دولار من خلال صندوق التمويل عند الطلب الذي تم تنشيطه بعد إعصار "سدر". وقد تمت مساندة المنحة المقدمة من الصندوق بتمويل إضافي قدره 109 ملايين دولار لجهود الانتعاش بعد الإعصار ولمشروع إعادة الإعمار في البلاد.
- قيام البنك الدولي بحشد خبرات إدارة الكوارث بوتيرة أكثر ومنهجية تمشيا مع سياسته الجديدة المعتمدة بشأن الاستجابات السريعة للأزمات والحالات الطارئة. ويأتي ذلك كثمرة مباشرة لإنشاء قائمة فريق الاستجابة السريعة لدى البنك الدولي.
- زيادة تنسيق وانسجام قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة في مواقف الأزمات نتيجة لإطار الشراكة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي الذي تم إنشاؤه بالتعاون الوثيق مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمنع الأزمات والإنعاش والمفوضية الأوروبية. وتضطلع هذه الشراكة بدعم استخدام الآليات المتفق عليها دُوليا بشأن حشد الموظفين والخبراء، وإجراء عمليات التقييم، وإنشاء أُطُر للإنعاش من الكوارث، مع القيام في الوقت نفسه بتأمين المرونة الكافية لتحقيق نتائج حسنة التوقيت على أرض الواقع.
- تحسّن استعداد البلدان لإجراء عمليات التقييم بعد الكوارث نتيجةً للتدريب على منهجيات تقييم الأضرار والخسائر بعد وقوع الكوارث (Postdisaster DaLa). وفي السنة المالية 2008، تم تقديم هذا التدريب لأكثر من 170 خبيرا متخصصا في الانتعاش بعد الكوارث من البنك الدولي، والبنوك الإقليمية، ووكالات الأمم المتحدة، والهيئات المسؤولة عن الحماية المدنية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، بالإضافة إلى انعقاد حلقات دراسية حضرها 260 مشاركا من إندونيسيا، ومدغشقر، وميانمار، وفييتنام.

برنامج تسهيلات التمويل الاحتياطي للإنعاش من الكوارث: جعل الحد من الكوارث جزءا أساسيا من عمليات الانتعاش من آثار الكوارث

تطلبت الكوارث الكبرى تقليديا تأمين الاستجابة الإنسانية السخية والعاجلة. إلا أن الحكومات والمجتمعات المحلية المتأثرة رأت بصورة مطردة في الآونة الأخيرة أن جهود الإنعاش والإعمار بعد الكوارث تمثل فرصة لبناء مجتمع أكثر مرونة عن طريق القيام، من بين أمور أخرى، باتباع نهج إنمائي أطول أمدا لإعادة بناء الحياة، وسبل كسب الرزق، والبنية التحتية، والمؤسسات. والواقع أن الالتزامات أصبحت أكثر قوة من قبل الحكومات والمجتمعات المحلية تجاه النهج القائل بأن "الأفضل هو إعادة البناء".

ويضطلع برنامج تسهيلات التمويل الاحتياطي للإنعاش من الكوارث، وهو أحد برامج الصندوق، بمساعدة البلدان المتأثرة بالكوارث على البدء في تقييم احتياجات الإنعاش من الكوارث طبقا للممارسات الدولية السليمة وتحديد المخاطر وجوانب الضعف الكامنة. ويتيح هذا البرنامج توافر آلية للتمويل من قبل المانحين متسمة بالكفاءة وجودة التنسيق من أجل تعبئة التمويل التكميلي الإضافي، عند الضرورة، لعمليات الإنعاش المتوسط والطويل الأمد، والحد من المخاطر في أعقاب وقوع الكارثة مباشرة في حالة توافر فرصة سانحة وجيدة لدمج الحد من المخاطر في مرحلة الإنعاش.

ومن خلال تمويله عبر صندوق استئماني متعدد المانحين، يقوم برنامج تسهيلات التمويل الاحتياطي للإنعاش من الكوارث بسد أية فجوة في التمويل الدولي للانتعاش من آثار الكوارث وأي نقص في موارد الإنعاش الفعال على المسار السريع، وذلك من أجل تخفيز المساعدات الدولية المتماسكة والمُنسقة. ويؤدي هذا البرنامج إلى تعزيز تأثير الخبرة العالمية الفريدة للبنك الدولي في مجالات تقييم آثار الكوارث، والبناء على الدروس والخبرات المستفادة من حافظة البنك التي تربو قيمتها على 28 مليار دولار في ميادين الإنعاش من الكوارث وإعادة الإعمار.

وتوجد آليتان للتمويل المبتكر هما **صندوق المساعدات الفنية**، الذي يساند وضع البروتوكولات الدولية لعمليات الانتعاش من آثار الكوارث من أجل تدعيم القدرات الوطنية لتخطيط وتنفيذ عمليات الانتعاش، وصندوق التمويل عند الطلب الذي يقف على أهبة الاستعداد للتجميع اللاحق للموارد المالية اللازمة للإنعاش في المرحلة الانتقالية، ويمكن تنشيط هذين الصندوقين بشكل مباشر من قبل الحكومات الوطنية أو المنظمات الإقليمية والدولية.

وعندما وقعت كوارث مروعة في **بنغلاديش والصين ومدغشقر وميانمار**، قام برنامج تسهيلات التمويل الاحتياطي للانتعاش من الكوارث بتزويد هذه البلدان بالمساعدات الفنية والمالية اللازمة لإجراء عمليات تقييم شامل للأضرار المادية والخسائر الاقتصادية بوصفها الخطوة الأولى على طريق الإنعاش وإعادة الإعمار بصورة محققة للهدف والمغزى.

وفي أعقاب الإعصار الذي ضرب الساحل الجنوبي الغربي **لبنغلاديش** في نوفمبر / تشرين الثاني عام 2007، قام الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها بمساندة إيفاد الخبراء الدوليين وتدعيم فريق رد الفعل السريع للبنك الدولي في تعاونه مع الحكومة ووكالات الأمم المتحدة لإجراء تقييم شامل ومشترك للأضرار والخسائر والاحتياجات. وقد حصدت هذه العاصفة العاتية أرواح 3400 شخص بالإضافة إلى أكثر من 55 ألف من الجرحى والمصابين. وبلغ إجمالي الخسائر 1.1 مليار دولار. ويعتقد المسؤولون أن أداء بنغلاديش هذه المرّة كان أفضل من أدائها خلال الكوارث السابقة من حيث ارتفاع قدرتها على التكيف نتيجة للحفاظ على استخدام تدابير الحد من المخاطر مثل استخدام الإذاعة في إطلاق الأوامر التحذيرية بضرورة الإخلاء، وإنشاء مناطق عامة للإيواء، والحفاظ على أشجار المانغروف لحماية خط الساحل. ونظرا لأن المناطق الساحلية المنخفضة أكثر تعرضا للمخاطر بصفة خاصة، فقد تضمن التقييم المشترك توصيات قوية بشأن اتباع نهج إستراتيجي لبناء بلدٍ متمتع بالمرونة تجاه تغير المناخ.
واستنادا إلى هذا التقييم، قام الصندوق بمساندة وضع إستراتيجية أطول أمداً لمواجهة تغير المناخ في بنغلاديش، وهي الإستراتيجية التي تم طرحها بعد ذلك في مؤتمر دولي شاركت في تنظيمه حكومة كل من بنغلاديش والمملكة المتحدة. ويقوم الصندوق، من خلال صندوق التمويل عند الطلب، باستثمار 2.5 مليون دولار في برنامج استعادة سبل كسب الرزق الذي تضطلع بتنفيذه منظمة أونايان باريشاد في المناطق المنكوبة الأكثر تضررا من آثار الكوارث.
وسيتم استكمال هذا البرنامج عن طريق تنفيذ مشروع أكبر حجما يقوم بتمويله البنك الدولي بشأن عمليات الإنعاش الطارئ من الأعاصير وإعادة الإعمار.

وبالنسبة **لمدغشقر**، قام الصندوق بتقديم مساندة مالية وخبرات تخصصية للتقييم المشترك للأضرار والخسائر والاحتياجات بعد أن ضربت ثلاثة أعاصير متعاقبة الجزيرة في أوائل عام 2008. وقد تأثر أكثر من 340 ألف شخص، ولكن نظام التأهب المعزز لمواجهة الكوارث في مدغشقر كان له الفضل في انخفاض حصيلة الوفيات والأضرار. وبعد هذه الكوارث، تلقّى أكثر من 60 من المسؤولين الحكوميين والعاملين في إدارة الكوارث والخبراء في البنك الدولي والأمم المتحدة تدريبا على عمليات تقييم الأضرار والخسائر تحت رعاية الصندوق. وكان ذلك التدريب مقدمةً لإجراء التقييم نفسه الذي تم بقيادة الحكومة وقام بتدشينه رسمياً رئيس الوزراء. كما حصلت مدغشقر أيضا على منحة قدرها 1.2 مليون دولار من الصندوق من أجل تطوير الخطة الوطنية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ، وتعزيز عمليات تقييم المخاطر الوطنية والإقليمية، ووضع المواصفات والمعايير الخاصة بمقاومة البنية التحتية الرئيسية للأعاصير في المناطق المرتفعة المخاطر، وإنشاء صندوق لطوارئ الكوارث، و"تدريب المُدَرّبين" على التخطيط للطوارئ.

وبعد زلزال وينتشوان في **الصين** في مايو / أيار عام 2008 الذي تسبب في وفاة 69 ألف نسمة وإصابة 360 ألف شخص آخر، قدّم الصندوق إلى الصين منحة قدرها 1.8 مليون دولار لمساندة عملية تعجيل الإنعاش وتخفيف مخاطر كارثة الزلزال أثناء مرحلة إعادة الإعمار. ويقوم الصندوق بمساندة التقييم التفصيلي الذي تجريه الحكومة الصينية للآثار الاقتصادية للزلزال ومراجعة عمليات التقييم الجاري للأضرار، ووضع خطة عمل قصيرة الأمد للانتعاش الفوري من آثار الزلزال، وإعداد مذكرات إرشادية بشأن الممارسات السليمة وتوزيعها على قطاعات الإسكان، والتخطيط العمراني، والقطاعات الأخرى ذات الأولوية. كما قام الصندوق أيضا بمساندة انعقاد حلقة دراسية ناجحة في بكين في يونيو / حزيران عن الممارسات السليمة في مجالات الإنعاش وإعادة الإعمار. وبناء على طلب الحكومة الصينية، قام الصندوق بإعداد تقرير عن الممارسات السليمة في 56 من عمليات التصدي للزلازل التي قام خلالها البنك الدولي بمساعدة البلدان المتعاملة معه.

中 华 人 民 共 和 国 财 政 部

وزارة المالية، جمهورية الصين الشعبية

28 سبتمبر / أيلول، 2008

السيد ساروج كومار جها
مدير البرنامج
الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها
مجموعة البنك الدولي

تحية طيبة وبعد:

في 12 مايو / أيار 2008 تعرّضت جمهورية الصين الشعبية لزلزال مدمر في مقاطعة سيشوان حيث بلغت هزته الارتدادية قوة 8 على مقياس ريختر، مما أدى إلى أضرار جسيمة وخسائر فادحة في الأرواح، وسبل كسب الرزق، والممتلكات. وفي غضون يومين من وقوع هذا الزلزال، قام الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها، من خلال البنك الدولي، بتقديم خالص التعازي والمواساة إلى جانب مساندة مباشرة إلى حكومة وشعب الصين، إذ تمت إتاحة هذه الموارد المالية لتوفير الخيام لإيواء المشردين، فضلا عن الموارد اللازمة لتقييم الأضرار والخسائر بعد الزلزال، وضمان استدامة الإنعاش والتخطيط وتوافر المرونة تجاه الكوارث الطبيعية في المستقبل.

ولدعم تحقيق هذا الهدف، قامت وزارة المالية والصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها والبنك الدولي، بعد شهر من وقوع الزلزال، بتنظيم حلقة دراسية دولية حول أمثلة للممارسات السليمة المستقاة من جهود الإنعاش السابقة بعد الكوارث الكبرى في أنحاء مختلفة من العالم. وبعد انتهاء هذه الحلقة، تم إعداد مجموعة شاملة من مذكرات الممارسات القطاعية السليمة من أجل تزويد الحكومة بالمعلومات الأساسية المفيدة لإعداد الخطة الوطنية الرئيسية المعنية بعمليات إعادة التأهيل والإعمار بعد زلزال وينتشوان، وهي الخطة التي اعتمدها مجلس الدولة في 28 أغسطس / آب 2008 بعد التشاور مع الجمهور.

وتود حكومة الصين أن تعرب عن فائق تقديرها للمساعدة حسنة التوقيت والتوجيهات الإرشادية التي قدمها الصندوق والبنك الدولي، والتي ساعدت على تكوين مضمون الخطة الرئيسية واسترشد بها برنامج الإنعاش من آثار الزلزال.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام...

زينغ زياوسونغ
مدير عام
الإدارة الدولية

San Li He Street, Xicheng District, Beijing 100820, People's Republic of China
هاتف: 68551124 (10-86) فاكس: 68551125 (10-86)

وفي **ميانمار**، تم من خلال رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) توجيه المساعدة المقدمة إلى ميانمار من برنامج تسهيلات التمويل الاحتياطي للإنعاش من الكوارث. فبعد الإعصار الفتاك الذي ضرب المنطقة الرئيسية لزراعة الأرز في ميانمار في مطلع شهر مايو / أيار، قام هذا البرنامج بتقديم مساعدة فنية لتعزيز قدرة فريق خبراء رابطة آسيان على إدارة مخاطر الكوارث وتمكين هذا الفريق من أداء دور حيوي في تنسيق جهود الإنعاش وإعادة الإعمار المبذولة من قبل حكومة ميانمار والمجتمع الدولي. وأفادت الإحصاءات أن أكثر من 133 ألف شخص قد لقوا حتفهم أو باتوا في عداد المفقودين، وألحقت الكارثة أضرارا بحوالي 2.4 مليون نسمة آخرين. وقال شهود عيان إن 95 في المائة من الهياكل والمنشآت على طول الدلتا قد حاقت بها أضرار جسيمة أو تعرضت للتدمير الكامل. وقد قام الصندوق بتقديم منحة قدرها 1.5 مليون دولار لتنسيق القدرات، والتدريب على كل من تقييم الأضرار والخسائر، وبناء القدرات اللازمة للحد من مخاطر الكوارث، والممارسات السليمة لجهود الإنعاش. وبالتعاون الوثيق مع حكومة ميانمار، تولت الأمم المتحدة والبنك الدولي والبنك الآسيوي للتنمية ورابطة آسيان عملية التقييم المشترك للاحتياجات بعد إعصار نرجس. وتم تقديم هذا التوثيق الشامل للأضرار المادية والخسائر الاقتصادية إلى الاجتماع الوزاري لرابطة آسيان الذي عُقد في سنغافورة في شهر يوليو / تموز كأساس لحشد وتجميع المساندة من قبل المجتمع الدولي.

"لقد اكتسبت رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) قدرا كبيرا من الثقة بالنفس، والشرعية، والاعتراف بها، وكان ذلك أمرا ممكنا فحسب في ظل الدعم والمساندة الكاملة لها من قبل البنك الدولي. فآسيان الجديدة القوية أفضل تأهبا واستعدادا لمواجهة التحديات التي ستواجهنا سواء أكانت تحديات طبيعية أو من صُنع الإنسان".

— **الدكتور سورين بيتسوان**، أمين عام رابطة آسيان

وفي إطار البعثة في ميانمار التي كانت بقيادة رابطة آسيان، أدت الشراكة بين البنك الدولي والأمم المتحدة والبنك الآسيوي للتنمية وحكومة ميانمار إلى المساعدة في تعزيز قدرة هذه المنطقة على الاستجابة للكوارث. وبالمثل، فإن عمليات التقييم في ثلاثة من البلدان الأخرى المنكوبة بالزلازل ـ والتي قامت بإجرائها الحكومات المعنية في شراكة مع الأمم المتحدة والبنك الدولي وغيرهما من الأطراف الأخرى صاحبة المصلحة المباشرة ـ كانت بمثابة أداة قيّمة بالنسبة لقادة البلدان. فهذه التقييمات لم تكن فحسب مصدرا لتقديرات معقولة يمكن الاعتماد عليها بشأن الأضرار المادية والخسائر الاقتصادية، بل إنها أدت أيضا إلى تحديد الاحتياجات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، وترتيب أولويات أنشطة الإنعاش وإعادة الإعمار. وكانت المعلومات المستخلصة من عمليات التقييم أساسا لاتخاذ قرارات متبصرة ومستنيرة قدر الإمكان.

وعلى الرغم من الاختلافات والفوارق الشديدة الوضوح، إلا أن كل بلد من البلدان الأربعة واجه مُعضلة واحدة مشتركة عقب المأساة وهي الافتقار إلى الموارد المالية والمادية اللازمة للإنعاش وصعوبة الحصول على الموارد المالية الضرورية لتحسين التأهب والاستعداد لمواجهة الكوارث في المستقبل.

والواقع أنه تم إنشاء برنامج تسهيلات التمويل الاحتياطي للإنعاش من الكوارث، وهو أحد برامج الصندوق، من أجل تلبية هذه الاحتياجات والمتطلبات على وجه التحديد. وكما يتضح من التجارب الناجحة في بنغلاديش والصين ومدغشقر وميانمار، فإنه ربما كان برنامج تسهيلات التمويل الاحتياطي للإنعاش من الكوارث برنامجا جديدا لكنه استطاع، عندما دعت الحاجة، تحقيق نتائج جيدة في الوقت المناسب والمكان الصحيح.

تعميم مراعاة إدارة مخاطر الكوارث في إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء والمساعدات القطرية

يمثل إدراج الحد من مخاطر الكوارث في إستراتيجيات المساعدة القطرية ووثائق إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء عنصرا مهما وبرنامج عمل واسع النطاق بالنسبة للصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها. إذ يقوم الصندوق بتقديم مشورة فنية لفرق العمل المعنية بالمهام القطرية وذلك من خلال اضطلاعه بعمليات استعراض ومراجعة مبكرة للوثائق المزمعة لإستراتيجيات المساعدة القطرية ووثائق إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء للتأكد من أنها تعكس المخاطر الكامنة وجوانب الضعف بالإضافة إلى وضع تدابير وإجراءات على صعيد السياسات لتخفيف هذه المخاطر. كما قام الصندوق بتحديد "بقع الكوارث الساخنة" في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من أجل إجراء حوار منتظم أثناء صياغة وتنفيذ مراحل هذه الإستراتيجيات.

وسوف يواصل الصندوق تعزيز أجندة الحد من مخاطر الكوارث ودمجها في الإستراتيجيات المعنية بتخفيض أعداد الفقراء، وإستراتيجيات المساعدة القطرية، والإستراتيجيات القطاعية، من خلال نهج ذي ثلاثة محاور:

- استخدام أدوات التحليل التشخيصي على المستوى القُطري، مثل المذكرات الاقتصادية القطرية ودراسات تقييم أوضاع الفقر، لتوضيح الآثار السلبية للكوارث على مكاسب التنمية
- تأييد التشريعات، والإستراتيجيات، والمؤسسات، وعمليات تقييم المخاطر، وأنشطة تخفيف المخاطر، وآليات تمويل مجابهة المخاطر، وكافة الأنشطة الأخرى الموجهة نحو التكيف مع تغير المناخ
- المساعدة في وضع إستراتيجيات لتمويل مجابهة مخاطر الكوارث من أجل عمليات الإنعاش وترتيبات نقل المخاطر المستندة إلى السوق.

والواقع أن عمليات استعراض ومراجعة وثائق إستراتيجيات المساعدة القطرية وإستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء أثناء المرحلة التحضيرية قد أتاحت العديد من نقاط الدخول القيّمة بالنسبة لانخراط الصندوق، بشأن البلدان المعنية، في عمليات إدراج الحد من مخاطر الكوارث في كافة قطاعات التنمية الاقتصادية. وتوضح التجربة المبكرة لمشاركة الصندوق المرتبطة بحوالي 40 بلدا لديها بقع كوارث ساخنة أنه قد تم الترحيب بالخدمات الاستشارية المقدمة من الصندوق وتقديرها. وتتضمن هذه الخدمات تنقيح مصفوفة النتائج (هندوراس وتركيا)؛ والاعتراف ببلدان كقادة إقليميين محتملين لإدارة مخاطر الكوارث (كوستاريكا والمكسيك)؛ والمعالجة التفصيلية للكوارث الطبيعية عن طريق إستراتيجية "مُقاومة للكوارث" والاستجابة لطلبات الحكومة بعد أية كوارث طبيعية في المستقبل (هايتي)؛ وتحديد الصندوق كأداة ممكنة لإدارة مخاطر الكوارث من حيث بناء المؤسسات (بوروندي، وكوستاريكا، وإريتريا، وغواتيمالا، ورواندا)؛ وقوة إدراك أن الكوارث الطبيعية تمثل مخاطر بالنسبة للإستراتيجية (غواتيمالا، والنيجر، وأوروغواي)؛ والحاجة إلى تعزيز الانتعاش الاقتصادي بالوقاية من الكوارث وإدارتها حال حدوثها (توغو). ومن خلال هذا الحوار، أعربت عدة بلدان عن استعدادها للمشاركة في أنشطة الحد من مخاطر الكوارث (بوروندي، وإريتريا، ورواندا).

النهج المتبع من قبل الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها ومساعدته في إدراج الحد من مخاطر الكوارث في خطط وبرامج التنمية

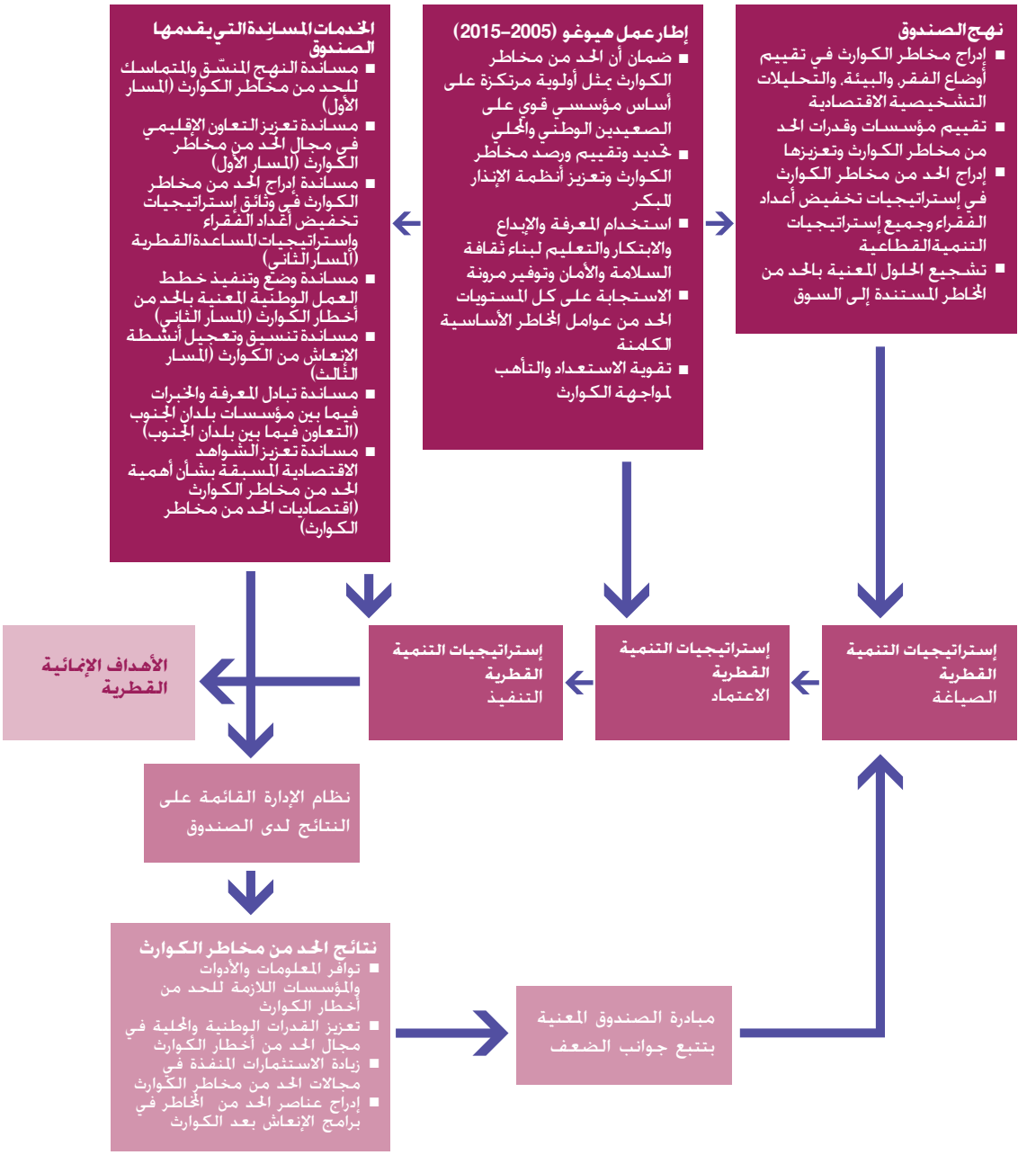

وجهات نظر الضيوف

دور قيادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) في مجابهة كارثة ميانمار

بقلم الدكتور سورين بيتسوان، أمين عام رابطة آسيان

كان إعصار نرجس واحدا من أشدّ الكوارث تدميرا في تاريخ ميانمار، لكنه علّم العالم درساً لا يُنسى ـ حول مدى أهمية وإلحاح بناء مرونة إقليمية أكثر قوة في مواجهة الكوارث.

فالواقع أن آسيا هي أكثر منطقة منكوبة بالكوارث على مستوى العالم، وكانت السنة الماضية اختبارا شديدا للاستقرار الاقتصادي لهذه المنطقة، وهو ما يؤدي إلى ضغوط هائلة على المنظمات الإقليمية كرابطة آسيان. ومن دواعي سروري أن رابطة آسيان استطاعت مواجهة تلك التحديات وساهمت في ازدياد مرونة المنطقة وقوتها وتكاملها.

إذ قامت الرابطة بأداء دور قيادي في الاستجابة الهامة غير المسبوقة إزاء كارثة ميانمار. فبناء على طلب الحكومة، قمنا بالمساعدة في تنسيق أنشطة المجموعة الثلاثية الأساسية المعروفة "بتحالف الرحمة" الذي ضمّ ممثلين للحكومة، ولوكالات الأمم المتحدة، ورابطة آسيان التي احتلت موقع الصدارة في جهود الانتعاش من آثار هذه الكارثة.

فبفضل المساعدة التي قدمها البنك الدولي من خلال البرنامج العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها، قامت الرابطة على الفور بافتتاح مكتب للتنسيق في مدينة يانغون وكانت مجموعة من موظفينا الأكثر خبرةً ودراية في طليعة العاملين في هذا المكتب. وقد تلقى موظفونا المساندة والدعم من قبل الخبراء والمختصين الذين

وفدوا إلينا من البنك الدولي والأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، متفانين في ظل الإخلاص وإنكار الذات في تكريس وقتهم وطاقاتهم وقدراتهم لمساندة جهود الانتعاش من آثار هذه الكارثة. وكان هذا النهج التفاعلي والعملي نهجا غير مسبوق على مدى 41 سنة من سنوات خدمة رابطة آسيان. ولكنه كان نهجا ضروريا لتحقيق فعالية ضمان رفاهية وانتعاش مئات الآلاف من القرويين الذين نجوا من الإعصار ولكنهم فقدوا كل شيء فأصبحوا معتمدين بصورة شديدة على رابطة آسيان وشركائنا الدوليين.

وإنني لأشعر بصفة خاصة بالفخر والاعتزاز بالدور الذي قامت به رابطة آسيان في التقييم المشترك للأضرار والخسائر والاحتياجات في ميانمار بعد إعصار نرجس. وقد تم إجراء هذا التقييم في إطار الشراكة مع الحكومة والأمم المتحدة بمساندة فنية من قبل البنك الدولي والبنك الآسيوي للتنمية. علما بأن هذا التقييم قد استند إلى المعايير الدولية، باستخدام منهجيات البنك الدولي والأمم المتحدة التي جرى اختبار نجاعتها في حالات أخرى. وقد أدى الاستقصاء المسحي السريع للأسر المعيشية والمجتمعات المحلية في أكثر من 290 قرية في المناطق المنكوبة والتقييم الاقتصادي للأضرار والخسائر حسب القطاع إلى توافر البيانات المهمة التي استندت إليها النتائج. وقد تم تقديم تقرير النهائي إلى اجتماع وزراء خارجية بلدان رابطة الآسيان في شهر يوليو / تموز. وقد قبل الوزراء هذا التقرير باعتباره تقييما شاملا وسليما وجديرا بالثقة لاستناده إلى الاحتياجات الموضوعية لضحايا الإعصار. إذ أن هذا التقرير لم يرق فحسب إلى مستوى التوقعات التي أعرب عنها مجتمع المانحين في المؤتمر الدولي لتقديم تعهدات المساندة الذي عُقد تحت رعاية رابطة الآسيان والأمم المتحدة في أواخر شهر مايو / أيار، بل إنه أثبت أيضا جدواه ونفعه في توجيه جهود الإغاثة والإنعاش بطريقة أدت إلى تلبية الاحتياجات المتوسطة والطويلة الأمد لضحايا إعصار نرجس بصورة ملائمة وكافية.

إن ما ينبغي أن نصبو إليه ـ في حال وقوع كارثة وفي ظل الشراكة مع المجتمع الدولي وهيئات المعونة والمنظمات الدولية غير الحكومية والشركاء في حوار آسيان والحكومات ـ هو إعادة البناء بصورة أفضل من ذي قبل. وينبغي أن يكون ذلك هو المبدأ الذي نسترشد به، انعكاسا لالتزامنا كمنظمة إقليمية بتبوء موقع القيادة والصدارة في جهود الإنعاش. وتتمثل رؤيتنا، بالنسبة لميانمار، في إعادة بناء منطقة الدلتا المتضررة من الإعصار ليس بوصفها المنطقة المنتجة للأرز في ميانمار فحسب، بل باعتبارها مصدرا للأرز لمنطقة جنوب شرق آسيا بأسرها، وهو ما يساعد على تخفيف أزمة الغذاء التي يواجهها العالم.

إن ما فعلته رابطة آسيان لضحايا الإعصار هو خير مثال لما ينبغي توقعه من منظمة إقليمية قائمة على مجتمع المشاركة والعناية المتبادلة، وهو مجتمع يحتل الناس فيه مكان الصدارة. لقد تم اتخاذ قرار البدء بعملية المساندة في ميانمار بقيادة آسيان من جانب وزراء خارجية بلدان الرابطة فور وقوع هذه الكارثة. وأصبحت هذه العملية نموذجا لكيفية مساعدة رابطة آسيان لبلدانها الأعضاء في أوقات انقطاع الأمل وشدة اليأس.

لقد اكتسبت رابطة آسيان قدرا كبيرا من الثقة بالنفس، والشرعية، والاعتراف بها، وكان ذلك أمرا ممكنا فحسب في ظل المساندة الكاملة لها من قبل البنك الدولي. فآسيان الجديدة القوية أفضل تأهبا واستعدادا لمواجهة التحديات التي ستواجهنا سواء أكانت تحديات طبيعية أو من صُنع الإنسان. ولعل هذا هو السبب الذي يجعلني مولعا بالقول بأن هدفنا، بالنسبة لحالة إعصار نرجس، هو إعادة البناء بصورة أفضل من ذي قبل لشعب دلتا أيراوادي ولشعوب رابطة آسيان.

من منطقة الساحل إلى مفاوضات كوبنهاغن المعنية بتغير المناخ

بقلم جان إيغلاند، المستشار الخاص لأمين عام الأمم المتحدة

بحيرة فاغيبين هي بحيرة جافة شاسعة ومترامية الأطراف في غرب مالي، وهي مكان ينبغي أن يقوم بزيارته زعماء العالم قبل توجههم لحضور مؤتمر تغير المناخ المنعقد في كوبنهاغن في ديسمبر / كانون الأول عام 2009. ويمكن القول إن هذا المؤتمر يعتبر حدثا مهما إما أن يحقق للبشرية جمعاء النجاح أو يُورثها الخسران المبين. فإما أن يرتقي زعماء العالم إلى مستوى مسؤولية التصدي للتحديات وإما أن نعاني جميعا سوء العاقبة عاجلا أم آجلا. والواقع أن الناس المقيمين في منطقة الساحل على أطراف الصحراء الزاحفة بلا توقف يذوقون وبال أمرهم في معاناة فعلية قاسية. فالملايين من الناس يكدحون كدحا منقطع النظير في سبيل لقمة العيش ولكن التدهور البيئي لهم بالمرصاد حيث يقوض سبل كسب الرزق مُسببا نفوق الماشية ونضوب مياه الآبار.

إن الرحلة إلى كوبنهاغن تبدأ من منطقة الساحل لأن نضوب مَعِين البحيرات واضمحلال نهر النيجر واشتعال الصراع على الموارد بين المزارعين والرعاة والجماعات الأخرى الباحثة عن الماء والمرعى والكلأ والأرض الصالحة للزراعة هي كلها شواهد ترسم صورة واضحة المعالم لحال الواقع الآني المُتخم بنُذر الخطر الماحق. لأنه إذا ذهبنا نحن معشر الأوربيين والأمريكيين والصينيين واليابانيين وأهل البلدان الصناعية الأخرى إلى اجتماع القمة في كوبنهاغن للنظر في تخفيف آثار تغير المناخ في المستقبل باحثين لأنفسنا عن طوق النجاة دون الاكتراث بالاستثمار في التكيف مع شعوب بلدان الجنوب المكتوية بتلك الآثار، فإن ذلك سيكون هو الفشل الأخلاقي والسياسي الأعظم في هذا القرن.

لقد قطعت لتوي آلاف الأميال من السفر في مالي والنيجر وبوركينا فاصو على أطراف الصحراء. ومن هنا أقول بأن تغير المناخ ليس بأي حال من الأحوال تمرينا مثيرا للترف الأكاديمي. فمنذ جيل مضى، كانت بحيرة تشاد تغطي مساحة تبلغ 4 آلاف من الكيلومترات المربعة في الركن الجنوبي الشرقي للنيجر. وبقدر ما استطعت رؤيته بعد ساعاتٍ طوال من السفر عبر الرمال والأتربة في صحراء يغطيها محار البحر، فإن تلك البحيرة اختفت تماماً من النيجر وأصبحت أثرا بعد عين. وفي قرية عتيقة يمتهن أهلها صيد الأسماك طلباً للرزق، ترددت على مسامعي قصة تقطر أحداثها حزناً: "كانت هناك ذات يوم عشرات الأنواع من الأسماك التي نقوم باصطيادها والأراضي الزراعية المثمرة التي ننتفع بها. غير أن الحال قد تبدّل الآن، وتغير نمط حياتنا وكسب عيشنا إلى الأبد. عليكم أن تساعدونا."

وثمة ثلاثة أسباب رئيسية وراء الكوارث البيئية التي تشهدها منطقة الساحل: أولاً، أن تغير المناخ يؤدي إلى تقلص كميات الأمطار وتقطع هطولها. ثانياً، تؤدي إزالة الغابات والتصحر إلى تفكيك الكثبان الرملية وتحركها لسد المجاري المائية، ومن ثمّ استنفاد مياه الأنهار. وثالثاً، تؤدي الزيادة السكانية السريعة إلى استخدام المياه على نحو غير قابل للاستمرار.

ومما يجافي الحقيقة أن يُقال بأن تغير المناخ لابد أن يعطي الإشارة لاندلاع "حروب المناخ" حيث يتقاتل الناس تحت وطأة اليأس على المياه والموارد الشحيحة. إن في وُسْع قضايا تغير المناخ بل وحري بها أن تقودنا إلى زيادة التعاون على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي. "فحروب المياه"، التي كان نشوبها في هذا الوقت والأوان حديثَ التنبؤات والتكهنات قبل عشر سنواتٍ، هي حروب أمكن تفادي نشوبها إلى حد كبير عندما تعلّمت معظم البلدان كيفية التعاون على استخدام الأنهار المشتركة وعملت معاً على اكتشاف موارد إضافية وجديدة للمياه.

إن البلدان الأفريقية على امتداد نهر النيجر وحوض بحيرة تشاد تتعاون فيما بينها فعليا من أجل إنقاذ أنهارها وبحيراتها. إلا أنه ما زال هنالك الشيء الكثير مما يمكنُ عملُه. إذ يمكن أن ينسابَ الماءُ متدفقا من أنهار الكونغو لإعادة ملء بحيرة تشاد.

وتقف الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، كالبنك الدولي، على أهبة الاستعداد لمساعدة المجتمعات المحلية المعرضة للمعاناة على عكس وجهة المسارات المؤلمة للكوارث البيئية والتكيف مع تغير المناخ. وكما يتضح من هذا التقرير السنوي لعام 2008 للصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها، فإن أدوات الحد من مخاطر الكوارث وتطبيقات الممارسات السليمة تتيح فرصة ممتازة لتعزيز أجندة تغير المناخ. وفي مقدورنا أن نساعد في الحيلولة دون نشوب الصراعات وتشجيع المصالحة والوئام بين المزارعين والرعاة. إلا أن الحاجة تمسّ إلى تنفيذ استثمارات بمستويات تفوق كثيرا ما تقدمه الجهات المانحة في الوقت الراهن. وهذا هو التحدي الماثل أمام مؤتمر كوبنهاغن قبل انعقاده وأثناء انعقاده وبعد أن تنفضّ جلساته.

الملامح البارزة لحافظة عمليات الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها

قام لفيف من القادة المدفوعين بوهج الكثير من الرؤى والآمال بإنشاء الصندوق في شهر سبتمبر / أيلول عام 2006. وجاء إنشاء هذا الصندوق استجابةً لتفويض من المجتمع الدولي بجعل العالم أكثر أمانا وسلامة من الكوارث الطبيعية: تدعيماً لإطار عمل هيوغو، والخطة العشرية للحد من الخسائر الناجمة عن الكوارث وتخفيف آثارها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وهي الخطة التي صادقت عليها 168 حكومة.

وتتمثل رسالة الصندوق في تعميم مراعاة الحد من أخطار الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في إستراتيجيات التنمية القطرية وإستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء. وبعد تركيزه في مستهل العمل وبدايته على مالي، وموزامبيق، ونيبال، ونيكاراغوا، وفييتنام، أصبح الصندوق يعمل اليوم في 54 بلدا من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل المندرجة في طائفة البلدان شديدة التأثر بالأخطار الطبيعية. وفي سياق مساندة تعجيل تنفيذ إطار عمل هيوغو، يتمثل التفويض الأساسي للصندوق العالمي للحد من الفقر في مساعدة البلدان النامية المعرّضة للكوارث على إجراء تخفيض ملموس لمخاطر الكوارث والحد من قابلية التعرض لها.

عمل الصندوق في أفريقيا

منطقة أفريقيا: مخاطر الخسائر الاقتصادية

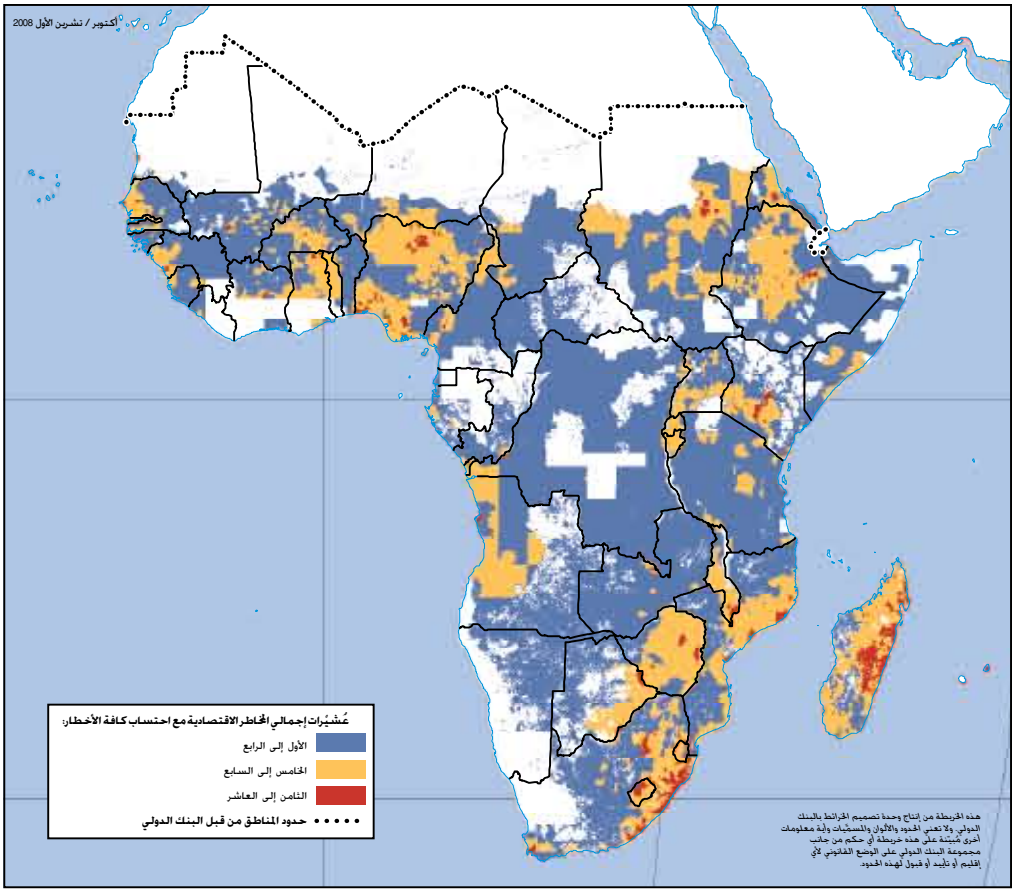

المصدر: الخرائط عبارة عن خرائط تم استنساخها (ثم تحديثها) من تقرير بقع الكوارث الطبيعية الساخنة: تحليل للمخاطر العالمية، ماكس ديلي وآخرون، الناشر: البنك الدولي، واشنطن العاصمة، الصفحتان 82-83.

في عام 2008، قام الصندوق بتدشين 10 مشاريع جديدة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، وهو ما جعل إجمالي المشاريع 15 مشروعا في 29 بلدا. وقد بلغ إجمالي تعهدات الصندوق 7.8 مليون دولار، بالإضافة إلى 10.1مليون دولار من التمويل المشترك من قبل الحكومات المعنية والشركاء في التنفيذ.

وتتضمن أمثلة أولويات الصندوق بشأن هذه المنطقة بناء القدرات المؤسسية، وتحسين الحوكمة، وتقييم الضعف وقابلية التأثر على الصعيد الاقتصادي الكلي بالأخطار الطبيعية، وتحسين إدارة الموارد العامة، وبناء قدرات إدارة المخاطر المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية، وتعزيز شبكات الأمان.

منطقة أفريقيا: مخاطر الوفيات

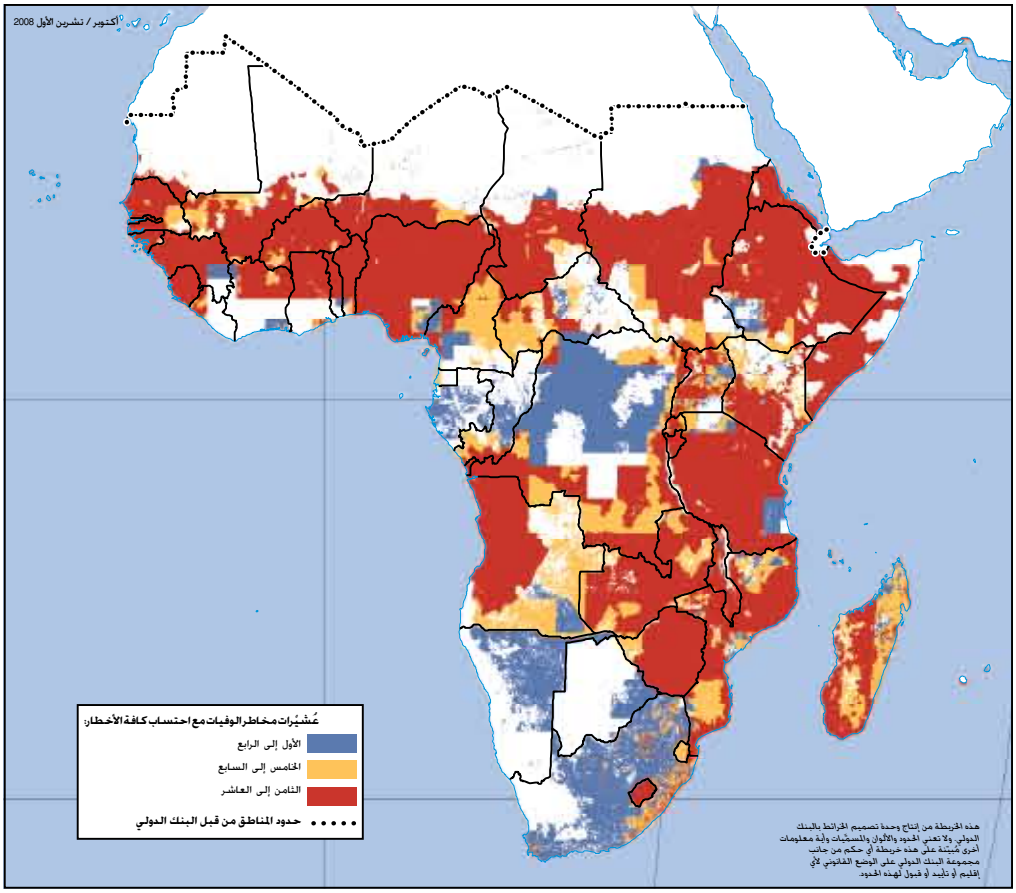

المصدر: الخرائط عبارة عن خرائط تم استنساخها (ثم تحديثها) من تقرير بقع الكوارث الطبيعية الساخنة: تحليل للمخاطر العالمية، ماكس ديلي وآخرون، الناشر: البنك الدولي، واشنطن العاصمة، الصفحتان 82-83.

يتمثل التحدي الرئيسي الماثل أمام هذه المنطقة في ترجمة الحد من مخاطر الكوارث إلى برامج واستثمارات مستدامة من شأنها إحداث تخفيض ملموس للمخاطر الطويلة الأمد والحد من الاعتماد على المساعدات الإنسانية. ووصولا إلى هذه الغاية، من الضروري إقامة الشراكات مع الاتحاد الأفريقي، والبرنامج الإطاري للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، واللجان الاقتصادية الإقليمية.

وعلى المستوى الوطني، يعكس التركيز على تقييم المخاطر وتخفيفها الافتقار حاليا إلى المعلومات اللازمة، والاحتمالات المجهولة بشأن تقلبات المناخ، وغياب التخطيط على صعيد المجتمعات المحلية. وتمس الحاجة، على المستويات شبه الإقليمية، إلى بناء القدرات اللازمة لإدارة التأهب للأعاصير والفيضانات في جنوب شرق أفريقيا، وإدارة الجفاف في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، وإدارة الموارد والمخاطر الساحلية في غرب أفريقيا.

الأساس المنطقي

ليست الكوارث والتقلبات المناخية المتطرفة هي وحدها الآخذة في الزيادة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، بل إنها تقترن في أغلب الحالات بصدمات أخرى تنتُج عنها مواقف طارئة معقدة. فالارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية والطاقة، والصراعات المحتدمة، والأوضاع البيئية الهشة يمكنها أن تؤدي، على سبيل المثال، إلى تفاقم آثار الجفاف. كما أن الاستخدامات غير المخططة وغير المنظمة للأراضي، مثل التوسع الحضري السريع، وضعف ضوابط حماية البيئة، وغيرها من العوامل المرتبطة بالبيئة، تؤدي إلى زيادة قابلية تأثر الناس والممتلكات والبنية التحتية. وقد شهدت المنطقة منذ عام 1985 زيادة كبيرة في تواتر وقوع الكوارث الواسعة النطاق ـ من الفيضانات إلى موجات الجفاف المتبوعة بالفيضانات ثم بالجفاف. ومن الشائع أيضا هبوب الأعاصير المدارية والرياح العاتية، مثل تلك التي عصفت بمدغشقر في عام 2008.

"من المهم بنفس الدرجة تنفيذ إستراتيجية الحد من مخاطر الكوارث في أفريقيا. إذ تم وضع هذه الإستراتيجية وخطة العمل واعتمادهما من قبل الأجهزة المختصة في الاتحاد الأفريقي. علما بأن خطة التنفيذ ما زالت في طور الصقل والتوضيح التفصيلي. وهناك شراكة قائمة في الوقت الحاضر بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والصندوق العالمي للحد من الكوارث، ومنظومة الإستراتيجية الدولية للأمم المتحدة المعنية بالحد من الكوارث، حول تمتين وتعزيز طاقات وقدرات الجماعات الاقتصادية الإقليمية والبلدان الأعضاء."

ـ معالي جان بنغ، غابون، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي

الملامح البارزة لحافظة الصندوق العالمي للحد من الكوارث المعنية بمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء

كانت الآثار والعواقب المدمرة لكارثة تسونامي في آسيا في عام 2004 بمثابة جرس إنذار لجميع بلدان العالم. ففي جمهورية سيشل، أعطت الحكومة الأولوية للحد من مخاطر الكوارث وأنشأت هيئة لإدارة الكوارث ومخاطرها ولوضع إستراتيجية وطنية في هذا الشأن. وبفضل المساندة التي يقدمها الصندوق والتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقوم سيشل بمراجعة وتنقيح الأطر القانونية، وتقييم المخاطر، وإنشاء أنظمة الإنذار المبكر، وإقامة مراكز لعمليات الطوارئ على الصعيد الوطني وعلى مستوى المناطق.

وفي عام 2008، قام الصندوق بعقد مشاورات مكثفة مع حكومة سوازيلند والشركاء الدوليين لتقييم مدى التقدم المحقق بشأن تنفيذ سياسات إدارة مخاطر الكوارث بموجب خطة العمل الوطني. ويتمثل الهدف الرئيسي في توسيع نطاق فرص تعميم مراعاة الحد من مخاطر الكوارث في عمليات الاستثمار في جميع القطاعات على مستوى البلاد.

وفي **غرب أفريقيا**، يضطلع الصندوق بمساندة مبادرة متعددة البلدان لمساعدة الجماعات المحلية لصيد الأسماك على التكيف مع ارتفاع منسوب مياه البحر والآثار الأخرى المترتبة على تغير المناخ. والجدير بالذكر أن اللجنة الإقليمية للصيد البحري شريكٌ رئيسي، وهي تقوم بوضع خطة على الصعيد دون الإقليمي لتحسين الرصد والحفاظ على الأرصدة السمكية من خلال مشاركة المجتمعات المحلية. وتقوم هذه المبادرة أيضا بمساندة برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا الذي اعتمده رؤساء البلدان الأفريقية.

وتؤكد حافظة الصندوق على تخفيف المخاطر بأساليب مبتكرة في جميع أنحاء أفريقيا. وفي **مالي وموزامبيق**، على سبيل المثال، قام الصندوق بمساندة انعقاد مشاورات مستفيضة لتحديد الأنشطة ذات الأولوية، مثل تحديد الآثار الطويلة الأمد للكوارث على إدارة الموارد المائية والفيضانات.

وفي ملاوي، يمثل برنامج المخاطر المتعددة المستويات الخطوة الأولي في اتجاه توسيع نطاق التعاون الوثيق بين البنك الدولي والحكومة بشأن وادي شيرا الأدنى. وتتضمن الأهداف تحديد الآثار الطويلة الأمد للكوارث على إدارة الموارد المائية والفيضانات، وتعزيز النمو الاقتصادي وتقليص الفقر في هذه المنطقة التي تعدّ من بين أكثر المناطق تعرضا للفيضانات؛ واقتراح تدابير لإدارة مخاطر الفيضانات. وسيقدم هذا المشروع تحليلا أوليا للنظام المائي ونظرة عامة على الآثار الاجتماعية والاقتصادية على المجتمعات المحلية المهددة بمخاطر الفيضانات بشكل مباشر. ويجري الإعداد لإجراء تقييم لمخاطر الكوارث والضعف الاقتصادي بأحدث ما توصل إليه العلم والتكنولوجيا من أجل مساعدة الحكومة على إجراء تحليل للمخاطر والآثار الاقتصادية للجفاف والفيضانات على المستوى الوطني، وتحديد أولويات الأنشطة المعنية بتخفيف تلك الآثار، ومراجعة الإستراتيجيات القائمة. وقد شارك حوالي 50 ممثلا للوزارات الحكومية في الحلقة الدراسية المعنية بمسودة التقرير، مما يدل على قوة التزام الحكومة بالحد من مخاطر الكوارث.

وفي موزامبيق، يقوم الصندوق بمساعدة الحكومة في تحليل المخاطر والآثار الاقتصادية للجفاف والفيضانات على الصعيد الوطني، وترتيب أولويات الأنشطة المعنية بتخفيف تلك الآثار، ومراجعة الإستراتيجيات القائمة. ومن شأن هذا البرنامج الطويل الأمد والمتعدد القطاعات أن يؤدي إلى زيادة فهم الصلات والروابط فيما بين الصدمات والهزات الاقتصادية الناجمة عن الكوارث. وسيقوم البرنامج أيضا بتحديد التدابير والإستراتيجيات اللازمة لإبقاء الاقتصاد بمنأى عن آثار التقلبات المناخية المتزايدة.

وقد عانت **مدغشقر**، على مدى فترة 35 عاما الماضية، من 50 كارثة طبيعية على الأقل، بما في ذلك الأعاصير، والجفاف، والأوبئة، والفيضانات، والمجاعات، وموجات غزو الجراد، التي أثرت جميعا على أكثر من 11 مليون نسمة. ورغم توافر قدرات لا بأس بها وإدارة جيدة للكوارث في مدغشقر بشكل عام، إلا أن الحكومة أدركت ـ نظرا لشدة جوانب الضعف في البلاد ـ أنه يجب إعطاء الأولوية لزيادة الاستثمارات في ميادين الحد من الكوارث، وتخفيف آثارها، وبناء القدرات. وتجاه هذا الالتزام، تمثلت استجابة الصندوق في تقديم مساندة لتعزيز القدرات المحلية على إدارة المخاطر والكوارث، وتأمين الاستجابة الفعالة والسريعة عند وقوع الكوارث، والمساهمة في جهود التأهيل والإصلاح بعد حدوث الكوارث.

وفي السنوات الأخيرة ـ قامت مدغشقر، في ظل الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وشركاء التنمية الآخرين ـ بإيلاء أقصى درجة ممكنة من العناية والاهتمام بإدارة مخاطر الكوارث. ويتولى رئيس الوزراء شخصيا رئاسة المجلس الوطني لإدارة المخاطر والكوارث الذي يلعب دورا محوريا في الاستجابة للكوارث فضلا عن مسؤوليته عن تخطيط وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية المعنية بالمخاطر والكوارث. وفي الآونة الأخيرة، قامت وحدة

الوقاية من الكوارث وإدارتها والمكتب الوطني لإدارة المخاطر والكوارث بأداء دور تفاعلي إلى حد كبير في مجالات إدارة مخاطر الكوارث.

وفي ديسمبر / كانون الأول عام 2007، حصلت مدغشقر من الصندوق على منحة قدرها 1.2 مليون دولار لدعم أنشطة الحد من مخاطر الكوارث. ومن شأن هذه المساعدة أن تُعين الحكومة خلال السنوات الثلاث القادمة على إنجاز ما يلي:

- تعزيز عمليات تقييم المخاطر على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك تحسين النماذج الخاصة بالأعاصير والجفاف والفيضانات وإعداد خريطة للمخاطر
- وضع المواصفات والمعايير الخاصة بمقاومة الأعاصير من قبل البنية التحتية الرئيسية والمناطق المعرضة للمخاطر
- اعتماد التمويل اللازم لإدارة مخاطر الكوارث في الميزانية الوطنية وإنشاء آلية لصندوق احتياطي للطوارئ المحتملة
- تعزيز وتنسيق المعلومات المتاحة للمكتب الوطني لإدارة المخاطر ووحدة الوقاية من الكوارث وإدارتها حول نظم الإنذار المبكر
- وضع خطة وطنية لإدارة الكوارث
- تدريب "المُدَرّبين" على التخطيط للطوارئ

وقد قام رئيس الوزراء شخصيا بتدشين مشروع يجري تنفيذه بمساندة من الصندوق لمساعدة الحكومة على اعتماد معايير مقاومة آثار تقلبات المناخ فيما يتعلق بشبكات الطرق، وأنظمة الري، والمدارس، والمراكز الصحية العامة، والزراعة في المناطق الأكثر تعرضا للأعاصير والجفاف وغير ذلك من الصدمات المناخية. وتمكنت الحكومة، بفضل المساندة التي قدمها الصندوق، من استكمال إجراء تقييم شامل للأضرار والخسائر والاحتياجات المرتبطة بجهود الإنعاش وإعادة الإعمار بعد موسم الأعاصير في عام 2008.

وفي **بوركينا فاصو**، يساند الصندوق إنشاء أدوات جديدة للتأمين من أجل تخفيف آثار المخاطر المناخية المتكررة. فقد كانت التدخلات التقليدية حتى الآن غير كافية نظرا لتأثير أنماط هطول الأمطار بدرجات مختلفة وفي مناطق مختلفة على مزارعي القطن من أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة. ومن خلال البناء على الخبرات في إثيوبيا وملاوي، يقوم الصندوق بتيسير تقديم المشورة الفنية وبناء القدرات لتمكين الحكومة من إعداد التقدير الكمي والتأمين المالي في الميزانية لموازنة آثار صدمات الجفاف. ويهدف المشروع إلى إعداد مؤشر وطني للأمطار لاستخدامه كأساس لعقود إدارة مخاطر الجفاف واستكشاف جدوى تأمين منتجي القطن ضد التقلبات المناخية استنادا إلى ذلك المؤشر. ويأتي هذا التأكيد على المخاطر الزراعية وعوامل تغير المناخ مكملاً للإستراتيجيات الوطنية المعنية بتقليص الفقر وإدارة مخاطر الكوارث. كما أن شراكة الصندوق مع الهيئة الوطنية للإحصاءات الزراعية والتنبؤات، ومنظمة الأغذية والزراعة، واللجنة الحكومية الدائمة لمقاومة التصحر في منطقة الساحل، تعتبر عنصرا حاسم الأهمية لنجاح هذا البرنامج.

وتمثل المساعدة الفنية لتحسين تقييم المخاطر سمة مميزة أيضا لحافظة الصندوق العالمي للحد من الكوارث. فعلى سبيل المثال، أدت شراكة الصندوق مع اللجنة الوطنية لمنع الكوارث والتأهب لها في **إثيوبيا** إلى مساعدة في تقوية القدرات الوطنية ودون الوطنية على إجراء تقييمات أوجه الضعف، ووضع إستراتيجيات التأهب للفيضانات والجفاف، وتحسين أنظمة الإنذار المبكر والاستجابة للطوارئ.

المشاريع المعتمدة في أفريقيا من قبل الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها		
المشروع	البلد	مساهمة الصندوق (دولار أمريكي)
الإدارة المتكاملة للمخاطر المناخية من أجل تحقيق النمو المستدام في بوركينا فاصو	بوركينا فاصو	50,000.00
إدارة مخاطر الكوارث في أفريقيا: الإطار الإستراتيجي، والممارسات السليمة، والاتصالات	بوركينا فاصو، وجزر القمر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإريتريا، وإثيوبيا، وكينيا، ومدغشقر، وملاوي، وموزامبيق، والنيجر، رواندا، والسنغال، وسيشل، وسوازيلند	395,000.00
نماذج المناخ وإدارة المخاطر	بوروندي، وجيبوتي، إريتريا، وإثيوبيا، وكينيا، ورواندا، الصومال، والسودان، وتنزانيا، وأوغندا	439,780.00
جماعة العمل المشتركة لإدارة مخاطر الموارد البحرية في غرب أفريقيا	جمهورية الرأس الأخضر، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا بيساو، وليبريا، وموريتانيا، والسنغال، وسيراليون	900,000.00
تيسير تقديم معلومات الخط الأساس لضعف المجتمعات المحلية المعرّضة للفيضانات في إثيوبيا	إثيوبيا	350,000.00
تخفيف آثار الصدمات المناوئة على التغذية والصحة	إثيوبيا	350,000.00
إثيوبيا: إطار إدارة المخاطر المناخية باستخدام المؤشرات المستندة إلى الطقس	إثيوبيا	330,000.00
شمال غانا: التنمية المستدامة، والحد من الكوارث، وإدارة الموارد المائية	غانا	660,000.00
إدراج إدارة مخاطر المناخ والكوارث في التنمية الاقتصادية في مدغشقر	مدغشقر	1,240,620.00
تعميم الالتزام بالحد من الكوارث من أجل التخفيض المستدام لأعداد الفقراء: ملاوي	ملاوي	914,000.00
تعميم الالتزام بالحد من الكوارث من أجل التخفيض المستدام لأعداد الفقراء: موزامبيق	موزامبيق	914,000.00
برامج المسار الثاني للصندوق في أفريقيا جنوب الصحراء	المنطقة	300,000.00
التحليل المكاني للأخطار الطبيعية ومخاطر تقلبات المناخ في الضواحي والمناطق المتاخمة لمدينة داكار	السنغال	93,000.00
المشروع الوطني للتأهب والاستجابة للكوارث	سيشل	1,000,000.00
تقييم الاحتياجات للقدرات اللازمة لإدارة مخاطر الكوارث في مملكة سوازيلند	سوازيلند	50,000.00
التأهب لنوبات الجفاف والفيضانات الإقليمية في أفريقيا	المنطقة	210,000.00
تدريب موظفي إدارة التنمية الزراعية والريفية على إدارة المخاطر	المنطقة	50,000.00
	الإجمالي	**8,246,400.00**

عمل الصندوق في شرق آسيا والمحيط الهادئ

منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ: مخاطر الخسائر الاقتصادية

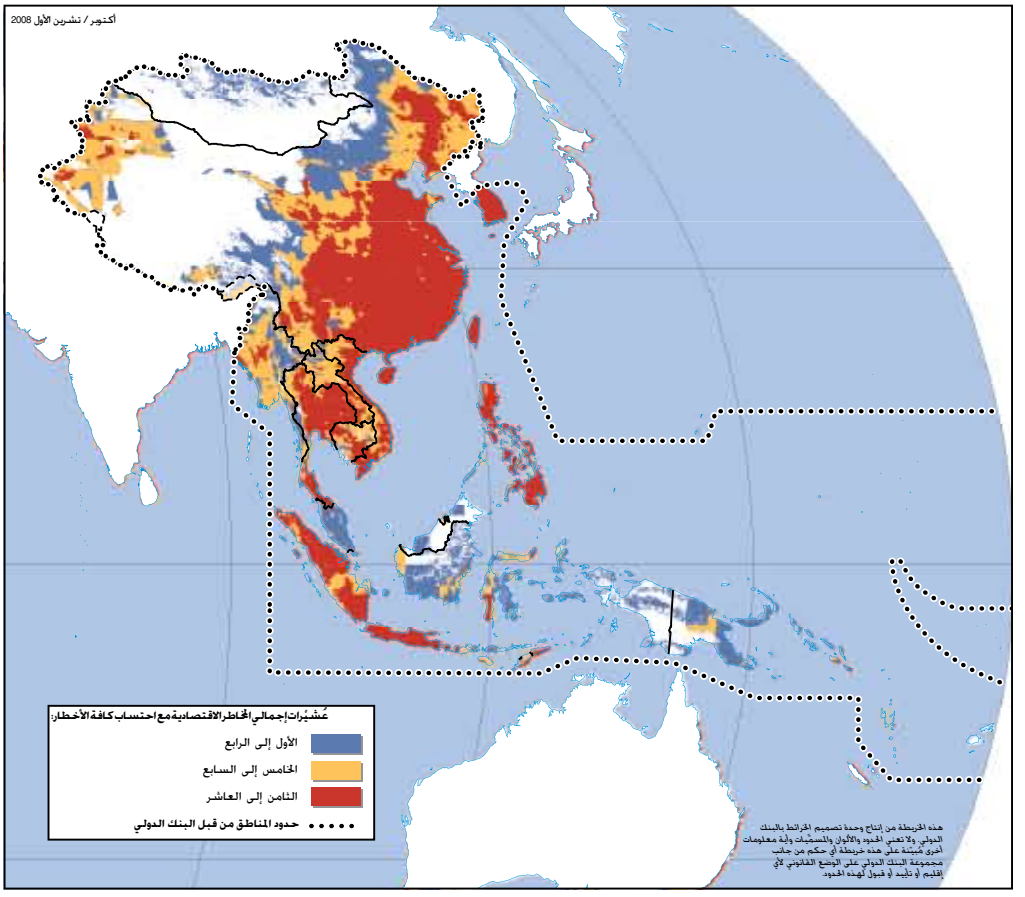

المصدر: الخرائط عبارة عن خرائط تم استنساخها (ثم تحديثها) من تقرير بقع الكوارث الطبيعية الساخنة: تحليل للمخاطر الطبيعية، ماكس ديلي وآخرون، الناشر: البنك الدولي، واشنطن العاصمة، الصفحتان 82-83.

تمثل مشاريع الصندوق في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ 22 في المائة من الحافظة، وهو ما يعكس التزامات مالية قدرها 6.4 مليون دولار و 1.8 مليون دولار للتمويل المشترك من قبل الحكومة والشركاء الآخرين. وتتمثل محاور التركيز الرئيسي في بناء القدرات المؤسسية، والتوافق في الرأي، وتقييم المخاطر، وتمويل مجابهة المخاطر، ما يعكس للاهتمام المتزايد بالتعاون الإقليمي الوثيق للإدارة المسبقة للمخاطر والتكيف مع تغير المناخ. كما أن إستراتيجيات التنمية الإقليمية تدرك أيضا الروابط بين تغير المناخ، ومخاطر الكوارث، والفقر، وآثارها على جوانب الضعف الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ: مخاطر الوفيات

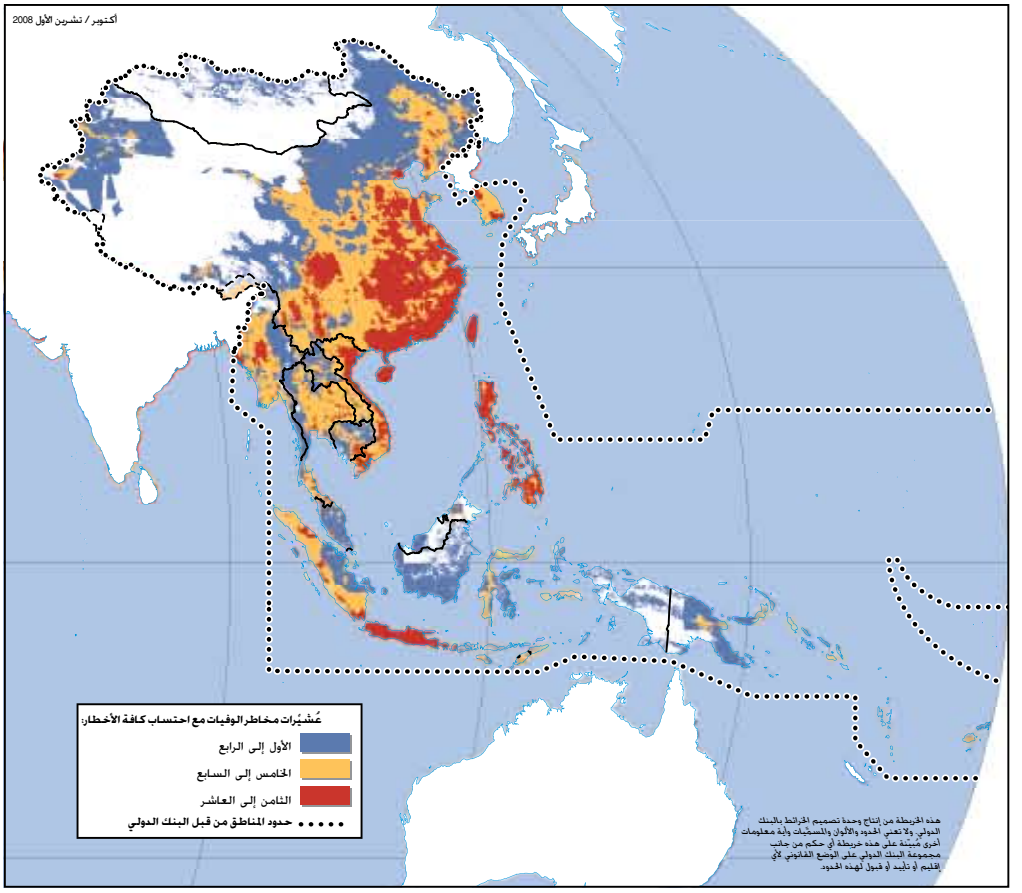

المصدر: الخرائط عبارة عن خرائط تم استنساخها (ثم تحديثها) من تقرير بقع الكوارث الطبيعية الساخنة: تحليل للمخاطر العالمية، ماكس ديلي وآخرون، الناشر: البنك الدولي، واشنطن العاصمة، الصفحتان 82-83.

الأساس المنطقي

تعتبر منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ ضحيةً لبعض الأخطار الطبيعية الأكثر سوءا في العالم ـ كالزلازل المتكررة، والثورات البركانية، والأعاصير، والرياح الموسمية السنوية. وتضم هذه المنطقة أيضا العديد من المدن الضخمة على مستوى العالم ـ وهي المدن التي يزيد عدد سكان كل منها عن 8 ملايين نسمة. ويؤدي التوسع الحضري السريع، والنمو الصناعي، وخاصة في الصين، إلى جعل شرائح سكانية كبيرة أكثر تعرضا وتأثرا بالصدمات، مما يثير شواغل إنسانية رئيسية. وتمثل آثار الكوارث على البنية التحتية أحد الشواغل المتنامية لأنها تهدد بالإطاحة بالمكاسب الاقتصادية المتحققة عبر عشرات السنين.

وتسفر الكوارث في جزر المحيط الهادئ عن صدمات اقتصادية مزمنة. فالأضرار السنوية (حتى في السنوات التي لا تقع فيها كوارث) تبلغ في المتوسط نحو 2 – 7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وفي إحدى سنوات الكوارث، بلغ متوسط الخسائر الاقتصادية لساموا 46 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، وعادلت خسائر فانواتو وتونغا 30 و 14 في المائة من إجمالي الناتج المحلي على التوالي. وتشهد جزر المحيط الهادئ أيضا تغيرات في الأحوال المناخية السائدة، مع تنبؤ خبراء الأرصاد الجوية بحدوث المزيد من الجفاف في الجزء الجنوبي من جزر المحيط الهادئ والمزيد من الأمطار والفيضانات في المنطقة الاستوائية في تلك الجزر. وقد أدى ارتفاع مياه السواحل إلى إجبار القرويين المقيمين فعليا في الأراضي المنخفضة في فانواتو وكيريباتي على التحرك نحو المناطق الداخلية في البلاد.

الملامح البارزة لحافظة الصندوق العالمي للحد من الكوارث المعنية بمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ

استجابة لكارثة تسونامي التي عصفت بآسيا والزلازل التي أعقبتها في أتشيه، ونياس، ويوغياكارتا، وجاوة الوسطى، قام الصندوق بتقديم مساندة واسعة النطاق من أجل تعزيز القدرات العامة **لإندونيسيا** على الاستجابة للحالات الطارئة على المستوى الوطني وصعيد المجتمعات المحلية، بما في ذلك تحسين درجات التأهب، وتبادل البيانات، وتقييم الدروس المستفادة. وتمثلت الأولويات في إدراج الحد من مخاطر الكوارث في دورة تنفيذ المشاريع في البلاد وتهيئة البيئة الملائمة لزيادة الاستثمارات المعنية بممارسات تخفيف حدة الكوارث في إطار قانوني ومالي قابل للاستدامة. ويقوم الصندوق بمساندة اضطلاع إندونيسيا بتطبيق تشريعات رائدة لإدارة الكوارث وتوثيق الممارسات السليمة والناجعة في الحد من مخاطرها على مستوى المجتمعات المحلية.

وكما اتضح من الفيضانات الشديدة والعارمة في شهر أغسطس / آب عام 2008، تعتبر **فييتنام** بلدا أكثر تعرضا لنكبات الكوارث وخاصة ارتفاع مستويات منسوب مياه البحر نتيجة لتغير المناخ. وقد قام الصندوق بمساندة اتباع نهج متعدد الجوانب تجاه الحد من مخاطر الكوارث ـ بدءا من تطوير تحويل المخاطر وبروتوكولات التمويل إلى إدارة المخاطر

المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية، وتقوية القدرات المؤسسية وتحليل المخاطر. وفي ظل التمويل المتاح من جانب الصندوق، فإنه يتم تحديد مجموعة من الخيارات المعنية بإدراج الحد من المخاطر واعتبارات تغير المناخ في مشاريع البنية التحتية وقوانين التشييد والبناء وتصميم أنظمة الصرف في المدن الساحلية، ثم عرض هذه الخيارات لبحثها من قبل حكومة فييتنام. وأدى التدريب على تقييم المخاطر والخسائر في أماكن العمل إلى تعزيز قدرات المسؤولين الحكوميين والشركاء المانحين في البلاد. وبفضل المساندة المقدمة من الصندوق، فإن اتحاد (كونسورتيوم) من الهيئات والمصالح الحكومية والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية المشاركة في إدارة مخاطر يعمل على إنتاج شريط فيديو وثائقي جديد يسلط الضوء على الحلول الفعالة لإدارة المخاطر محلياً. وسوف يتم بث هذا الفيديو الوثائقي على شاشات قنوات التليفزيون الوطني.

ويقع تمويل مجابهة مخاطر الكوارث وتنمية القطاع المالي في محور التركيز الرئيسي للأعمال الجارية في الصين من جانب الصندوق. فهنالك مشروع للصندوق يقوم بتحديد ورسم خرائط لمخاطر الكوارث في المناطق الحضرية في **الصين** مع التقدير الكمي للخسائر المحتملة المباشرة وغير المباشرة، إلى جانب وضع الإستراتيجيات الملائمة لإدارة المخاطر بالتشاور مع الحكومة الوطنية وحكومات الحواضر والمدن. ويتمثل الهدف في تنبيه كبار المسؤولين الحكوميين إلى الآثار الاقتصادية المحتملة للكوارث والتشجيع على تنفيذ برامج شاملة لإدارة المخاطر. كما يضطلع الصندوق العالمي للحد من الكوارث بمساندة تخطيط برامج الإنعاش بعد الكوارث وبرامج إدارة المخاطر الطويلة الأمد استجابة للزلزال الذي ضرب منطقة وينتشوان في مايو / أيار عام 2008.

وفي **جزر المحيط الهادئ** الأكثر تعرضا بصفة خاصة لارتفاع منسوب مياه البحر والآثار الأخرى لتغير المناخ، يقوم الصندوق بتعزيز القدرات الحكومية على التأهب لمواجهة مخاطر الكوارث والاستجابة السريعة والفعالة عند حدوث الكوارث. ويتم إدراج إدارة مخاطر الكوارث في عدد متزايد من برامج التنمية الوطنية، بينما يؤدي إنشاء أدوات التأمين الجديدة إلى تشجيع تحويل المخاطر وتفاديها. وتتضمن النتائج الأولية المحققة تحسين القدرة على الحصول على البيانات الكمية والتحليل الكمي، والمشاركة في تطبيق الممارسات السليمة، وتوسيع النطاق المتزايد لاستخدام التقنيات والأدوات الملائمة.

"إن تغيّر المناخ حقيقة واقعة. وما إعلان الباي المعني بالتكيف مع تغير المناخ إلا تجسيد لجهود منع المخاطر الوشيكة التي تثيرها التحولات البيئية الإيكولوجية الجذرية في كوكب الأرض الحبيب. وفي هذا الصدد، فإن مضامين هذا التقرير التعليمي تخرج إلى حيز الوجود في الوقت المناسب مكتسبةً في نظر الكثير من الحكومات المحلية نفس أهمية إعلان الباي."

– **جووي سارتيه سالسيدا**، حاكم مقاطعة الباي، الفلبين

بعد الأعاصير الثلاثة العاتية التي فتت في عضد **الفلبين** على مدار عشرة أسابيع في عام 2006، أدرك المسؤولون الفلبينيون مدى أهمية الحد من مخاطر الكوارث والتأهب لمجابهتها. فالواقع أن إدارة الكوارث كانت تتم في الأغلب الأعم بعد وقوع الكارثة ناهيك عن ضعفها نتيجة لتجزؤ العمل وتشتت الجهود، ومحدودية التنسيق، والافتقار إلى التخطيط الإستراتيجي العام. ويقوم الصندوق بمساندة الجهود الحكومية الرامية إلى بناء القدرات المؤسسية والتشغيلية الأكثر مرونة وإعداد إستراتيجية طويلة الأمد لإدراج إدارة الكوارث في عمليات الاستثمار. كما يضطلع الصندوق بدعم تقييم القدرة المؤسسية وفعالية وحوائط الصد بمحاذاة السواحل وغيرها من البنية التحتية؛ واستعراض مصادر التمويل والتدفقات المالية؛ وتحليل الفجوات القائمة بشأن المعرفة والمهارات والأدوات والأنظمة. وعلى مستوى المقاطعات، يتجه المسؤولون في المناطق الأكثر عرضة للمخاطر إلى التحول صوب اعتماد نهج أكثر شمولا إزاء إدارة مخاطر الكوارث مع التركيز بشدة على حشد مشاركة المؤسسات العامة والخاصة ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في جهود الحد من مخاطر الكوارث.

المشاريع المعتمدة في شرق آسيا والمحيط الهادئ من قبل الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها		
المشروع	البلد	مساهمة الصندوق العالمي للحد من الكوارث (دولار أمريكي)
تصميم وتنفيذ المنهجيات التجريبية لوضع إستراتيجية إدارة مخاطر الكوارث	كمبوديا، والصين، وإندونيسيا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ومنغوليا، والفلبين، وتايلند، وفييتنام	200,000.00
تقييم مخاطر الكوارث في الصين ووضع إستراتيجيات إدارة المخاطر	الصين	400,000.00
تعميم مراعاة الحد من مخاطر الكوارث في إندونيسيا	إندونيسيا	1,252,000.00
نياس: إدراج الحد من مخاطر الكوارث في برامج التنمية الاقتصادية المحلية	إندونيسيا	60,000.00
دراسة جدوى المشاركة في تحمل مخاطر كوارث منطقة المحيط الهادئ	جزر المحيط الهادئ	400,000.00
الإدارة المستدامة من خلال الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ	فيجي، وكيريباتي، والولايات الموحدة لميكرونيزيا، وبابوا غينيا الجديدة، وجزر سيلمان، وتيمور الشرقية، وفانواتو، وجزر المحيط الهادئ	2,500,000.00
مساندة قدرات الحكومات المحلية إدارة مخاطر الكوارث في الفلبين	الفلبين	1,000,000.00
تعميم مراعاة الحد من مخاطر الكوارث: منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ	المنطقة	280,000.00
شرق آسيا والمحيط الهادئ: دراسة حول المدن الساحلية وتغير المناخ	المنطقة	145,000.00
برنامج تدعيم التطوير المؤسسي لإدارة مخاطر الكوارث وبناء القدرات	فييتنام	914,000.00
مساندة الإنعاش المستدام بعد الزلازل في الصين	الصين	1,200,000.00
	الإجمالي	**8,351,000.00**

عمل الصندوق في منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى

منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى: مخاطر الخسائر الاقتصادية

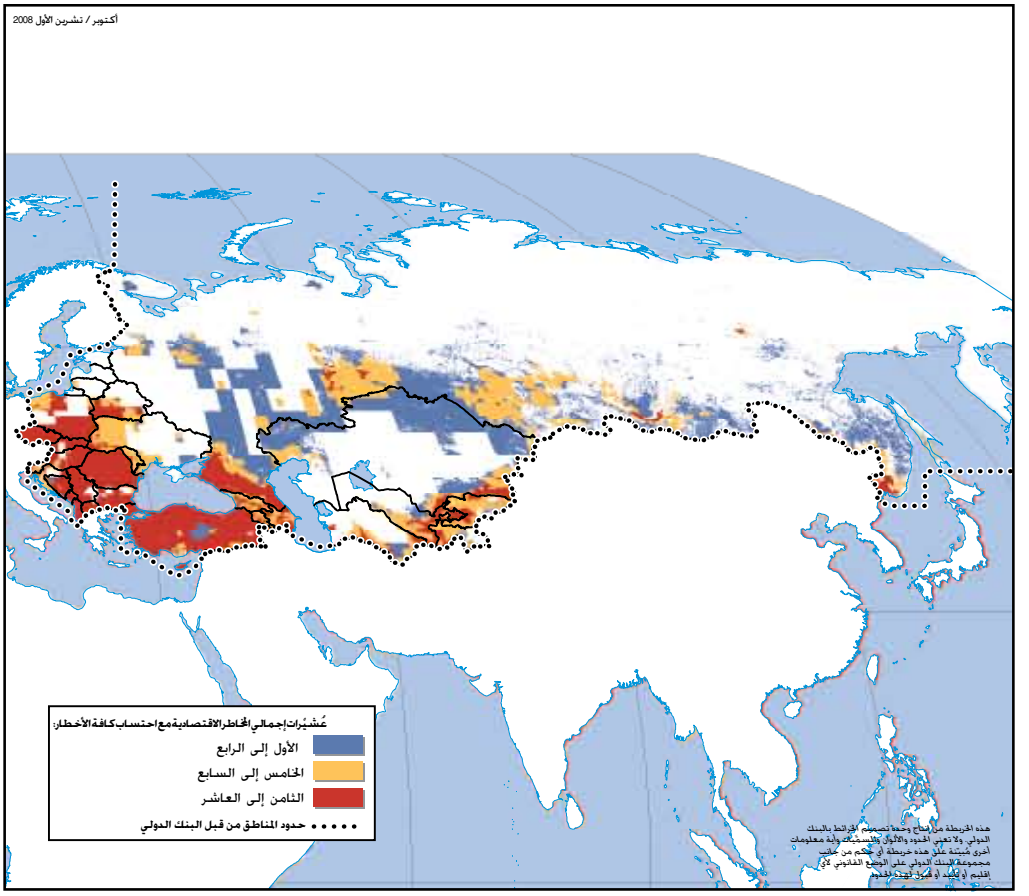

المصدر: الخرائط عبارة عن خرائط تم استنساخها (ثم تحديثها) من تقرير بقع الكوارث الطبيعية الساخنة: تحليل للمخاطر العالمية، ماكس ديلي وآخرون، الناشر: البنك الدولي، واشنطن العاصمة، الصفحتان 82-83.

في ظل التمويل البالغ مليوني دولار من الصندوق، تقوم بلدان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى بتنسيق النهج المتبع إزاء الإنذار المبكر؛ وإدارة الطوارئ، وأنظمة الاتصالات؛ ووضع البرامج الخاصة بتخفيف المخاطر، وتحويل المخاطر، وتمويل مجابهة المخاطر؛ وتحسين التنبؤ بأحوال الطقس، وتبادل البيانات الخاصة بتقلبات المناخ. وقد أدت المساندة المقدمة من الصندوق إلى تعبئة تمويل مشترك قدره 465500 دولار.

الأساس المنطقي

لمنطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى تاريخ حافل بالزلازل المدمرة والفيضانات والانهيارات الأرضية وانهيال التربة وحرائق الغابات والجفاف والعواصف وغيرها من الأخطار الطبيعية. وقد أشارت التقارير إلى أن الخسائر الاقتصادية

منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى: مخاطر الوفيات

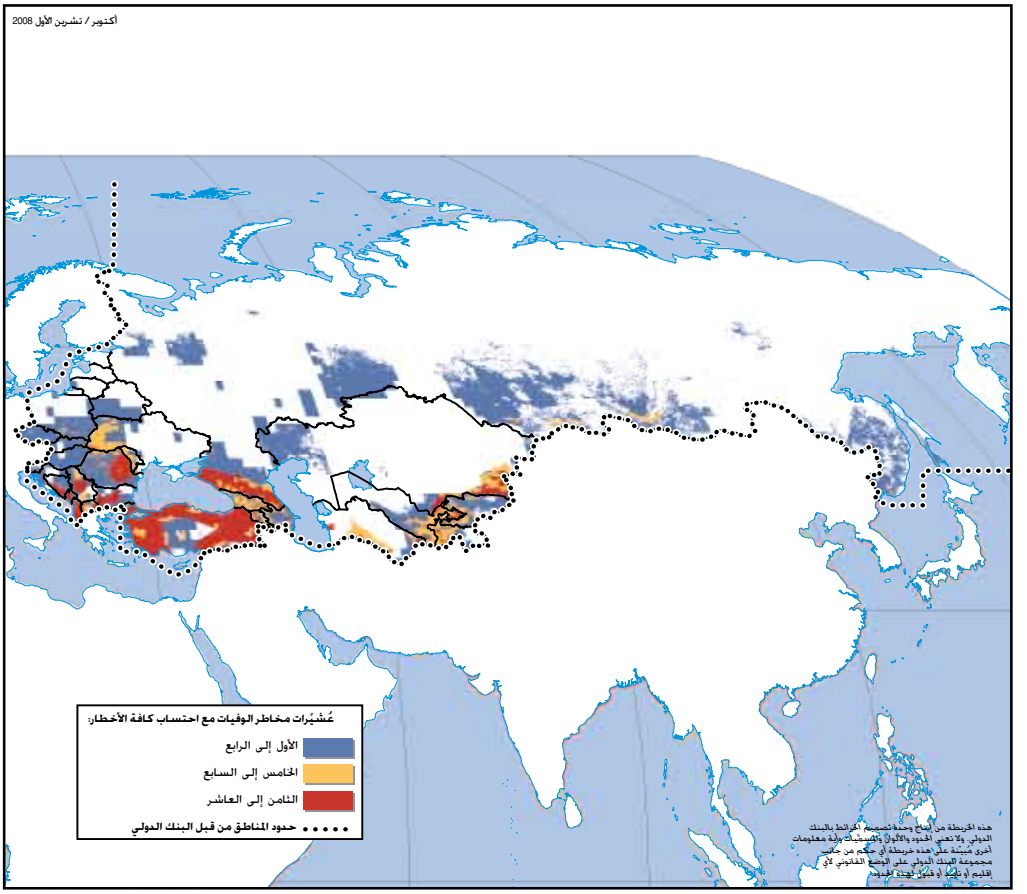

المصدر: الخرائط عبارة عن خرائط تم استنساخها (ثم تحديثها) من تقرير بقع الكوارث الطبيعية الساخنة: تحليل للمخاطر العالمية، ماكس ديلي وآخرون، الناشر: البنك الدولي، واشنطن العاصمة، الصفحتان 82-83.

الناجمة عن الكوارث الطبيعية في المنطقة على مدى السنوات الثلاثين الماضية تجاوزت 70 مليار دولار. وباستشراف النظرة المستقبلية، تُقدر الخسائر السنوية بمليارين من الدولارات في المتوسط. وتعبر آثار معظم هذه الكوارث الحدود الوطنية، مما يؤدي إلى تكبيل قدرة البلدان الفردية على الاستجابة إلى جانب إعاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. كما تتفاوت مستويات تأهب البلدان لمواجهة الكوارث، علما بأن التعاون الإقليمي في هذا الشأن ما يزال في مرحلته الأولى. ويتطلب تحقيق فعالية خطط التنمية والاستثمارات الإقليمية أخذ حقائق هذا الواقع في الحسبان.

وتواجه هذه المنطقة أيضا طائفة متنوعة من تهديدات الكوارث الطبيعية. فأكثر من 80 في المائة من سكان تركيا

يعيشون في مناطق معرّضة لمخاطر الزلازل والفيضانات والانهيارات والانهيالات الأرضية. وفي أرمينيا الواقعة على الحدود الشرقية لتركيا، يتعرض 80 في المائة من السكان إلى مخاطر الزلازل الشديدة. وتتعرض أوروبا الشرقية لتهديدات حادة من جراء الفيضانات مثل تلك التي أدت إلى تشريد 25 ألف نسمة في عامي 2002 و 2005. وتتسم موجات الجفاف بشدتها في غرب البلقان، حيث تنتج عنها حرائق هائلة في الغابات فضلا عن الإطاحة بالإنتاجية الزراعية وتوليد الطاقة. كما تفاقمت الكوارث الطبيعية في ألبانيا بسبب شدة الجفاف وطول أمده.

وأخيرا فإن سوء تخطيط استخدامات الأراضي والافتقار إلى التأمين على الممتلكات يؤديان إلى ازدياد مستويات التعرض للمخاطر. فعلى سبيل المثال، يحظى أقل من 2 في المائة من مالكي المنازل بتغطية التأمين الخاص ضد الكوارث. وتواجه مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة عقبات مماثلة. وعلى الرغم من قيام العديد من بلدان هذه المنطقة بسنّ بعض أنواع التشريعات أو الأوامر التنفيذية، إلا أن تمويل مجابهة مخاطر الكوارث لا يتمتع بالصبغة المؤسسية الكاملة.

الملامح البارزة لحافظة الصندوق العالمي للحد من الكوارث المعنية بمنطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى

تؤدي المشاريع التي يساندها في هذه المنطقة الصندوق إلى تعزيز التعاون الإقليمي والتنمية في **جنوب شرق أوروبا**. وهنالك 6 بلدان تتعاون معا على إنشاء أنظمة الإنذار المبكر وتحسين أنشطة الحد من مخاطر الكوارث وتمويلها. وفي سياق البناء على فكرة أنه يمكن إدارة المخاطر بصورة أكثر فعالية عندما تتقاسم البلدان المعنية تحمّل هذه المخاطر، يقوم مشروع الصندوق بمساندة تطوير التنبؤ بالعوامل الجوية المائية وتبادل البيانات؛ وتحسين تنسيق تخفيف آثار الكوارث والتأهب والاستجابات؛ وبرامج التمويل المبتكر، بما في ذلك التأمين ضد الكوارث. وتوفر هذه الخطوات الهامة الأساس لتحديد الأولويات الإقليمية والوطنية فضلا عن تحفيز واستقطاب الاستثمارات الجديدة من قبل البنك الدولي والمانحين الآخرين.

كما أن المساندة المقدمة من الصندوق تتيح أيضا شراكة مبتكرة بين القطاعين العام والخاص من أجل زيادة توافر التأمين ضد الكوارث بتكلفة معقولة بالنسبة لمالكي المنازل ومؤسسات الأعمال في المنطقة. وقد تم تدشين العمل القانوني اللازم لإنشاء صندوق التأمين ضد الكوارث لمنطقة جنوب شرق ووسط أوروبا في شكل شركة خاصة لإعادة التأمين يتم تسجيلها واتخاذ مقر لها في سويسرا. وتعتبر **ألبانيا** عضوا مؤسسا في صندوق التأمين ضد الكوارث الذي يُتوقع أن يدخل حيز التشغيل الفعلي في مطلع عام 2009. ومن بين الأعضاء المؤسسين الآخرين **البوسنة والهرسك، وبلغاريا، وكرواتيا، ومقدونيا، والجبل الأسود، وصربيا**.

وفي **أرمينيا**، التي تعتبر أحد البلدان الأكثر تعرضا للكوارث في هذه المنطقة، تم تعزيز قدرة الحكومة على التصدي للزلازل بصورة ملموسة. وقام الصندوق بمساعدة الحكومة في تقييم مخاطر الكوارث، واستعراض الأطر المؤسسية القائمة، وتحليل الشروط والمتطلبات القانونية لإدارة الكوارث والحد من مخاطرها. ونتيجة لذلك، استطاع المسؤولون الحكوميون تصميم إستراتيجية شاملة لتخفيف مخاطر الكوارث، وتحديد أولويات التدخلات، وتعزيز القدرة على تخفيض مخاطر الزلازل. وتقف أرمينيا اليوم في الطليعة من حيث تطبيق تقنيات مبتكرة مقاومة للزلازل في المباني القائمة والبنية التحتية أيضا.

وفي **ألبانيا**، قام الصندوق بمساعدة الحكومة على تقييم مخاطر الكوارث (بما في ذلك آثار تغير المناخ)، ووضع إستراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ، وإنشاء إطار سليم على الصعيد المؤسسي وصعيد السياسات. ومن خلال تقوية التنسيق بين المؤسسات الوطنية والسلطات المحلية، تمكن المشروع من

المساعدة على تحسين القدرة على إدارة الطوارئ. كما أدت المساندة المتاحة من قبل الصندوق إلى المساعدة في التأكد من إدراج الحد من مخاطر الكوارث في إستراتيجية المساعدة القطرية لعام 2008.

وفي **جمهورية قيرغيز**، قام مشروع الصندوق بتزويد المسؤولين عن التخطيط والمهندسين وواضعي السياسات بمبادئ توجيهية عملية وشاملة بشأن المعايير والمواصفات بمقاومة الزلازل في إنشاءات الطرق والجسور. ويتم استخدام هذه المعايير الجديدة في بناء طريق أوش - إسفانا السريع ورفع مستواه باعتباره الشريان الرئيسي لحركة المرور في جنوب غرب البلاد.

وفي **البوسنة والهرسك، وكرواتيا، ومقدونيا، والجبل الأسود، وصربيا**، تم تيسير انعقاد مشاورات مكثفة مع الحكومات والمجتمعات المحلية حول تخفيف مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ، وذلك عبر سلسلة من حلقات العمل والدراسات التي يساندها الصندوق. وتتمثل النتائج في تشكيل ملامح مشاريع تخفيف مخاطر الكوارث على المستوى الفردي لهذه البلدان وعلى الصعيد الإقليمي.

المشاريع المعتمدة في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى من قبل الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها

المشروع	البلد	مساهمة الصندوق (دولار أمريكي)
ألبانيا: إدارة مخاطر الكوارث	ألبانيا	50,000.00
أوروبا وآسيا الوسطى: تخفيف مخاطر الكوارث والتكيف على الصعيد الإقليمي	ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وكرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، والجبل الأسود، وصربيا	430,000.00
أرمينيا: تصميم ترتيبات مؤسسية مستدامة في إدارة مخاطر الكوارث	أرمينيا	150,000.00
الأخطار الأرضية والبنية التحتية: دراسة حالة جمهورية قيرغيز	جمهورية قيرغيز	50,000.00
خطة عمل لتحسين تقديم الخدمات المرتبطة بأحوال الطقس والمناخ في البلدان المنخفضة الدخل العالية المخاطر	جمهورية قيرغيز وطاجيكستان	200,400.00
إدارة الأخطار الأرضية في قطاع النقل	المنطقة	50,000.00
مبادرة التأهب لمواجهة الكوارث في جنوب شرق أوروبا	المنطقة	235,000.00
تركيا: التأهب للكوارث وتخفيف آثارها	تركيا	400,000.00
	الإجمالي	**1,565,400.00**

عمل الصندوق في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: مخاطر الخسائر الاقتصادية

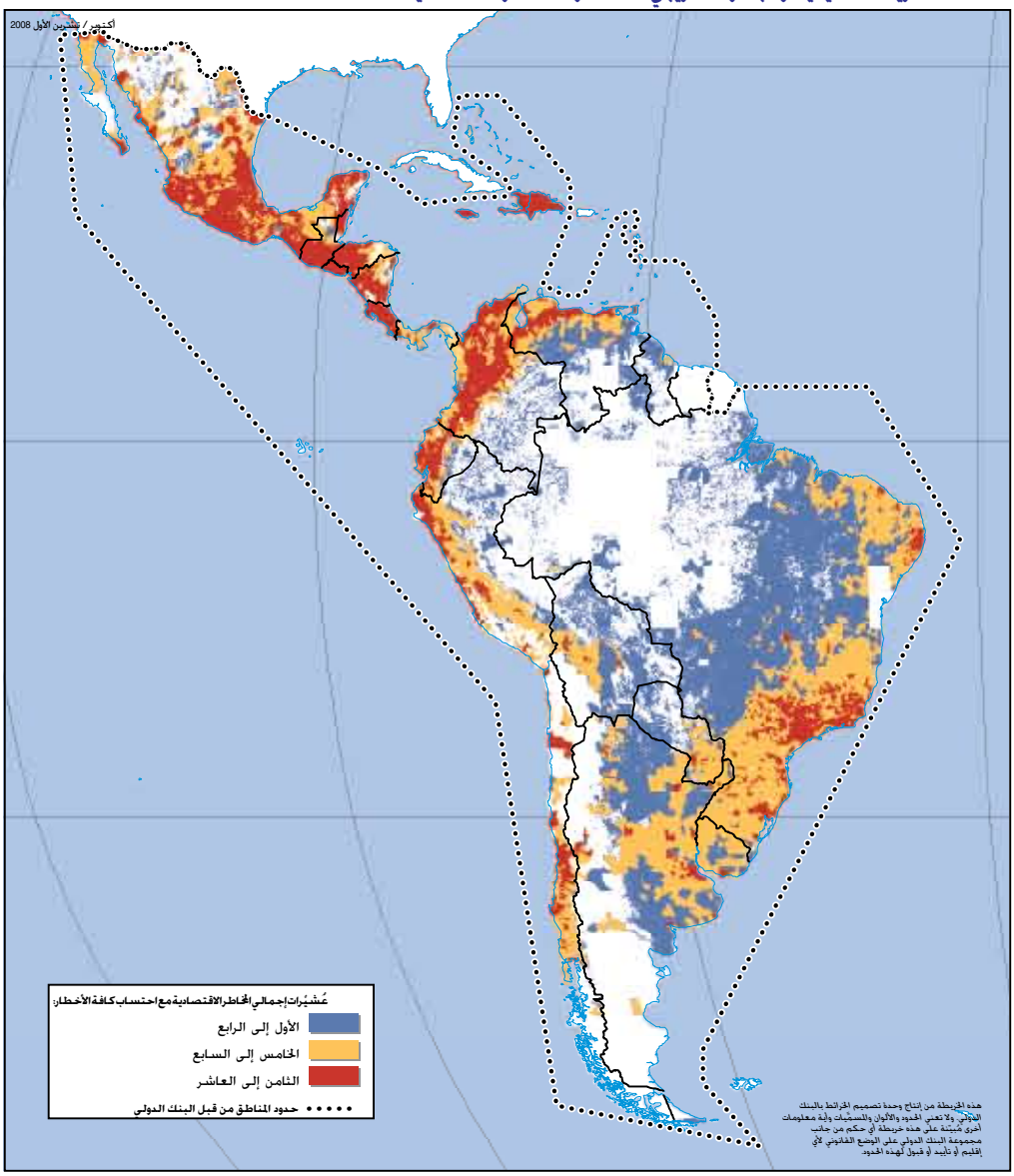

المصدر: الخرائط عبارة عن خرائط تم استنساخها (ثم تحديثها) من تقرير بقع الكوارث الطبيعية الساخنة: تحليل للمخاطر العالمية، ماكس ديلي وآخرون، الناشر: البنك الدولي، واشنطن العاصمة، الصفحتان 82-83.

منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: مخاطر الخسائر الاقتصادية

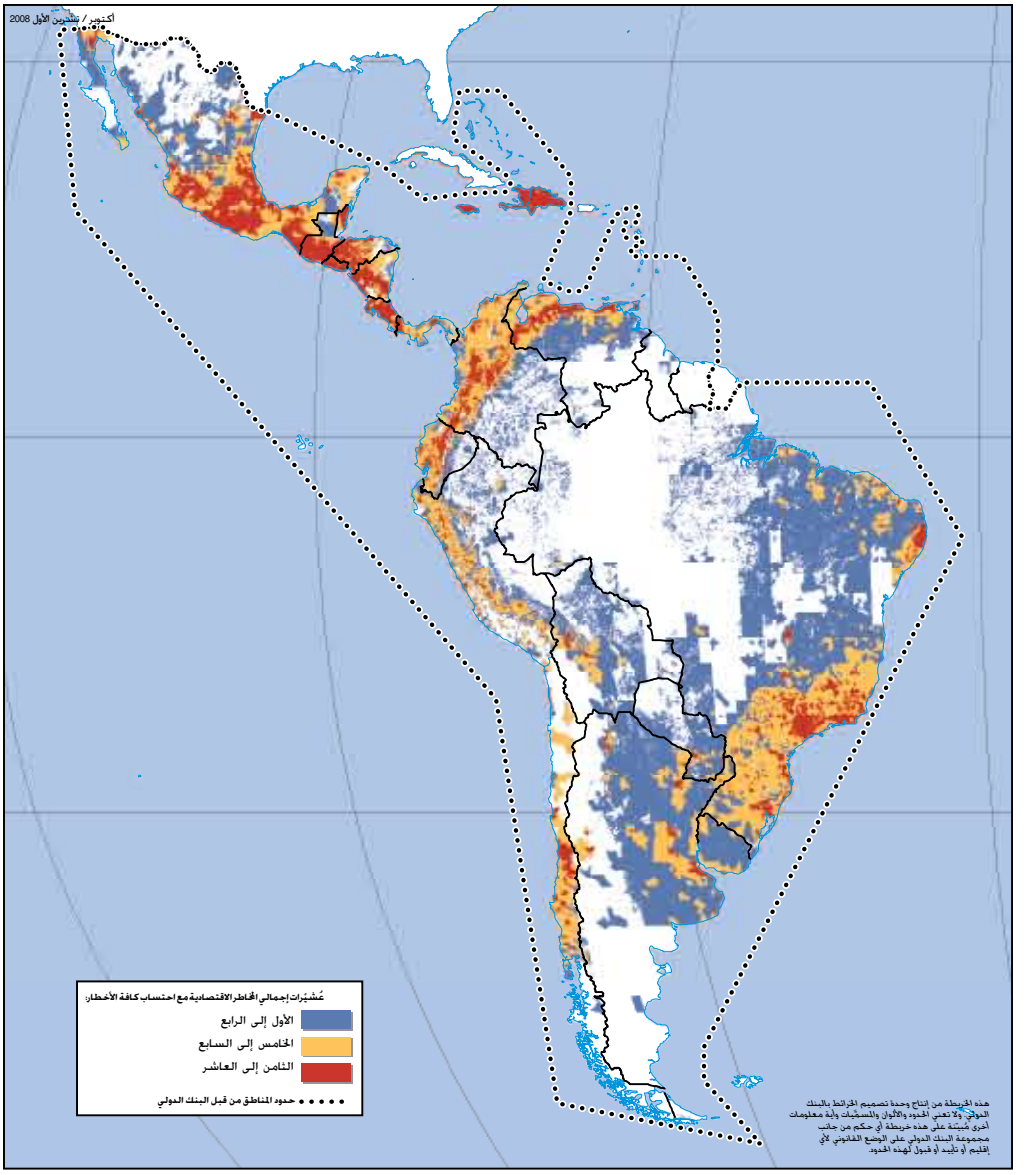

المصدر: الخرائط عبارة عن خرائط تم استنساخها (ثم تحديثها) من تقرير بقع الكوارث الطبيعية الساخنة: تحليل للمخاطر العالمية، ماكس ديلي وآخرون، الناشر: البنك الدولي، واشنطن العاصمة، الصفحتان 82-83.

بلغ إجمالي التزامات الصندوق لصالح منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أكثر من 7.4 مليون دولار، أي ما يمثل 26 في المائة من حافظة الصندوق الكلية وأكبر حضور للصندوق قياسا على أي منطقة من مناطق العالم. وفي عام 2008 وحده، قام الصندوق بتوسيع نطاق مساعداته بصورة ملموسة من خلال 15 مشروعا جديدا في هذه المنطقة. وينصبّ التركيز الإستراتيجي على تحديد المخاطر وتمويلها وتعزيز المؤسسات.

الأساس المنطقي

طبقا لتقرير بقع الكوارث الطبيعية الساخنة: تحليل للمخاطر العالمية، تقع خمسة من أكثر بلدان العالم تعرضا للكوارث في منطقة أمريكا الوسطى، وتأتي نيكاراغوا على رأس هذه القائمة. إذ تتعرض هذه المنطقة لطائفة متنوعة من الأخطار الطبيعية، بما في ذلك الزلازل، والأعاصير، والانهيارات والانهيالات الأرضية، والفيضانات. وفي حوض البحر الكاريبي، تمثل الأعاصير الخطر الأشد تدميرا في هذه المنطقة.

ومثلما هو الحال في بقية أنحاء العالم، فإن ازدياد تعرّض هذه المنطقة للأخطار هو نتيجة لتاريخ طويل من عدم تخطيط النمو الحضري، وعدم تنظيم استخدامات الأراضي، وضعف إنفاذ مواصفات البناء، والتدهور البيئي الحاد، وهي العوامل التي أدت مجتمعة إلى افتقار الناس إلى الجاهزية والتأهب إلى جانب عدم كفاية وملاءمة الهياكل والإنشاءات. وقد أشارت دراسة لبنك التنمية للبلدان الأمريكية في عام 2005 إلى أن زلزال ما يمكن أن يتسبب في خسائر اقتصادية قدرها ملياري دولار في كوستاريكا وغواتيمالا، وما يصل إلى 8 مليارات دولار في كولومبيا والسلفادور، مع توقع قيام الحكومات في هذه البلدان الأربعة بتغطية هذه الخسائر. ويشكل هذا الضعف المالي تحديا جسيما أمام البلدان الصغيرة في منطقة أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي التي تعاني من القدرة المحدودة على الاقتراض، وتدني فرصة تنويع مخاطرها داخليا، وارتفاع تكاليف عمليات تحويل المخاطر إلى الأسواق الدولية.

الملامح البارزة لحافظة الصندوق العالمي للحد من الكوارث المعنية بمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

تحقق حكومات بلدان هذه المنطقة تقدما تدريجيا في تنمية قدرتها على إدارة المخاطر، وتعزيز القوانين وتشريعات البناء، وتطبيق حلول ابتكارية تجريبية لتحسين الاستجابة لهذه التحديات. وقد أقدمت عدة حكومات على المشاركة في تحمل هذه المخاطر عن طريق تحويل جزء منها إلى الأسواق الدولية لإعادة التأمين، فيما تقوم حكومات أخرى بإنشاء برامج إقليمية للتأهب والاستجابة لمواجهة الكوارث الطبيعية. وبالإضافة إلى ذلك، يتم دفع مسيرة العمل المعني بإدارة مخاطر الكوارث من خلال التضافر مع المنظمات الإقليمية، مثل الجماعة الكاريبية والسوق المشتركة لبلدان البحر الكاريبي، والشراكات مع المجتمعات العملية والأكاديمية.

وبفضل المساندة المقدمة من الصندوق، تقوم **السلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا** بتحديد ونشر وتوزيع أفضل الممارسات السليمة في ميادين تخفيف آثار الكوارث والدروس المستفادة في مجالات الإسكان، والحماية المدنية، والتنمية الحضرية، والبنية التحتية العامة، والقطاعات الأخرى، منذ حدوث الإعصار "ميتش". ويتمثل الهدف في إدراج ودمج الحد من مخاطر الكوارث في المبادرات الإنمائية على المستويات الوطنية ودون الوطنية.

"بفضل موارد الصندوق العالمي للحد من الكوارث والمساعدة الفنية المقدمة من البنك الدولي، تقوم حكومة كوستاريكا باستنباط إستراتيجية فعالة لتحويل المخاطر باستخدام أدوات مالية، مع الاستفادة من المعهد الوطني للتأمين."

—— **خوزيه أنجيل فيلالوبُس**، كبير الخبراء الاكتواريين، المعهد الوطني للتأمين، كوستاريكا

في **كوستاريكا**، يضطلع الصندوق بمساعدة المعهد الوطني للتأمين على وضع برنامج متكامل للتأمين ضد الكوارث بما يحقق التلبية المباشرة لاحتياجات كوستاريكا. كما تم التوقيع على إصدار قانون يمثل تشريعا رائدا لتغيير البيئة التنظيمية لصناعة التأمين. ومن شأن هذا القانون الجديد أن يتيح المنافسة بين شركات التأمين الخاصة، ومن ثم خلق سوق تأمين مؤدية لوظائفها بصورة جيدة مع تمكين المواطنين ومؤسسات أنشطة الأعمال من تحسين حماية الممتلكات ضد الخسائر الناجمة عن الكوارث. ويُنهي هذا القانون احتكار الدولة للتأمين لمدة 84 عاما.

وفي ظل المساندة المقدمة من الصندوق، قام نظام مبادرة تقييم احتمالات المخاطر لأمريكا الوسطى بتحقيق مشاركة وانخراط طائفة عريضة من حكومات أمريكا الوسطى والمنظمات غير الحكومية، بما فيها المؤسسات الأكاديمية والبحثية، في جهود رامية إلى تعزيز قدرة المنطقة على الاستجابة للمخاطر الطبيعية. ويتم وضع نموذج لرصد احتمالات المخاطر المتعددة من أجل تقييم التعرّض الإقليمي للمخاطر وتمكين واضعي السياسات من اتخاذ قرارات متبصرة ومستنيرة بشأن الإستراتيجيات الفعالة. ومن خلال دمج النماذج الحديثة في برنامج المعلومات الجغرافية والمناطقية، يقوم نظام مبادرة تقييم احتمالات المخاطر لأمريكا الوسطى بوضع المعايير الملائمة والمنهجيات الشاملة للتقدير الكمّي للمخاطر المرتبطة بالكوارث والأخطار الطبيعية في المنطقة، وتحديد المخاطر المنطوية على آثار شديدة، مع إعداد تقارير عن الخسائر الاقتصادية المحتملة لكل بلد. والجدير بالذكر أنه سوف يتم توسيع نطاق نظام هذه المبادرة، الذي تم تدشينه في مستهل الأمر وبدايته في

كوستاريكا ونيكاراغوا، ليشمل كلاً من **بليز** و**السلفادور وغواتيمالا وهندوراس وبنما** في السنوات القادمة. وعلى الرغم من أن هذا المشروع ما يزال في مراحله الأولى، إلا أنه مُفيدٌ في تنسيق المبادرات الإقليمية. فعلى سبيل المثال، يبحث المجلس الأعلى لاتحاد جامعات أمريكا الوسطى اعتماد نظام مبادرة تقييم احتمالات المخاطر لأمريكا الوسطى كمعيار مرجعي، فيما يناقش بنك التنمية للبلدان الأمريكية استخدام نظام تلك المبادرة في ضبط وتنسيق جهود الحد من المخاطر في **بليز والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس**. كما يؤدي نظام تلك المبادرة إلى تحفيز التبادل التفاعلي للبيانات والنهوض بأنشطة تحديد المخاطر في كل أرجاء هذه المنطقة.

وفي **غواتيمالا**، تركز المبادرات الحكومية على تقييم المخاطر، وتخفيف آثارها، وبناء المؤسسات. ونظرا للاحتمالات العالية لتعرض غواتيمالا للفيضانات والزلازل، فإن الصندوق يساعد المسؤولين المحليين على كيفية الاستفادة من المعلومات العلمية والفنية في بناء ضمانات وضوابط تحوطية في مجالات استخدام الأراضي، وتقسيم المناطق، وجهود تخطيط البلديات. علاوة على ذلك، يعمل هذا المشروع على تعزيز تبادل البيانات الخاصة بالفيضانات والانهيارات الأرضية وخرائط المناطق وخطط الطوارئ.

وتمثل إدارة الطوارئ، والتكيف مع تغير المناخ، وبناء القدرات العناصر الرئيسية لعمل الصندوق العالمي للحد من الكوارث في **بوليفيا** التي تأثرت بنكبات الفيضانات الشديدة في السنوات الأخيرة. ويتعاون الصندوق تعاونا وثيقا مع الحكومة لإدراج الحد من مخاطر الكوارث في التأهب للطوارئ، والاستجابة للكوارث، وتخفيف آثارها، وبرامج الإنعاش بعد الكوارث. ويتمثل الهدف في تمكين مقاطعة لاباز ومجتمعات هوايهواسي وإلبالومار المحلية من اتخاذ إجراءات فورية وفعالة عند حدوث فيضانات نهر لاباز. ومن شأن هذه المبادرة أن تكون مثالا ونموذجا يمكن تكراره بشأن المجتمعات الواقعة على ضفاف الأنهار المعرضة لمخاطر الفيضانات العالية.

المشاريع المعتمدة في أفريقيا من قبل الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها		
المشروع	البلد	مساهمة الصندوق (دولار أمريكي)
أطلس مخاطر منطقة البحر الكاريبي	أنتيغوا وبربودا، وأروبا، وجزر البهاما، وباربادوس، وجزر كايمان، وكوبا، ودومينيكا، وجامايكا، ومونتسرات، وبورتو ريكو، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وغرينادين، وترينيداد وتوباغو	765,000.00
مجموعة أدوات إعادة التوطين المرتبط بالحد من المخاطر	الأرجنتين، والبرازيل، وكولومبيا، وكوستاريكا	275,285.00
مراعاة التكيف الدفاعي مع الفيضانات النهرية في مستوطنات هوايهواسي وإلبالومار	بوليفيا	427,000.00
المساندة في شكل مساعدة فنية لتقوية إطار الحد من مخاطر الكوارث في بوليفيا	بوليفيا	360,000.00
نماذج المخاطر في سياق إدارة الأخطار: تجربة بوغوتا	كولومبيا	100,000.00
دراسة الجدوى المعنية ببرنامج تسهيلات تأمين الممتلكات العامة ضد مخاطر الكوارث في كوستاريكا	كوستاريكا	460,000.00
دراسة الجدوى المعنية ببرنامج التأمين ضد مخاطر الكوارث في أمريكا الوسطى	كوستاريكا، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وغواتيمالا، وهندوراس، ونيكاراغوا، وبنما	780,000.00
برنامج الحد من مخاطر الكوارث لبلدية كيتو، إكوادور	إكوادور	953,000.00
تقرير ومؤتمر قمة ميتش 10+ المعني بإعصار ميتش في أمريكا الوسطى	السلفادور، وغواتيمالا، وهندوراس، ونيكاراغوا	270,000.00
تطوير المعلومات العلمية اللازمة للنهوض بمستوى تخطيط البلديات من أجل اتقاء مخاطر الكوارث	غواتيمالا	730,000.00
تقييم احتمالات مخاطر الكوارث في أمريكا الوسطى بالنسبة لنيكاراغوا وبلدان أمريكا الوسطى الأخرى	نيكاراغوا	914,000.00
المساعدات المقدمة في كارثة زلزال بيرو	بيرو	500,000.00
مشروع وادي فيلكانوتا	بيرو	230,000.00
خدمة الحد من الكوارث والإنعاش من آثارها على صعيد البلديات	بيرو	50,000.00
	الإجمالي	**6,814,285.00**

عمل الصندوق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: مخاطر الخسائر الاقتصادية

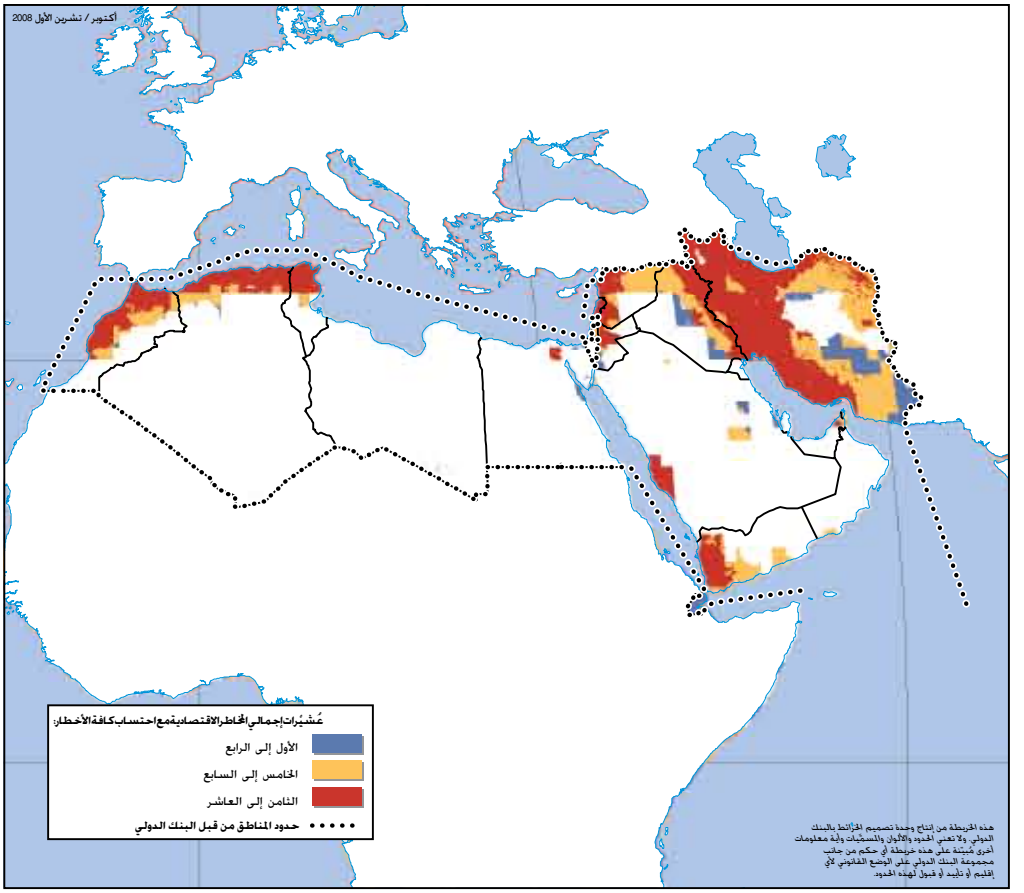

المصدر: الخرائط عبارة عن خرائط تم استنساخها (ثم تحديثها) من تقرير بقع الكوارث الطبيعية الساخنة: تحليل للمخاطر العالمية، ماكس ديلي وآخرون، الناشر: البنك الدولي، واشنطن العاصمة، الصفحتان 82-83.

كانت تدخلات الصندوق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مدى السنتين الماضيتين بالغة الأهمية في إنجاز ما يلي:

- وضع خطة العمل المعنية بالحد من مخاطر الكوارث
- إدراج إدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في الخطة المعنية بتغير المناخ في المنطقة العربية
- وضع خطة لإدارة الكوارث في المنطقة العربية
- زيادة انعقاد الشراكات والتضافر مع المنظمات والمؤسسات في المنطقة بشأن الجوانب الفنية والمؤسسية لاتقاء مخاطر الكوارث.

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: مخاطر الوفيات

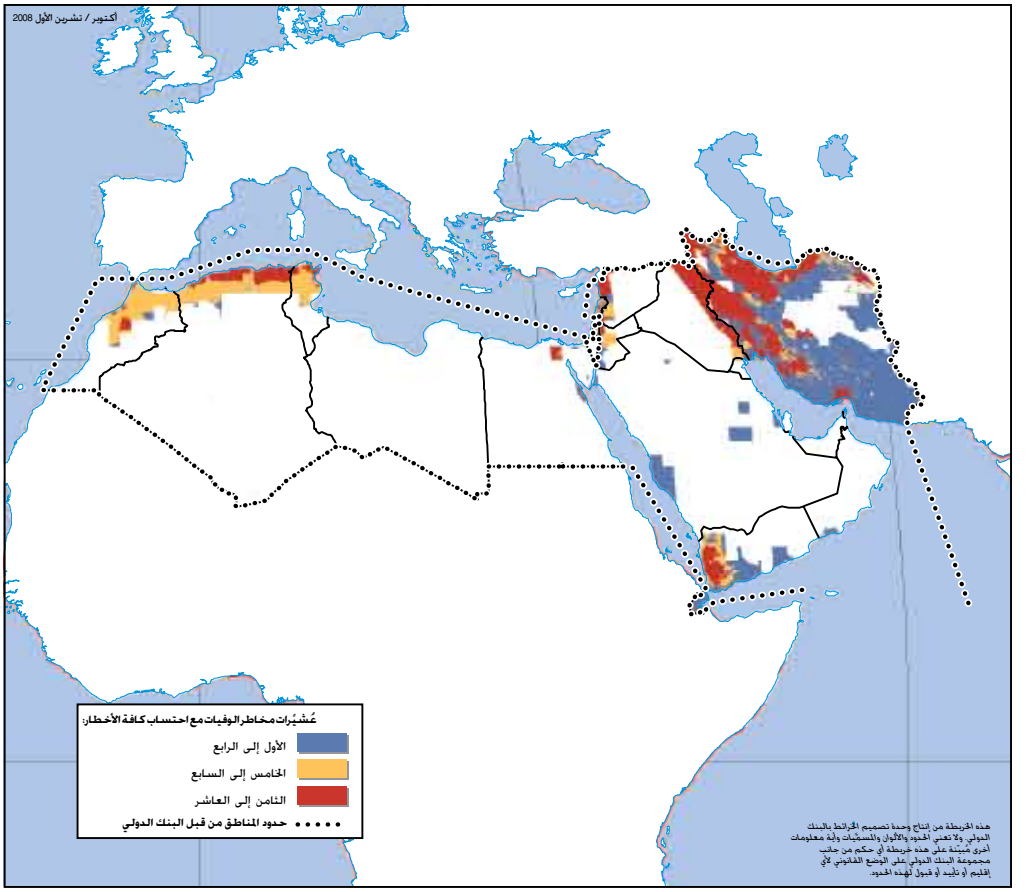

المصدر: الخرائط عبارة عن خرائط تم استنساخها (ثم تحديثها) من تقرير بقع الكوارث الطبيعية الساخنة: تحليل للمخاطر العالمية، ماكس ديلي وآخرون، الناشر: البنك الدولي، واشنطن العاصمة، الصفحتان 82-83.

الأساس المنطقي

تتعرض منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لنكبات الزلازل والفيضانات والجفاف التي تتسبب في خسائر فادحة بصورة مطردة ناهيك عن إعاقة التنمية الطويلة الأمد. وعلى الرغم من شروع بلدان المنطقة في تنمية قدرات التأهب والاستجابة للكوارث، إلا أن منظومة اتقاء المخاطر الطويلة الأمد والحد منها في إطار ما لها من صلات وروابط مع إستراتيجيات التنمية الوطنية ما زالت مجالا جديدا غير مطروق.

وتتسم هذه المنطقة بارتفاع معدلات التوسع الحضري ـ حيث يعيش أكثر من نصف سكانها، البالغ عددهم 300

مليون نسمة، في المدن. ومن الخصائص المميزة لهذه المنطقة التوسع الحضري وازدياد الفقر في المناطق الحضرية، والنمو السكاني السريع، وشحة المياه. كما أن الزيادة المتوقعة في درجات الحرارة بواقع درجتين على مدى الخمس عشرة إلى العشرين سنة المقبلة سوف تسفر عن تغيير أنماط هطول الأمطار، وازدياد حدة موجات الجفاف والفيضانات وتواترها؛ وموجات الحرّ الدورية التي ستنطوي على آثار مباشرة على الحياة الحضرية.

والواقع أن مشاريع التنمية غير الملائمة، مثل تنفيذ الاستثمارات والتوطين في مواقع معرضة للأخطار، تساهم في زيادة قابلية تعرض المنطقة للنكبات والكوارث بدلا من تحسين قدرتها على التصدي للتقلبات المناخية المتطرفة.

الملامح البارزة لحافظة الصندوق العالمي للحد من الكوارث المعنية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تؤثر الكوارث الطبيعية سنويا على حياة عشرات الآلاف من الناس في **اليمن**. واستشعارا منها لحجم الآثار المترتبة على هذه الكوارث، برزت جمهورية اليمن كبلدٍ رائد في بناء القدرات المؤسسية والتوافق في الرأي بشأن أهمية الحد من مخاطر الكوارث. وتعمل الحكومة، من خلال تفاعلها مع الصندوق، على تعزيز النظام الوطني لإدارة مخاطر الكوارث عن طريق انتهاج إستراتيجية من خمس شُعَب ترتكز على زيادة فهم مخاطر الكوارث المحدقة من خلال تقييم مخاطر الكوارث الوطنية، ووضع إستراتيجية وطنية لإدارة مخاطر الكوارث، وسنّ قوانين جديدة بشأن الحد من المخاطر على الصعيد الوطني أو تكييف القوانين النافذة، وإدراج برامج الوعي والتوعية والتثقيف في الإستراتيجية الوطنية المعنية بمجابهة الكوارث، مما يؤدي أيضا إلى تعميق الفهم فيما بين الوزراء ومسؤولي التخطيط، وتحسين التنسيق بين الشركاء في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك توسيع نطاق مشاركة المجتمع المدني. وفي عام 2008، بادر الصندوق بعقد مشاورات واسعة النطاق مع وزراء المياه والبيئة، والمالية، والداخلية، والتخطيط، والتعاون الدولي.

وتتمثل الأولوية في الإستراتيجية الوطنية لجمهورية اليمن في إدراج الحد من الكوارث في برامج التنمية وخطط استخدام أراضي العاصمة صنعاء المعرّضة للفيضانات الفُجائية الخاطفة، وخاصة في الأحياء والمستقطنات العشوائية المتزايدة الواقعة في مناطق منكوبة بالفيضانات. وهنالك أيضا مخاطر تُحيق بمدينة صنعاء القديمة، والتي تعتبرها اليونسكو موقعا تراثيا وأثريا عالميا فضلا عن كونها مكانا رئيسيا لجذب السياح. ويقوم الصندوق بمساندة تعزيز إستراتيجية التنمية الطويلة الأمد لهذه المدينة من خلال تقييم المخاطر الرئيسية المتأتية من الفيضانات والانهيارات والانهيالات الأرضية، ووضع خطة متكاملة الأركان لإدارة مياه العواصف والأمطار، وتحسين ترتيب أولويات الأشغال المعنية بالحماية من الفيضانات، ودمج إدارة مخاطر الكوارث في الخريطة الرئيسية المنقحة للمدينة وفي المؤسسات العاملة فيها، وتحسين تنسيق التدخلات من جانب السلطات المحلية.

ويشكّل تخطيط المخاطر الحضرية سمة محورية أيضا في تعاون الصندوق مع **جيبوتي**. إذ يقيم في العاصمة جيبوتي 80 في المائة من السكان في البلاد، الذين يعيش معظمهم في بقعة الفقر المدقع وبراثن الافتقار إلى الخدمات الأساسية مثل مياه الشرب والصرف الصحي. وتعاني هذه المدينة من ارتفاع قابلية التعرّض لنكبات الفيضانات والجفاف والتصحر والحرائق والزلازل. ونظرا لموقعها على البحر الأحمر واعتمادها على الموارد البحرية، فإنه من المرجح أن ترتفع قابلية تعرض هذه المدينة لآثار تغير المناخ. ويتعاون الصندوق مع الأمانة التنفيذية التي تم إنشاؤها حديثا في مدينة جيبوتي لإدارة الكوارث ومخاطرها، ويركز هذا التعاون على وضع خريطة مشتركة لمخاطر الكوارث وتغير المناخ في المدينة بالإضافة إلى تحديد الاحتياجات الخاصة بالمعلومات، وهيئة الموظفين، والتدريب، والمعدات واللوازم.

وفي **المغرب**، يوجد فعليا مشروع إستراتيجية وطنية لإدارة مخاطر الكوارث تركز على القطاعات والأنظمة المؤسسية المختلفة. ويتمثل الدور المحوري للصندوق في تحفيز زيادة التنسيق فيما بين الوزارات ومساندة عمليات تقييم المخاطر ورسم خرائط لها. ومن شأن هذا التقييم أن يؤدي إلى وضع لبنات المفاهيم الرئيسية لإستراتيجية وطنية متكاملة بشأن الحد من مخاطر الكوارث. ومن الشواغل التي تقض مضاجع المسؤولين الحكوميين محنة المزارعين والرعاة المتأثرين بموجات الجفاف، والتحديات المناخية الطويلة الأمد. ويضطلع مشروع الصندوق بتحديد المناهج المختلفة لإدارة المخاطر المرتبطة بالري بالمياه السطحية، والري بالمياه الجوفية، والزراعة المعتمدة على مياه الأمطار. ومن المؤكد أن المساندة التي يقدمها الصندوق للمغرب في الوقت الراهن بشأن الإستراتيجية الوطنية لإدارة الجفاف سوف تسهم في الصياغة النهائية للإستراتيجية الوطنية الشاملة المعنية بالحد من مخاطر الكوارث في المغرب.

المشاريع المعتمدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من قبل الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها

المشروع	البلد	مساهمة الصندوق (دولار أمريكي)
الأنشطة التحضيرية والمنهجية المعنية برسم خريطة للمخاطر في مدينة جيبوتي	جيبوتي	70,000.00
إستراتيجية إدارة المخاطر الماثلة أمام القطاع الزراعي في المغرب	المغرب	125,000.00
مراعاة قضايا الحد من مخاطر الكوارث: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	المنطقة	210,000.00
إستراتيجية مراعاة الاعتبارات المؤسسية للحد من مخاطر الكوارث ومجالات التدخلات ذات الأولوية في صنعاء	جمهورية اليمن	230,000.00
تعزيز النظام الوطني اليمني المعني بالحد من مخاطر الكوارث والانتعاش من آثارها	جمهورية اليمن	700,000.00
إدراج إدارة مخاطر الكوارث في القرارات المتخذة بشأن الاستثمار في المنطقة	المنطقة	330,000.00
	الإجمالي	1,665,000.00

عمل الصندوق في منطقة جنوب آسيا

منطقة جنوب آسيا: مخاطر الخسائر الاقتصادية

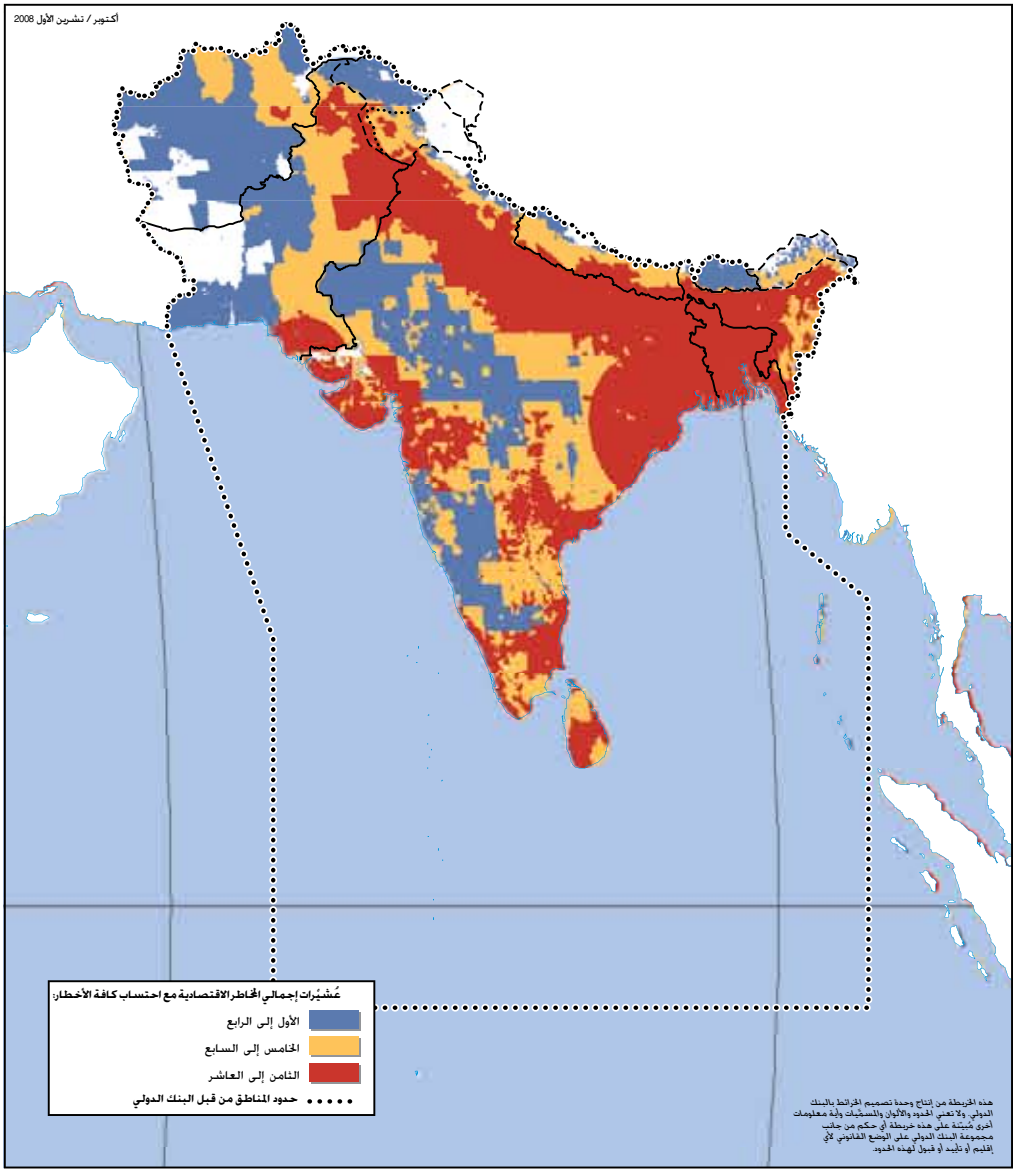

المصدر: الخرائط عبارة عن خرائط تم استنساخها (ثم تحديثها) من تقرير بقع الكوارث الطبيعية الساخنة: تحليل للمخاطر العالمية، ماكس ديلي وآخرون، الناشر: البنك الدولي، واشنطن العاصمة، الصفحتان 82-83.

منطقة جنوب آسيا: مخاطر الوفيات

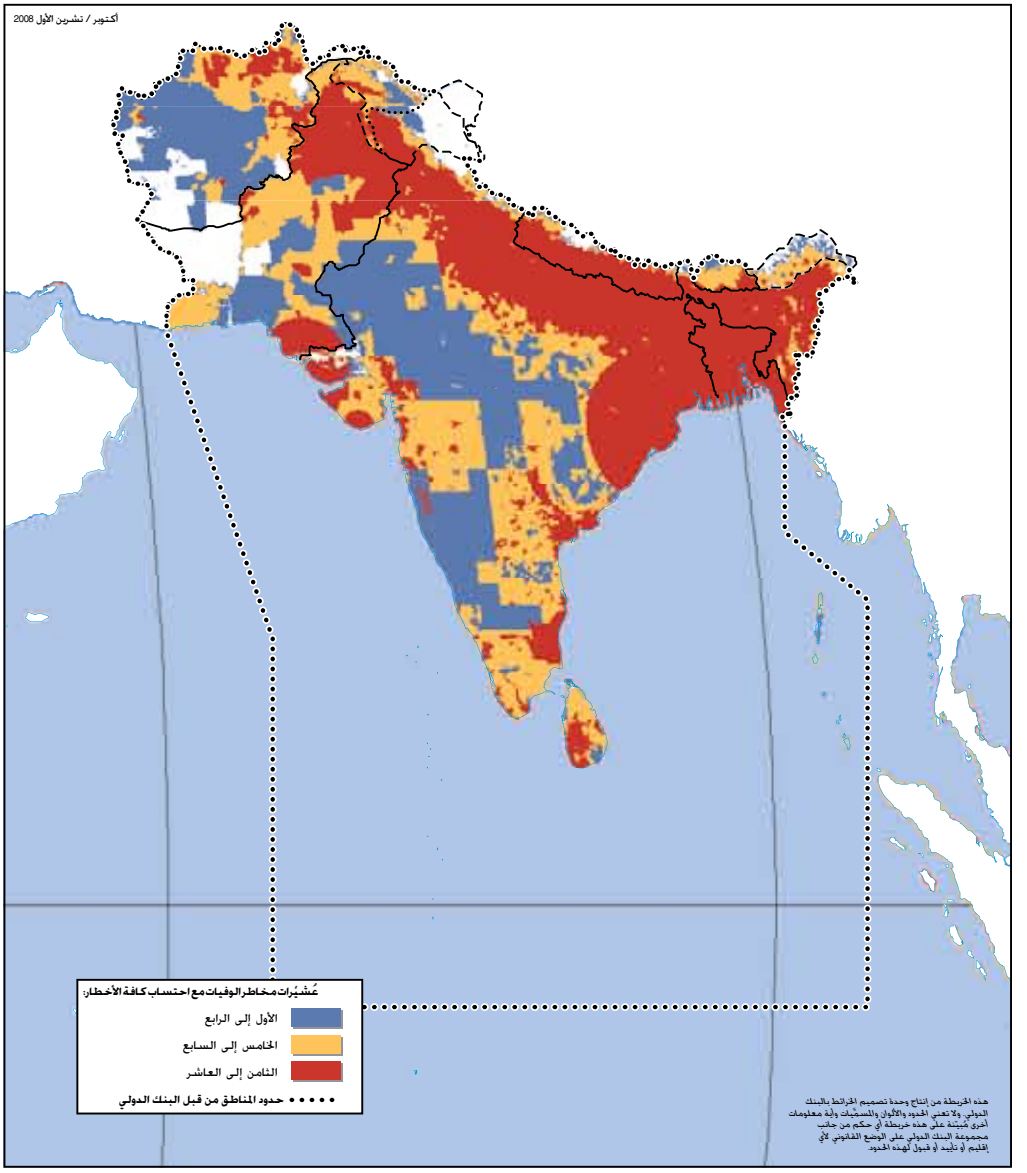

المصدر: الخرائط عبارة عن خرائط تم استنساخها (ثم تحديثها) من تقرير بقع الكوارث الطبيعية الساخنة: تحليل للمخاطر العالمية، ماكس ديلي وآخرون، الناشر: البنك الدولي، واشنطن العاصمة، الصفحتان 82-83.

تتضمن الحافظة المعنية بمنطقة جنوب آسيا لدى الصندوق 16 مشروعا بارتباطات مالية قدرها 3.8 مليون دولار وتمويل مشترك يبلغ 1 مليون دولار. ويساند حضور الصندوق في المنطقة إنجاز مجالات الأولويات الخمسة لإطار عمل هيوغو، وهي: بناء القدرات، وتقييم المخاطر، وتخفيف المخاطر، وتحويل المخاطر، والتأهب لمواجهة حالات الطوارئ.

الأساس المنطقي

تتعرض منطقة جنوب آسيا لكوارث طبيعية شديدة ومتكررة تثير تحديات متزايدة أمام عملية التنمية. ففيما بين عامي 1996 و 2000، على سبيل المثال، تأثر أكثر من 10 في المائة من سكان المنطقة بالكوارث الطبيعية، وقُدّرت الخسائر المباشرة للبنية التحتية بحوالي 13.2 في المائة من الإيرادات الحكومية. وفي عام 2004، تسببت كارثة تسونامي وحدها في مقتل حوالي رُبع مليون نسمة وتشريد 1.2 مليون نسمة آخرين. وشهدت السنوات الأخيرة الكثير من الدمار والخراب بصفة خاصة. وبالإضافة إلى كارثة تسونامي، أدت الزلازل في باكستان والهند والأعاصير في بنغلاديش وبلدان أخرى إلى تأكيد الحاجة الملحّة إلى تخفيف آثار الكوارث وتمويل مجابهة المخاطر. وتعكس الالتزامات الوطنية لإستراتيجيات إدارة المخاطر قبل وقوع الكوارث إدراكا متزايدا لمدى الضعف وقابلية تعرّض المنطقة للكوارث.

وكان هنالك، على الصعيدين الوطني والإقليمي، قبول متزايد للمناهج الشاملة لإدارة مخاطر الكوارث بدلا من أنشطة الإغاثة المحدودة فيما بعد الكوارث. وفي المؤتمر الوزاري الآسيوي الثاني، اعتمدت الحكومات إعلان دلهي حول الحد من المخاطر في جنوب آسيا. كما أنجزت رابطة التعاون الإقليمي لجنوب آسيا إعداد إطار شامل لإدارة الكوارث.

الملامح البارزة لحافظة الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها المعنية بمنطقة جنوب آسيا

في **باكستان**، تؤدي المساندة المقدمة من الصندوق لتعزيز التأهب لمواجهة حالات الطوارئ إلى تقوية القدرات المؤسسية والفنية للحكومة على تقديم إغاثة وقتية وفعالة لضحايا الكوارث والأسر المعيشية الضعيفة والمحرومة. وتأتي هذه المساندة مُكمّلة لجهود البنك الدولي الجارية لمساعدة الحكومة على تقديم تحويلات نقدية وتعزيز إتاحة الفرص الاقتصادية أمام ضحايا الكوارث. وتتضمن النتائج المبكرة تحديد الأسر الفقيرة، وتحسين إدارة أنظمة المعلومات، وتطبيق نظم المدفوعات المتسمة بالفعالية والمساءلة والشفافية. ويجري تنفيذ المشروع من قبل وزارة الضمان الاجتماعي والتعليم الخاص، من خلال الهيئة الحكومية للرعاية الاجتماعية، ومؤسسة بيت المال الباكستانية، ولجنة التخطيط.

ويتمثل محور التركيز الرئيسي لحافظة جنوب آسيا في تشجيع تمويل مجابهة المخاطر المستند إلى السوق. وفي **نيبال**، يضطلع مشروع الصندوق بإيجاد منتجات تأمين زراعي بأقل تكلفة يمكن تحملها حيث تستهدف خدمة المجتمعات المحلية الزراعية الفقيرة التي تتحمل الوطأة العظمى لتبعات الانخفاض بما نسبته 15 إلى 20 في المائة من الإنتاج الزراعي بسبب تغيّر أنماط هطول الأمطار. وترتكز هذه المبادرة على ترتيبات الشراكة بين الحكومة وصناعة التأمين المحلية والجمعيات التعاونية للمزارعين. وفي ظل المساندة المقدمة من الصندوق، تضطلع دراسة

للجدوى بتقييم نوعية عملية تجميع البيانات الزراعية والمناخية؛ واستعراض قواعد المعلومات القائمة بشأن الزراعة والتأمين والطقس؛ وتحليل تأثير الكوارث الطبيعية على الزراعة؛ وتحديد المحاصيل والثروة الحيوانية والأخطار التي يمكن تغطيتها بالتأمين المستند إلى السوق؛ واقتراح خيارات تجريبية للتأمين على الثروة الحيوانية والمحاصيل الزراعية. وسوف تسهم هذه البيانات في وضع خطة تشغيلية مُفصّلة لمجموعة مختارة من منتجات التأمين الزراعي. وتقوم لجنة توجيهية، بقيادة وزارة الداخلية، بالتأكد من التمويل الملائم على كافة المستويات الحكومية للخطط والبرامج الفعالة المعنية بالحد من مخاطر الكوارث. كما تؤدي المساندة من الصندوق إلى تشجيع الشراكات الجديدة بين القطاعين الخاص والعام، مثل التعاون الوثيق بين الحكومة والجمعية الوطنية لتكنولوجيا الزلازل من أجل وضع إستراتيجية وطنية لسلامة المدارس من الزلازل (انظر الإطار)، وكذلك تعاون الحكومة مع المركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال لوضع خطط لتخفيف الآثار الناجمة عن مناطق حدوث الفيضانات في البحيرات الجليدية.

تأمين سلامة المدارس في نيبال ضد أخطار الزلازل

من خلال تعاونهما الوثيق مع الجمعية الوطنية لتكنولوجيا الزلازل، يقوم البنك الدولي والصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها بمساعدة حكومة نيبال على وضع إستراتيجية وطنية لتحسين سلامة المدارس من أخطار الزلازل. وقد أوضحت الدراسات أن حوالي ثُلثي مباني المدارس العامة في منطقة وادي كاتماندو وحدها تتطلب إعادة التجهيز بشكل فوري. أما الثلث المتبقي فلا يمكن إصلاحه ويجب إعادة بنائه.

وتعتبر هذه الإستراتيجية نتاجا لنجاح برنامج تأمين سلامة المدارس ضد أخطار الزلازل الذي كان للجمعية الوطنية لتكنولوجيا الزلازل دوراً رياديا في تنفيذه في عدة مناطق في نيبال. ويقول أمود ماني ديكست، المدير التنفيذي للجمعية الوطنية لتكنولوجيا الزلازل، "إن الدروس المستفادة من هذا البرنامج توضح إمكانية أن تكون المدارس نقاط بداية قوية لدفع مسيرة تقدم أجندة إدارة مخاطر الكوارث. وبإعداد هذه الإستراتيجية الوطنية، نأمل أن يتم تكرار تنفيذ البرنامج المعني بسلامة المدارس من الزلازل في جميع أنحاء البلاد." وبالإضافة إلى الحد من قابلية تأثر المدارس القائمة وضمان سلامة المدارس الجديدة من الزلازل، فإن هذا البرنامج يساعد المدارس على وضع خطط التأهب لمواجهة الزلازل، مثل عقد تدريبات منتظمة لعمليات الإخلاء عند حدوث الزلازل. ويتم أيضا تشجيع المدرسين والطلاب والمسؤولين الحكوميين والمجتمعات المحلية على اتخاذ نهج أكثر تفاعليةً تجاه الحد من المخاطر وتوسيع نطاق التأهب للكوارث. علاوة على ذلك، يتم في إطار البرنامج تدريب عمال البناء المحليين وغيرهم من العاملين في مجال التشييد والبناء على استخدام التقنيات ومواد البناء المقاومة للزلازل.

وفي **الهند**، يقوم الصندوق العالمي للحد من مخاطر الكوارث والانتعاش من آثارها بتزويد الحكومة بالمساعدات الفنية اللازمة لتعديل وتحوير البرنامج الوطني للتأمين الزراعي الذي يغطي أكثر من 18 مليونا من المزارعين ويعتبر واحدا من أكبر برامج التأمين على المحاصيل الزراعية في العالم. وعلى الرغم من سلامة تصميم الإطار الهيكلي العام لهذا البرنامج، إلا أن تسوية المطالبات تستغرق 9 إلى 12 شهرا في المتوسط. ويتمثل هدف الحكومة في ضمان بقاء هذا البرنامج دُعامةً أساسية لإستراتيجية التأمين الزراعي مع معالجة مشكلات الكفاءة المؤثرة على ملايين المزارعين. وبفضل المساندة التي يقدمها الصندوق، يتم إنشاء نظام اكتواري قائم على استخدام قاعدة معلومات إحصائية لإجراء التقدير الكمي للمخاطر والأسعار. وبالإضافة إلى ذلك، يعتمد البرنامج الوطني للتأمين الزراعي نظاما تأمينيا مستندا إلى مؤشر الطقس فضلا عن قيامه بتقديم أدوات تأمين مبتكرة لتيسير دفع المستحقات ومدفوعات المطالبات في الوقت المناسب. وقد قام أكثر من 700 ألف مزارع بشراء تأمين على المحاصيل الزراعية ضد تقلبات المناخ خلال الموسم الزراعي في ربيع 2007-2008 ومن المتوقع قيام 400 ألف آخرين بشراء هذا التأمين في الموسم الزراعي في خريف عام 2008. ويجري أيضا إنشاء برنامج تأمين على المحاصيل الزراعية استنادا إلى مؤشر خاص بالفيضانات، وهو بمثابة برنامج تجريبي لإتاحة تقديم مدفوعات للتعويض المبكر في إطار البرنامج الوطني للتأمين الزراعي.

كما يتعاون الصندوق مع حكومة الهند لتعزيز القدرات المؤسسية للهيئات القائمة بتنفيذ البرنامج الوطني لتخفيف مخاطر الأعاصير والمكوّن الجديد لمشروع إعادة الإعمار الطارئ بعد كارثة تسونامي. ويتمثل الهدف في الحد من قابلية تأثر المجتمعات المحلية الساحلية وزيادة الاستثمارات الحكومية في أنشطة تخفيف آثار الكوارث. وتعمل الحكومة أيضا على تعزيز أنظمة مراقبة الجودة النوعية، والرصد والتقييم، والمراجعة لإتاحة إجراء تحليل فعال للتكاليف والمزايا الاقتصادية لجهود مختارة بشأن تخفيف المخاطر والآثار القصيرة والطويلة الأمد.

زيادة القدرة على الحصول على التمويل في المناطق الريفية في بنغلاديش: الحلقة الوسطى المفقودة

تمثل زيادة القدرة على الحصول على التمويل في المناطق الريفية، في أغلب الحالات، أحدث مجال جديد في البلدان النامية. فالمؤسسات المالية العاملة في المناطق الريفية تواجه في كثير من الأحيان ارتفاع تكاليف المعاملات، وانخفاض الكثافة السكانية، والعمل في مناطق نائية، والتركيز الشديد على الزراعة بما تنطوي عليه من المخاطر المرتبطة بتقلبات المناخ وتغيّر أسعار السلع. وعلى الرغم من تعرّض بنغلاديش بدرجة كبيرة للكوارث الطبيعية، إلا أن كثافة سكانها تؤدي إلى خفض تكاليف المعاملات بصورة ملموسة. وفي ظل هذه الخلفية، يعمل الصندوق على إيجاد حلول للتأمين الزراعي للحلقة الوسطى المفقودة ـ تحقيقا لاستقرار دخل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وحماية الأسر الريفية من الخسائر في المحاصيل. وتتضمن النتائج المبكرة تحديد المخاطر والمحاصيل ذات الأولوية، واستخدام نموذج أصلي لعقود التأمين الزراعي، ووضع توصيات بشأن معدلات أقساط التأمين.

تؤدي أنشطة التدريب والتعلّم الممولة من قبل الصندوق إلى تعزيز القدرة المؤسسية في **سري لانكا**. و يقوم الصندوق في إطار التعاون الوثيق مع وزارة إدارة المستوطنات والكوارث، ووزارة إدارة الكوارث وحقوق الإنسان، وغيرها من السلطات الوطنية، بمساندة الأعمال الرامية إلى تحسين أحوال المعيشة وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية للناس المتأثرين بالكوارث الطبيعية. كما يقوم، على الصعيد الوطني، بمساندة التأكد من تجسيد أولويات مراعاة الحد من الكوارث في إستراتيجية المساعدة القطرية.

وتساند حافظة الصندوق عمليات التعميم النشط لأفضل الممارسات السليمة والدروس المستفادة من هذه المنطقة. ويتم توثيق الخبرات والتجارب المستقاة من إدارة الكوارث أثناء زلزال غوجارات ـ بما في ذلك دور هيئة إدارة الكوارث بولاية غوجارات. ويركز هذا المشروع على مجالات المسؤوليات الرئيسية لهذه الهيئة: الإسكان، وسبل كسب العيش، والبنية التحتية العامة، وإعادة تخطيط وتصميم المناطق الحضرية، ومشاركة المجتمعات المحلية، وبناء القدرات اللازمة لإدارة الكوارث على المدى الطويل.

ويضطلع هذا المشروع بتوثيق الدروس المستفادة والممارسات السليمة التي أسفر عنها النهج المتبع، والمنهجية وإستراتيجيات التنفيذ، ونتائج الاستجابة والإنعاش، وجهود إعادة الإعمار بعد وقوع الزلزال. وفضلا عن ذلك، يساند المشروع بناء القدرات وآليات المعلومات التقييمية بالنسبة لكافة الأطراف صاحبة المصلحة المباشرة، بما في ذلك الإدارات الرئيسية على مستوى الولاية والمناطق، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات المنخرطة في أنشطة إعادة الإعمار.

تجميع جهود المجابهة والمشاركة في تحمّل آثار الكوارث

لقد أوضحت آثار تغير المناخ وازدياد عدد الكوارث الطبيعية الاعتماد المتبادل والصلات المترابطة بين تقليص حدة الفقر، والتنمية، ومخاطر الكوارث. وتعاني البلدان الأشد فقرا بشكل غير متناسب من جراء الأعاصير والزلازل والفيضانات وغيرها من الأخطار الطبيعية. فنسبة الأضرار إلى إجمالي ناتجها المحلي أعلى بأضعاف كثيرة عنها في البلدان المتقدمة، بل إنه في غضون أيام قلائل يمكن أن تُصاب جهود التنمية لسنوات طويلة بانتكاسات شديدة. وفي الوقت نفسه، فإن الافتقار إلى الموارد المالية والمادية اللازمة لتخفيف مخاطر الكوارث الطبيعية يثير تحديات متزايدة أمام البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

وكإجراء له الأولوية لمساعدة هذه البلدان الانتعاش سريعا من آثار الكوارث الطبيعية، يساند الصندوق أحد الأهداف الرئيسية لإطار عمل هيوغو 2005-2015 من خلال تشجيع إنشاء آليات المشاركة في تحمل المخاطر المالية ـ وخاصة التأمين وإعادة التأمين ضد الكوارث. وتتضمن أدوات وخدمات تمويل مجابهة مخاطر الكوارث القروض الطارئة، والتأمين على الميزانيات السيادية، والأوراق المالية المربوطة بالتأمين، وبرامج تأمين الممتلكات ضد الكوارث، وبرامج التأمين الزراعي، وإعادة التأمين التخصصي المستند إلى مؤشرات قياسية.

وفي الوقت الراهن، يقوم الصندوق بتمويل 24 مشروعا من شأنها مساعدة البلدان على تحسين وضع وتدعيم البرامج الملائمة للتأمين ضد الكوارث وغيرها من الأدوات الخاصة بالمخاطر المالية. وتساعد هذه المشاريع أنشطة مثل وضع برامج تقييم احتمالات المخاطر، وإنشاء أطلس لمخاطر الكوارث، وإنشاء وتحسين أدوات وضع النماذج المعنية بالخسائر. ومن خلال زيادة موثوقية جمع البيانات، تكون شركات التأمين القائمة في وضع يسمح لها بتحسين تقييم تعرضها للمخاطر، وسوف تسهم الأنظمة الجديدة لإدارة البيانات في إزالة عقبة رئيسية أمام مشاركة القطاع الخاص والمساعدة على إنشاء أسواق للتأمين ضد الكوارث تؤدي وظائفها بصورة جيدة وتستخدم أدوات منافسة وبأقل تكلفة ممكنة لتمويل مجابهة المخاطر.

المشاريع المعتمدة في جنوب آسيا من قبل الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها		
المشروع	البلد	مساهمة الصندوق (دولار أمريكي)
بنغلاديش: دراسة جدوى التأمين ضد المخاطر الزراعية	بنغلاديش	264,250.00
مخاطر تغير المناخ والفيضانات في المستقبل	بنغلاديش	75,000.00
تحسين الاستجابة وأنشطة الإنعاش في بنغلاديش	بنغلاديش	200,000.00
المؤتمر الآسيوي الثاني المعني بالحد من الكوارث	الهند	75,000.00
إعداد تقارير عن الدروس المستفادة من مشروع إعادة الإعمار الطارئ بعد كارثة غوجارات	الهند	300,000.00
مساندة تنفيذ البرنامج ذي الأولوية المرتفعة المعني بتخفيف مخاطر الكوارث في الهند	الهند	200,000.00
التأمين على المحاصيل في الهند: إنشاء أدوات تأمين مستندة إلى السوق	الهند	306,875.00
برنامج إدارة المخاطر والأخطار: نيبال	نيبال	914,000.00
نيبال: دراسة جدوى التأمين الزراعي	نيبال	159,400.00
بناء القدرات اللازمة لفعالية تقديم خدمات شبكات الأمان في مواقف ما بعد الكوارث في باكستان	باكستان	250,000.00
النتائج والدروس المستخلصة من استجابة إعادة إعمار المساكن في المناطق الريفية بعد زلزال 2005 في باكستان	باكستان	230,000.00
برنامج إدارة المخاطر والأخطار: منطقة جنوب آسيا	المنطقة	300,000.00
تحسين الاستجابة والإنعاش بعد الكوارث الطبيعية في سري لانكا	سري لانكا	200,000.00
	الإجمالي	**3,474,525.00**

قوة التأييد العالمي والشراكات الإقليمية لعالمٍ أكثر أمنا ومرونة

"ليس في مقدور أية أمة، غنية كانت أم فقيرة، أن تقف وحدها في مواجهة كوارث طبيعية في حجم إعصار نرجس الذي عصف بكيان ميانمار في شهر مايو / أيار عام 2008.... لقد أظهر إعصار نرجس للعالم بأسره نموذجا جديدا للشراكة الإنسانية، مُضيفا المكانة والقدرات الخاصة لرابطة آسيان إلى قدرات ومكانة الأمم المتحدة في العمل الفعال مع حكومة ميانمار. ولعل هذا يُثبت الدرس الأهم ـ والأكثر رسوخا كما آمل ـ للاستجابة للإعصار وما تنطوي عليه من دلالات لكيفية الاستجابة في أي مكان في المستقبل."

ـ **جون هولمز**، وكيل أمين عام الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، ورئيس نظام الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (*ISDR*)

أدى تنسيق رابطة آسيان للاستجابة لإعصار ميانمار المدمر إلى المساعدة في إعادة تشكيل الفكر العالمي تجاه العمليات الفعالة للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها. فالكوارث الطبيعية أصبحت مُعقدة بصورة متزايدة وأكثر تواترا. ففي عام 2007، تأثر أكثر من 234 مليون نسمة بالكوارث الطبيعية، ولقي حوالي 74 مليون شخص حتفهم، وبلغت الأضرار الاقتصادية أكثر من 50 مليار دولار.

وتتطلب المناهج القوية والمرنة تجاه هذه التحديات الاستفادة الكاملة من كل من الموارد الدولية والإقليمية. إلا أن القدرات والموارد الخاصة ببرامج الحد من مخاطر الكوارث تعتبر محدودة على الصعيد الإقليمي.

وإدراكا منها لهذا النموذج، دأبت الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث على تحويل محور تركيزها بصورة مطردة نحو المنظمات الحكومية الإقليمية. وتقوم أمانة الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث بإدارة برنامج للصندوق العالمي للحد من الكوارث يرمي إلى تعزيز التأييد والشراكات العالمية والإقليمية، وتقع في صميم جوهر رسالة هذا البرنامج مسألة إنشاء وتهيئة البيئة المواتية للأنشطة الفعالة للحد من مخاطر الكوارث على المستوى القطري. وفي نطاق مساندتها لتحقيق هذا الهدف، تعمل الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث على زيادة الاستخدام والاستفادة من مساندة الصندوق لبناء أجندة أكثر قوة ونابعة من صميم المصالح الإقليمية والمحلية بشأن الحد من أخطار الكوارث وضمان إدراج هذه الأجندة في السياق العريض للسياسات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. وفي عام 2008، ركز أكثر من 70 في المائة من برنامج عمل هذه الأجندة على مساندة الأنشطة الإقليمية.

الدليل التعليمي لمدن شرق آسيا عن تغير المناخ

إدراكا منها أن منطقة شرق آسيا سوف تتعرض للوطأة لآثار تغير المناخ، قامت إدارة التنمية المستدامة بمكتب منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ بالبنك الدولي، بالتعاون الوثيق والتمويل المشترك مع الصندوق والإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، بإعداد دليل بعنوان: المدن المتسمة بالمرونة تجاه المناخ: الحد من قابلية تأثر المدن بتغير المناخ وتقوية إدارة أخطار الكوارث في مدن شرق آسيا.

فالمدن، والساحلية منها بصفة خاصة، تقف في الخط الأمامي للتعرض للكوارث ومن ثم فقد تم تحديدها كبقع ساخنة لكوارث تغير المناخ. ولمساعدة الأجهزة الحكومية في المدن على تحسين فهم تغير المناخ وآثاره بالنسبة للمناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية، يقدم هذا الدليل التعليمي البسيط قائمة بالأدوات العملية المستخدمة في تقييم المخاطر وجعل المدن أكثر مرونة في مواجهة الكوارث الطبيعية وتغير المناخ، علما بأن التوصيات مُستمدّة من التجارب والخبرات العملية والممارسات السليمة في 20 مدينة من مختلف أنحاء العالم.

وتتضمن السمات والخصائص المبتكرة تقييما ابتكاريا للمخاطر التي تمثل تحديات أمام واضعي السياسات الخاصة بالمدن من أجل التفكير جديا في تدبير الموارد اللازمة لمواجهة تقلبات المناخ وغيرها من الكوارث الطبيعية. كما يقدم الدليل مصفوفة لبقع الكوارث الساخنة بهدف تحديد الأنشطة ذات الأولوية. وقد تم تدشين هذا الدليل في حلقة المدن الخضراء التي تم عقدها في بتايا، في إندونيسيا في شهر يوليو/تموز الماضي بالتعاون مع مؤتمر المدن والحكومات المحلية المتحدة لعام 2008.

وقد شارك في هذه الحلقة الدراسية أكثر من 100 من عُمَد ومحافظي المدن والمسؤولين فيها ومندوبي المنظمات الإقليمية والدولية. وكانت استجابة وسائل الإعلام قوية تجاه هذا الدليل، إذ تضمنت التغطية الإخبارية الأولية أكثر من 50 مقالة ومقابلة صحفية في وسائل الإعلام الرئيسية مثل شبكة تليفزيون بلومبرغ الإخبارية. ويتم إرسال هذا الدليل إلى أكثر من 700 من مسؤولي المدن في منطقة شرق آسيا، كما تقوم دار المعلومات في البنك الدولي بتوزيع التقارير ذات العلاقة على مستوى العالم.

"يُعد دليل المدن ـ الذي يركز على الحد من قابلية تأثرها بتغير المناخ وما يتبعه من كوارث ـ مرجعا مفيدا وقيّماً بالنسبة لأعضائنا، وخاصة مديري المدن وقادة الحكومات المحلية."

— **العمدة الفخري بيتر وودز**، أمين عام مؤتمر المدن والحكومات المحلية المتحدة، منطقة آسيا ـ المحيط الهادئ

والواقع أن نجاح هذا الدليل يسلط الضوء على ازدياد الوعي بأنه في مقدور إستراتيجيات الحد من أخطار الكوارث أن تقدم حلولا مفيدة ونافعة في مجال التكيّف مع تغير المناخ. وبصفة خاصة، تعتبر حلقة المدن الخضراء الدراسية خير مثال للإمكانات التي يمكن أن ينجزها التعاون الوثيق بين العديد من الأطراف صاحبة المصلحة المباشرة بشأن خلق التداوب بين الخبراء المختصين بشؤون تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث والتنمية؛ مع تعزيز الأداء التفاعلي للشراكات الوطنية والإقليمية والدولية؛ وتحقيق مشاركة وانخراط شبكة واسعة النطاق من السلطات المحلية. ويمكن الاطلاع على النص الكامل للتقرير على الموقع (www.worldbank.org/eap/climatecities).

استنهاض همم المنظمات الإقليمية

يقوم الصندوق بتقديم مساعدات مالية وفنية من أجل استنهاض همم المنظمات الإقليمية وتعزيز قدراتها على المبادأة بتنفيذ استجابات جماعية بشأن القضايا المتصلة بالكوارث الإقليمية. ونعرض أدناه لمحات سريعة عن الجهود التي يبذلها الصندوق من أجل بناء القدرات الإقليمية:

- في أمريكا اللاتينية، حصلت منظمة البلدان الأمريكية على مساندة من الصندوق، وذلك من أجل تدشين برنامج إقليمي للحد من أخطار الكوارث، وإنشاء برامج للمعلومات الإقليمية وتكنولوجيا الاتصالات فضلا عن أنظمة الإنذار المبكر، وتشجيع زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في منطقة أمريكا اللاتينية.
- في أوروبا، قام الصندوق بمساندة إتمام إنجاز البرنامج المعني بتخفيف مخاطر الكوارث في جنوب شرق أوروبا والتكيف معها، وهو يتضمن الأولويات والإطار الزمني المحدد للأنشطة الوطنية والإقليمية.
- في منطقة الشرق الأوسط، قام الصندوق بإنشاء شراكات بشأن الحد من أخطار الكوارث مع جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الاقتصادي.

الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها: محور التركيز على المساواة بين الجنسين

انطلاقا من إدراك تفاوت مدى تأثر النساء والرجال بالكوارث الطبيعية، يضطلع عدد من مشاريع الصندوق بإجراء معالجة نشطة للقضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، يقوم البرنامج المعني بالإدارة المشتركة من قبل المجتمعات المحلية لأخطار كوارث الموارد البحرية في غرب أفريقيا، والبالغة قيمته 1.1 مليون دولار، بمساعدة المجتمعات الساحلية في السنغال، وسيراليون، وموريتانيا، على الحد من المخاطر من خلال تحسين إدارة مواردها البحرية. ونظرا لأن عمليات تجهيز وتصنيع منتجات الأسماك في المواقع البرية (اليابسة) تتم من جانب النساء إلى حد كبير، فإن هذه المبادرة تنطوي على محور تركيز هام بشأن مراعاة المساواة بين الجنسين.

واستشرافا لآفاق المستقبل، سيقوم الصندوق بتشجيع البلدان ذات المخاطر المرتفعة على ضمان مشاركة النساء في عمليات تقييم الأخطار وقابلية التأثر بالكوارث مع توسيع نطاق الدور الذي يقمْنَ به في أنظمة الإنذار المبكر وغيرها من التدابير والإجراءات الأخرى المعنية بالتأهب لمواجهة الكوارث. وعلى صعيد السياسات، سوف يضطلع الصندوق بمساعدة البلدان على إدراج الأبعاد الخاصة بالمساواة بين الجنسين في إستراتيجيات التنمية الوطنية مع تضمين برامج تستهدف النساء لضمان الإنصاف والمساواة بين الجنسين فيما يتعلق بتخطيط أنشطة الإنعاش وإعادة الإعمار.

وأخيرا، فإنه سوف يتم بصورة منتظمة جمع البيانات المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث مع تصنيفها حسب نوع الجنس، بالإضافة إلى أنه سوف يتم قدر الإمكان تتبع مسار الميزانيات لمراعاة المساواة بين الجنسين.

- في جميع أنحاء بلدان الاتحاد الأفريقي، قام الصندوق بتقديم مساعدة مالية وفنية إلى بلدان الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من أجل وضع برامج شبه إقليمية للحد من أخطار الكوارث وإعداد اقتراح للصندوق العالمي للحد من الكوارث بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب.
- في أفريقيا أيضا، أتاحت المساندة المقدمة من الصندوق مشاركة خبراء الأمانة العامة للاتحاد الأفريقي للمساعدة في تنفيذ الإستراتيجية الإقليمية المعنية بالحد من أخطار الكوارث.
- في آسيا، أدت المساندة المقدمة من الصندوق إلى رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي إلى إنشاء نظام لشبكة المعارف الإقليمية بهدف تسهيل تبادل المعلومات حول تحليل المخاطر، والممارسات السليمة لإدارة المخاطر، والتعاون بين الخبراء في المنطقة.
- في آسيا أيضا، أتاح الصندوق تقديم المساندة والتدريب من قبل خبرائه من أجل بناء قدرات رابطة بلدان الآسيان على الحد من مخاطر الكوارث بعد إعصار ميانمار.

حلقة داكار الدراسية: الممارسات الفعالة للحد من مخاطر الكوارث

تحت قيادة الاتحاد الأفريقي واللجان الاقتصادية شبه الإقليمية، تمكنت أفريقيا من إرساء دعائم التزام راسخ تجاه الحد من مخاطر الكوارث، ولكن مستويات القدرات اللازمة ما زالت منخفضة. وقد سعت حلقة العمل الدراسية، التي عُقدت في داكار في السنغال في شهر إبريل/ نيسان من عام 2008، إلى معالجة تدني تلك القدرات. وشارك في هذه الحلقة أكثر من 100 مشارك من أعضاء الاتحاد الأفريقي، والمسؤولين الحكوميين، والأمم المتحدة، والبنك الدولي، وممثلين عن المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني من 30 بلدا. وركزت الحلقة على التطبيقات العملية للأدوات المتاحة بشأن الحد من مخاطر الكوارث، وعمليات تقييم الأضرار والخسائر، والحاجة الملحة إلى ضمان ألا تؤدي عملية التنمية نفسها إلى توليد مخاطر متزايدة.

وقد تم تنظيم هذه الحلقة الدراسية من قبل البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وحكومة السنغال، والإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، تحت رعاية مفوضية الاتحاد الأفريقي والصندوق. وأدت هذه الحلقة إلى تعميق فهم أهمية إدراج الحد من مخاطر الكوارث في التخطيط والسياسات الإنمائية، وزيادة قبول آلية المراقبة المنبثقة عن إطار عمل هيوغو كأداة لإعداد تقارير عن التقدم المحقق، كما أسفرت الحلقة عن وضع خطة عمل متفق عليها بشأن برنامج أفريقيا لدى نظام الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث.

وفضلا عن التركيز الجديد على أهمية تعزيز التعاون الإقليمي، ظلت الأولوية القصوى لإتاحة التأييد العالمي وبناء الشراكات. وفي عام 2008، قامت الإستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث بتوسيع نطاق جهودها الرامية إلى زيادة الوعي بقضايا الحد من أخطار الكوارث والروابط والصلات الشائكة والمعقدة فيما بين الكوارث والفقر.

التقرير الأول للتقييم العالمي للحد من مخاطر الكوارث

تقوم أمانة الإستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث والبنك الدولي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء آخرين في ظل المساندة المتاحة من جانب الصندوق العالمي للحد من المخاطر، بتنسيق عمليات البحث والتحليل والإعداد لإصدار تقرير السنتين الأول للتقييم العالمي للحد من مخاطر الكوارث. وسوف يتم تدشين هذه المطبوعة الرائدة من قبل أمين عام الأمم المتحدة في شهر يونيو / حزيران عام 2009 مع تقديمها إلى الدورة الثانية لجلسات البرنامج العالمي المعني بالحد من مخاطر الكوارث.

وسوف يضطلع تقرير التقييم العالمي بتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

- إنشاء نقطة مرجعية موثوقة ومقبولة على نطاق واسع بشأن المعلومات الخاصة بأنماط واتجاهات مخاطر الكوارث العالمية.
- زيادة الفهم والوعي بالعلاقة التي يساند بعضها البعض بين التنمية والحد من مخاطر الكوارث، وذلك من خلال تحليل عميق للروابط الرئيسية والقواسم المشتركة بين الأخطار وقضية التنمية العالمية، مثل العلاقة بين أخطار الكوارث والفقر، وهو الموضوع الرئيسي لتقرير عام 2009.
- تعزيز قدرات نظام الإستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث في مجالات التخطيط والبرامج المشتركة على كل المستويات من خلال إجراء مراجعة شاملة للإنجازات والثغرات والفجوات في ميادين الحد من أخطار الكوارث على الصعيدين الوطني والإقليمي والتقارير الموضوعية لإطار عمل هيوغو.

وبما أن البنك الدولي يمثل الأداة الرئيسية للتعاون مع البلدان المتعاملة معه بشأن تخفيف قابلية التأثر بأخطار الكوارث واستنادا إلى الصلة بين البنك ونظام الإستراتيجية العالمية للحد من مخاطر الكوارث، فإن الصندوق يعتبر مسؤولا عن تجميع المدخلات والنواتج الحيوية المستمدة من عمل البنك الدولي المرتبط بتقرير التقييم العالمي، إلى جانب مسؤولية هذا الصندوق، حيثما دعت الضرورة، عن استخلاص الخلاصات والنتائج الرئيسية.

أحدث الأدوات الالكترونية المتاحة لتعزيز جهود الحد من الكوارث

أدى التمويل المقدم من الصندوق العالمي للحد من المخاطر إلى المساعدة في إنشاء موقع الكتروني للوقاية من مخاطر الكوارث PreventionWeb.net، كمركز فعلي مُصمم خصيصا لجمع المعلومات والبيانات والتحليلات الخاصة بمخاطر الكوارث وتبادلها. ويعمل هذا الموقع الالكتروني أيضا على تسريع وتيرة إصدار تقارير عن التقدم المُحرَز من جانب شركاء نظام الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث والمنظمات الإقليمية والوطنية. وقد تمكن هذا الموقع، في أقل من عام واحد، من استقطاب أكثر من 60 ألف زائر، مع ازدياد طلب المعلومات يوميا، مما يشير إلى أن الشركاء

يستخدمون هذا الموقع كمصدر محوري للمعلومات.

وفي عام 2008، أضاف موقع PreventionWeb.net أدوات الكترونية لزيادة المساهمات المباشرة من قبل الشركاء، ولتعزيز تبادل المعلومات وبناء شبكات التواصل والتفاعل المستمر. وتتضمن الوسائل والأدوات المبتكرة ما يلي:

- آلية المراقبة في إطار عمل هيوغو، وهي أداة الكترونية مباشرة تستخدمها السلطات الوطنية في تقديم تقارير تتضمن المعلومات والبيانات الحديثة عن مخاطر الكوارث، ومؤشرات حول الاحتياجات الوطنية والإقليمية والعالمية.
- عقد حلقات عمل دراسية على الشبكة الالكترونية تضم الخبراء والمختصين بشؤون الحد من مخاطر الكوارث، مثل فريق العمل الإقليمي الآسيوي المعني بالحد من المخاطر في المناطق الحضرية والجماعات التسُّع للاستعراض من جانب النظراء التي تساهم في إعداد تقرير التقييم العالمي.
- جدول زمني لفعاليات وأحداث الحد من مخاطر الكوارث، والحلقات الدراسية والتدريبية.

وبالإضافة لذلك، يقوم أكثر من 30 شبكة وجماعة معنية بالحد من مخاطر الكوارث باستخدام أدوات موقع PreventionWeb.net ودليل إدارة المعلومات من أجل تشجيع التعاون الوثيق بين الخبراء والمختصين. وقد تم تحديد أسماء المسؤولين عن إدارة المعلومات الإقليمية من خلال البرنامج التطوعي للأمم المتحدة.

.

الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها وبناء عالم أكثر أمنا

يهدف الصندوق إلى إدراج تعميم أنشطة الحد من الكوارث في إستراتيجيات التنمية الوطنية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، من خلال دمج شواغل الحد من الكوارث في إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء وإستراتيجيات التنمية القطرية. وللتأكد من كفاءة إستراتيجيات التنمية القطرية وقدرتها على التصدي لصدمات الكوارث، ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة بحلول عام 2015، من الضرورة بمكان أن تتوافر لدى كل بلد من البلدان البنية التحتية الاجتماعية المتسمة بالمرونة في مواجهة الكوارث. ومما يُذكر في هذا الصدد أن المدارس والمستشفيات تشكّل العناصر الجوهرية والحيوية للبنية التحتية في أي مجتمع من المجتمعات.

فقادة العالم في المستقبل الذي نود أن يكون آمنا يمضون جزءا كبيرا من حياتهم في المدارس. وطبقا للتقديرات الواردة في تقرير اليونسكو حول أوضاع التعليم في العالم لعام 2007، بلغ إجمالي عدد التلاميذ في المدارس في العالم في عام 2004 أكثر من 1.47 مليار طالب وطالبة، بما في ذلك الأطفال الملتحقون بالتعليم قبل المدرسي. والواقع أن العدد آخذ في الزيادة في قطاع التعليم الابتدائي، ومن المتوقع أن يرتفع من 654.9 مليون في عام 2000 إلى 668.3 مليون بحلول عام 2015. وبهذه الطريقة، فإن عدد الأطفال في المدارس الابتدائية سوف ينمو بما مقداره 13.4 مليون. وبافتراض وجود 100 طفل في كل مدرسة، فإن هذا يعني ضرورة بناء حوالي 134 ألف مدرسة ابتدائية جديدة قبل عام 2015 من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.

ويتلقى الكثير من هؤلاء الأطفال دراستهم في مناطق معرّضة لأخطار الكوارث في العالم، حيث يواجهون أخطار كوارث كالزلازل والحرائق والفيضانات والثورات البركانية والحوادث الصناعية وغيرها من الكوارث الطبيعية وكوارث من صُنع الإنسان.

والواقع أن الوضع حافل بالشواغل بنفس الدرجة بالنسبة لحالة المستشفيات والبنية الأساسية الصحية. ففي خلال العشرين عاما الماضية، أُصيب أكثر من 100 مستشفى وما لا يقل عن ألف مركز للرعاية الصحية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وحدها بدمار وأضرار نتيجة للكوارث الطبيعية.

وفي شهر أغسطس / آب عام 2007، وفي أقل من دقيقتين، فقدت مدينة بيسكو في بيرو 97 في المائة من أسرّة مستشفياتها من جراء زلزال بلغت هزته الارتدادية قوة 8 درجات على مقياس ريختر. وفي الزلزال الذي وقع في باكستان في شهر أكتوبر / تشرين الأول عام 2005، أصاب الدمار والخراب الكامل 50 في المائة من المرافق والمنشآت الصحية في المناطق المنكوبة بالزلزال. وفي شهر ديسمبر/ كانون الأول عام 2004، أدت كارثة تسونامي في المحيط الهندي إلى تدمير 61 في المائة من المرافق الصحية في بندا أتشيه، في إندونيسيا.

وإدراكا للحاجة إلى عالم أكثر أمانا، انخرط البنك الدولي في المشاركة بشكل نشط في تخفيف المخاطر الماثلة أمام البنية التحتية الحيوية. إذ يقوم البنك الدولي، من خلال الصندوق، بمساندة الحملة العالمية للحد من الكوارث 2008-2009: مستشفيات آمنة من الكوارث. وتأتي هذه المساندة في إطار الشراكة مع نظام الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث ومنظمة الصحة العالمية، وهي تدعم السلامة الهيكلية وغير الهيكلية للمرافق الصحية.

كما دأب البنك الدولي أيضا على تعزيز تخفيف المخاطر بالنسبة للمدارس. ومثال ذلك هو المشروع الذي يسانده البنك والمعني بتخفيف مخاطر الزلازل في إسطنبول والتأهب للطوارئ. وبعد مضي عامين على تنفيذ المشروع، تضمنت الإنجازات إصلاح وتجديد 150 مدرسة ومستشفيين اثنين. وبصورة مماثلة في ولاية أوتار براديش في الهند، قام البنك الدولي بمساندة إنشاء أكثر من 6 آلاف من المباني المدرسية الآمنة ضد الزلازل وذلك في إطار مشروع التعليم للجميع.

ومن المتوقع، في إطار السباق بين البلدان لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، أن يزداد الإنفاق على إنشاء مباني المدارس والمستشفيات. ولعل هذه هي الفرصة المتاحة لتشجيع الاستثمارات في إقامة البنية التحتية طبقا لأعلى مواصفات ومعايير المرونة ضد الأخطار. ومن شأن ذلك ألا يؤدي فحسب إلى توليد النوايا الحسنة في عالم يرزح تحت وطأة الكوارث المتكررة، بل إنه سوف يُسفر أيضا عن إتاحة المزيد من الرغبة والاستعداد لتعميم مراعاة الحد من الكوارث.

ولضمان زيادة استدامة الاستثمارات في القطاع الاجتماعي، يقوم الصندوق بوضع إستراتيجية مستندة إلى السوق للحكومات وللوحدات المعنية في البنك الدولي وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة المباشرة. وسوف تتضمن هذه الإستراتيجية مجموعة كاملة من الإجراءات والمبادئ التوجيهية التي يحتاج إليها واضعو السياسات ومتخذو القرارات للتأكد من مرونة البنية التحتية تجاه الكوارث. ويتم تخطيط برنامج مستقل للمدارس والمستشفيات. وقد بدأت الخطوات العملية بتعيين خبير متخصص في سلامة المدارس والمستشفيات وانضمامه إلى الفريق العامل في أمانة الصندوق. ويتمثل الهدف في إنشاء 5 ملايين على الأقل من المباني المرنة في القطاع الاجتماعي، والمساهمة في بناء عالمٍ أكثر أمنا وأمانا بحلول عام 2015. أما الغاية النهائية فتتمثل في "بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة بما يحقق الصمود أمام الكوارث."

المصدر: اليونسكو، منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، والمركز الآسيوي للتأهب للطوارئ.

المضي قدما في تنفيذ خطة عمل ستوكهولم

في أكتوبر / تشرين الأول عام 2007، قام منتدى ستوكهولم للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها باعتماد خطة عمل ستوكهولم لإدراج مخاطر الكوارث وآثار تغير المناخ في عمليات تقليص الفقر. وقد اضطلعت خطة ستوكهولم بتحديد مجموعة من الإجراءات والمؤشرات ذات الأولوية. ويقيس هذا التقرير سير التقدم بعد مضي عام على اعتماد هذه الخطة.

الإجراءات ذات الأولوية	سير التقدم
1. عدم التعامل مع الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ بمعزل عن العوامل الأخرى. وتعزيز التنسيق بين المؤسسات والسياسات على مستوى البلدان الفردية، والمناطق والمؤسسات العالمية.	■ المساعدات المقدمة من الصندوق من أجل تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الحد من الكوارث بين الاتحاد الأفريقي، ورابطة آسيان، والجماعة الاقتصادية لبلدان غرب أفريقيا، وجامعة الدول العربية، ومنظمة البلدان الأمريكية، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ولجنة العلوم الأرضية التطبيقية لجنوب المحيط الهادئ. وأدت تلك المساعدات إلى توسيع نطاق فُرص ربط الحد من مخاطر الكوارث بأجندة تغير المناخ على صعيد السياسات والمؤسسات في البلدان الأعضاء. ■ حقق ما يصل إلى 22 بلدا تقدما ملموسا في إنشاء آليات مؤسسية منسقة للتعامل مع مخاطر الكوارث وتغير المناخ ـ على سبيل المثال، مدغشقر، وجزر المحيط الهادئ، وفييتنام، وإكوادور، وموزامبيق، وملاوي. ■ بناء قدرات التكيف من خلال تدخلات الحد من مخاطر الكوارث يمثل جزءا لا يتجزأ من الإستراتيجية المستقبلية للصندوق العالمي للحد من الكوارث، "أجندة نتائج الصندوق: سنة 2015 وما بعدها." ■ قام الصندوق بتقديم مساندة إلى الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث من أجل تدعيم الحملة العالمية للحد من مخاطر الكوارث 2008-2009: مستشفيات آمنة من الكوارث، وذلك من خلال التعاون الوثيق مع البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية؛ كما قام الصندوق برعاية انعقاد حلقة دراسية إقليمية في داكار بالتعاون مع البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وحكومة السنغال، فضلا عن مساهمته في تقرير التقييم العالمي للحد من الكوارث، وتحسين الموقع الالكتروني للوقاية من مخاطر الكوارث PreventionWeb.net.
2. وجوب معرفة وقياس المخاطر الناجمة عن الكوارث وتغير المناخ.	■ تم إنشاء أدوات ووضع مبادئ توجيهية لتقييم المخاطر القطرية الناشئة عن الكوارث وآثار تغير المناخ، ويجري حاليا استخدام هذه الأدوات والمبادئ في العديد من البلدان ذات الأولوية بالنسبة للصندوق. ■ يعمل 22 بلدا على إجراء تقييمات مشتركة لأخطار الكوارث وآثار تغير المناخ. ■ قام عدد من البلدان ذات الأولوية بتدشين تقييمات عالمية وقطرية للجوانب الاقتصادية لأحداث التقلبات المناخية المتطرفة.
3. وجوب إدراج تحليل مخاطر الكوارث وآثار تغير المناخ في عمليات التخطيط الوطني، بما في ذلك عملية تخفيض أعداد الفقراء في كل بلد.	■ في الوقت الحالي تتضمن الاستعراضات والمراجعات المبكرة من قبل الصندوق للوثائق المزمعة لإستراتيجيات التنمية القطرية توضيحا أفضل لمخاطر الكوارث والروابط والصلات مع آثار تغير المناخ. ■ حقق 32 بلدا من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل تقدما ملموسا في إدراج تعميم الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في العمليات القطرية.
4. لا تمثل مسائل الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ قطاعات مستقلة، ولكن هنالك حاجة إلى جعلها عوامل ضرورية في كافة القطاعات.	■ أدت المساندة المقدمة من الصندوق إلى تحسين دمج الحد من مخاطر الكوارث واعتبارات تغير المناخ في مجموعة عريضة من قطاعات التنمية، مثل قطاع التنمية الزراعية والريفية (27 مشروعا قطريا)، وقطاع التعليم (5 مشاريع)، وقطاع الصحة والتغذية (5 مشاريع) وقطاع الإسكان والخدمات الأساسية (10 مشاريع)، وقطاع البنية التحتية (18 مشروعا)، ومجالات الحوكمة (12 مشروعا)، وبرامج تخفيف حدة الفقر (13 مشروعا)، والشراكات بين القطاعين العام والخاص (14 مشروعا)، والتنمية الاجتماعية (9 مشاريع)، وقطاعات النقل والمناطق الحضرية (20 مشروعا).
5. ضرورة بناء القدرات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، مع التركيز على البلدان ذات الأولوية من منظور الصندوق لكونها أكثر تعرضا للأخطار الطبيعية بصفة خاصة.	■ أدت المساعدات التي قدمها الصندوق إلى تمكين 54 بلدا من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، المندرجة في طائفة البلدان المنكوبة بالكوارث، من بناء قدرات للحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ. ■ يجري تقديم برامج خاصة ببناء القدرات اللازمة للحد من المخاطر الكوارث، وتمويل مجابهة المخاطر، وتحويل المخاطر، إلى المديرين المعنيين بالتنمية في البلدان ذات الأولوية. ■ سوف يستفيد 20 بلدا على الأقل من المرحلة الأولية لبرنامج التعاون بين دول الجنوب، وهو برنامج للصندوق العالمي للحد من الكوارث يهدف إلى تعزيز زيادة التعاون في مجالات الحد من أخطار الكوارث والتكيف مع تغير المناخ فيما بين مؤسسات دول الجنوب، وشبكات المجتمع المدني، والهيئات المختصة. ■ أدت عمليات تقييم الاحتياجات في أعقاب الكوارث الأخيرة إلى إتاحة الفرصة لتطوير قدرات البلدان المعنية على تقييم الأسباب الأساسية لمخاطر الكوارث وبناء المرونة تجاه تقلبات المناخ ـ وبنغلاديش خير مثال على ذلك.

إبداعات وابتكارات الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها: التحفيز التنشيطي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

لعِبَ التضافر والتعاون فيما بين بلدان الجنوب دورا مهما في الاستجابة للكوارث والتأهب للطوارئ على مدى السنوات الماضية. فبعد كارثة تسونامي في آسيا في عام 2004، كان الحوار بين واضعي السياسات في الهند وسري لانكا وإندونيسيا والمليديف، الذين واجهت بلدانهم تحديات متماثلة بشأن الإنعاش بعد الكوارث، عاملا مساعدا في توجيه جهود إعادة الإعمار وتمكين الحكومات من الاستفادة من تبادل المعلومات وتطبيق الممارسات السليمة. وهنالك عدد متزايد من قصص النجاح حول تبادل المعرفة والخبرات فيما بين البلدان النامية ـ وشمل ذلك موضوعات تتراوح بين الزراعة والتجارة إلى التنمية الصناعية والرعاية الصحية.

وعلى الرغم من هذه الأمثلة البارزة بشكل واضح، ونظرا لعدم توافر الآليات المواتية، فإن التضافر والتعاون الوثيق للحد من مخاطر الكوارث كان محدودا وغير كافٍ لمساعدة البلدان النامية على الاستعداد بصورة فعالة لمواجهة آثار تغير المناخ والتواتر المتزايد لحدوث الكوارث الشديدة.

والواقع أن الطلب المتنامي بصورة لا مثيل لها على إيجاد حلول من قبل بلدان الجنوب لمجابهة تحديات الحد من أخطار الكوارث قد أدى إلى قيام الصندوق بإنشاء برنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب. أما فكرة البرنامج، المطروحة والمعتمدة في الاجتماع الثالث للمجموعة الاستشارية للصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها في شهر أكتوبر / تشرين الأول عام 2007، فقد وُضعت تصوراتها واتضحت صحتها وسلامتها من خلال عملية التشاور التي شملت واضعي السياسات والأكاديميين والمنظمات غير الحكومية والممارسين. وفي ظل المساندة المتجسدة في التوافق الواسع النطاق في آراء أوساط المجتمع المعني بتقديم مساعدات لحالات الكوارث، قام الصندوق بإنشاء برنامج

التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتسهيل وتشجيع التعاون الوثيق بين المناطق والبلدان في مجالات الحد من أخطار الكوارث. وأضحت الفكرة حقيقة واقعة في خلال عام واحد، وكانت الدعوة لتقديم مقترحات في شهر يونيو / حزيران 2008 إيذانا رسميا بتدشين هذا البرنامج.

ويرتكز هذا البرنامج، وهو الأول من نوعه، على الاعتقاد بأن الشراكات الواسعة النطاق بين البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل هي القوى الرئيسية المحركة للحد من المخاطر بصورة فعالة. فمن خلال التبادل المنتظم للخبرات والتجارب والدروس المستفادة، تستطيع البلدان المنكوبة بالكوارث، التي تواجه تحديات ماثلة وتعمل في ظل قيود مالية وسياسية متشابهة، أن تصل إلى حلول أكثر موضوعية وكفاءة للمشكلات العسيرة المتعلقة بأخطار الكوارث وتغير المناخ.

وقد جرى إنشاء هذا البرنامج لتعزيز فرص التعاون المشترك بين البلدان المرتفعة المخاطر على تحقيق الأهداف والغايات المشتركة وتحمّل المزيد من المسؤولية تجاه الحد من جوانب ضعفها وقابلية تأثرها بالكوارث. وعبر التذكير بالمصلحة الذاتية الجلية لهذه البلدان والتركيز عليها، يهدف البرنامج إلى تحقيق الاستفادة من القدرات القيادية وطاقات الإبداع والابتكار والمعرفة والدراية الفنية والخبرات العملية للحكومات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية في بلدان الجنوب. ويضطلع البرنامج أيضا بتشجيع تلقي المساندة من جانب المنظمات المتعددة الأطراف والإقليمية والعالمية التي يمكنها إتاحة القدرة على الوصول إلى المعرفة والموارد التي لا تتوافر بدون المساعدة المباشرة من هذه المنظمات. كما يؤدي التعاون الوثيق مع الوحدة الخاصة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تقديم دروس قيّمة في تبادل المعرفة والحلول الإنمائية بين البلدان.

الجدير بالذكر أن قوة التأكيد على أهمية برنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب قد تجسدت في الاهتمام الملحوظ والسيل الهائل من الطلبات التي جاءت استجابة للدعوة الأولى بشأن تقديم مقترحات خاصة بهذا البرنامج. إذ تلقت الأمانة 34 طلبا من أكثر من 28 بلدا وحوالي 100 منظمة. وكانت البلدان والمنظمات الآسيوية صاحبة أكبر عدد من المقترحات تليها البلدان الأفريقية. وركزت المقترحات الواردة من قطاع المنظمات غير الحكومية على

التضافر والتداؤب بين الهيئات الحكومية والمجتمعات المحلية من أجل تشجيع المشاركة في الحد من أخطار الكوارث وتحسين مرونة استجابة المجتمعات المحلية لها. أما المقترحات الداعية لإنشاء شراكات بين الحكومات المحلية أو المستقطنات الحضرية في مختلف المناطق المختلفة فركزت على خبرات التكيف مع تغير المناخ وتصميم تخطيط استخدام الأراضي بما يضمن الحساسية تجاه مخاطر الكوارث. وأخيرا وليس آخرا، قامت المقترحات المقدمة من قبل الهيئات الحكومية المنظمات الحكومية الإقليمية بوضع سمات وخصائص التضافر والتعاون الوثيق من أجل وضع برامج وطنية وإنشاء مؤسسات فعالة وبناء القدرات الحكومية اللازمة لتنفيذ أجندة الحد من الكوارث. وبعد عمليات الفرز والتصنيف المتأنية، وقع الاختيار على 8 شراكات مع توجيه الدعوة لها لتقديم مقترحاتها الكاملة.

وقد أعربت حكومة الهند عن اهتمامها بقيادة شراكة فيما بين بلدان الجنوب وشاركت في استضافة متسابقي التصفيات النهائية في حلقة العمل لتنمية الشراكة التي عُقدت في نيودلهي في 28-31 أكتوبر / تشرين الأول. وشارك في هذه الحلقة 55 مشاركا من 20 بلدا. وقدمت الحلقة مساعدات ومشورة فنية حول كيفية شحذ محاور التركيز في المقترحات وتصميم الأنشطة وبرامج العمل لتحقيق الاستخدام الأمثل لكامل طاقات وإمكانات هذه الشراكات.

مشاورات أوسلو

في إطار استكمال وتعزيز جهود الصندوق، جرى في الاجتماع الثالث للمجموعة الاستشارية للصندوق طرح مفهوم وضع برنامج لمساندة الشراكات فيما بين بلدان الجنوب بشأن الحد من مخاطر الكوارث. واعتمدت المجموعة هذا المفهوم إلا أنه لم تتم قولبته وإخراجه إلى حيز الوجود إلا في المشاورات الدولية التي جرى تنظيمها في سياق منتدى السياسات في أوسلو لعام 2008. والجدير بالذكر أن هذا الاجتماع الذي ضمّ أكثر من 50 مشاركاً من الوزراء وكبار واضعي السياسات، والممارسين الميدانيين، وخبراء إدارة مخاطر الكوارث، قد ركز على أساسيات عمل البرنامج الجديد، بدءا من تصميم ووضع هيكله البنيوي إلى تنفيذه في الواقع العملي وتوجيه تشغيله. وتم إثراء المناقشات في هذا المؤتمر المنعقد لمدة يوم واحد عن طريق العروض التقديمية للبلدان النامية نفسها حول القيمة المضافة للشراكات القوية فيما بين بلدان الجنوب. وأدت الرؤى الثاقبة والتوجيهات الإرشادية التي قدمها المشاركون إلى وضع الأساس للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في برنامج عمل لمدة ثلاث سنوات، وتم تدشين هذا البرنامج رسميا في شهر يونيو / حزيران عام 2008.

يهدف برنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي قام بإنشائه الصندوق، إلى تعبئة 100 مليون دولار على الأقل فيما بين عامي 2008 و 2015. ويقوم البرنامج، من خلال منح تمويلية بلغت 500 ألف دولار، بتشجيع الشراكات المدفوعة باعتبارات الطلب والموجهة نحو تحقيق النتائج، وهي شراكات جرى تصميمها بناء على الاحتياجات والأهداف المشتركة في مجالات الاتصالات والتثقيف بشأن الحد من الكوارث، والسياسات العامة، والبيئة المؤسسية والتشريعية، والآليات المبتكرة للمشاركة في تحمل المخاطر. وبالبناء على التزامات الشركاء بتوفير الموارد الفكرية والمالية والفنية والبشرية، من المتوقع أن يقوم هذا البرنامج بتدعيم شراكات تضم 50 بلدا أو أكثر على مدى السنوات الثلاث القادمة. ولضمان الطابع الاشتمالي للبرنامج، تمت ترجمة الوثائق الأساسية للبرنامج باللغة العربية والصينية والفرنسية والروسية والأسبانية.

ويتمثل التحدي الرئيسي الماثل أمام هذا البرنامج في تلبية الطلب غير المسبوق من جانب البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ذات المخاطر المرتفعة والمساهمة في تحقيق فعالية واستدامة الشركات التي يقوم بمساندتها. وسوف يتطلب تحقيق التقدم مستقبلا قيام الصندوق بزيادة الوعي بطبيعة الشراكات فيما بين بلدان الجنوب، وبناء الثقة بين الشركاء المحتملين في بلدان الجنوب، وتعزيز قدرات المنظمات والمؤسسات في الجنوب على وضع مقترحات محققة للفوز بالنسبة لجميع الأطراف.

60 دقيقة مع كينث جيه أرو الفائز بجائزة نوبل

تقييم اقتصاديات الحد من أخطار الكوارث

ما هي الآثار الطويلة الأمد للكوارث على الاقتصاد ورفاهة البشر؟ وما هي الحوافز التشجيعية، أو ربما المثبطات، التي تواجهها الحكومات لجعل الحد من مخاطر الكوارث أولوية إنمائية؟ وماذا يقول علم الاقتصاد حول ما إذا كان يوجد انحياز بشأن التدابير المسبقة للحد من الكوارث، وتصحيح هذه الانحيازات؟

هنالك بعض المسائل الهامة التي تعالجها دراسة جديدة للبنك الدولي والأمم المتحدة. إذ يتجه تقرير التقييم الشامل لاقتصاديات الحد من أخطار الكوارث، المقرر تدشينه في عام 2009، إلى التأثير على الفكر الأوسع نطاقا فيما يتعلق بمخاطر الكوارث، وحدوثها، وزيادة الوعي بإمكانات الحد من تكاليف الكوارث، مع تقديم توجيهات وإرشادات بشأن تنفيذ الإجراءات التدخلية الرامية إلى الحد من أخطار الكوارث.

وقد قامت لجنة مراجعة بقيادة كاثرين سيرّا، نائبة رئيس البنك الدولي ورئيسة الصندوق، وجون هولمز، وكيل أمين عام الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ورئيس نظام الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، باعتماد موضوعات محددة لهذه الدراسة. ونعرض أدناه محاور موضوعات هذا التقييم:

- **الموازنة بين الإجراءات قبل الكوارث وفيما بعدها، والأساس المنطقي للتدخل العام**

يهدف هذا المحور إلى مناقشة الصلات القائمة بين الإجراءات والسياسات المتخذة من قبل القطاعين العام والخاص قبل الكوارث وبعدها من أجل الحد من أخطارها بصورة فعالة. فما هي الظروف التي ينبغي عندها اتخاذ المجموعة الأكبر (أو الأقل) من الإجراءات السابقة مقابل الإجراءات اللاحقة بشأن التعامل مع الكوارث؟ ويرتبط الدور الملائم للتدخل العام بهذه القضية. وتعتبر الأسواق آليات فعالة لمعالجة العديد من قضايا المشاركة في تحمل المخاطر واحتياجات تحويل المخاطر المرتبطة بالاحتمالات المجهولة وانعدام اليقين بشأن توقيت وقوع الكوارث وحجمها، ولكن آليات السوق قد تكون غير مكتملة أو ناقصة وربما لا تكون ملائمة لتحقيق نواتج مفيدة للمجتمع بأسْره. ومن ثم سيقوم هذا المحور أيضا بمناقشة حالات فشل السوق أو الشواغل بشأن الممتلكات التي تتطلب التدخل العام للحد مسبقا من مخاطر الكوارث.

- **أبجديات آثار الكوارث: الكوارث ـ هل هي عوامل انحرافات أو حواجز أو محفزات بالنسبة لآفاق التنمية الطويلة الأمد؟**

يمكن أن تنطوي الكوارث على آثار طويلة الأمد على الاقتصاد إلى جانب الأثر الفوري للخسائر في الأرواح وتدمير رأس المال المادي وانخفاض الدخل. وتتضمن الطرق التي يمكن أن تؤثر بها الكوارث على الموجودات الرأسمالية المستقبلية احتمال تأثير ارتفاع أخطار الكوارث على العائد المتوقع لرأس المال البشري؛ ويمكن أن تؤدي صدمات الكوارث إلى تفاقم القيود الائتمانية الماثلة أمام الأسر المعيشية، مما يُحدّ من قدرتها على الاستثمار في رأس المال البشري المتمثل في الأطفال. وقد تقع الكوارث أيضا أثناء فترات ضعف حرجة في حياة الأطفال عند منعطف تتسم فيه نوعية وتوقيت الاستثمار في رأس المال البشري بالأهمية، مثل الطفولة المبكرة أو حتى عندما يكون الطفل جنينا في بطن أمه. ويهدف هذا المحور إلى تحليل هذه القضايا الرئيسية المرتبطة بتأثير الكوارث الطويل الأمد على الاقتصادات النامية، وخاصة رأس المال البشري بوصفه مُحَدّدا رئيسيا للنمو الاقتصادي والرفاهية.

- **تحليل التكاليف والمنافع في الحد من مخاطر الكوارث**

يهدف هذا المحور إلى استعراض منهجيات التكلفة والمنفعة التي يتم استخدامها حاليا على المستويات الاقتصادية الجزئية (تقييم المشاريع)، من المنظور النظري والفني والعملي. وسوف تتم التوصية بالطرق الكفيلة بتحسين إدراج أساليب تحليل التكلفة والمنافع المرتبطة بإدارة مخاطر الكوارث ضمن الأدوات التحليلية التي يتم استخدامها في الوقت الراهن، علاوة على بعض التحسينات المنهجية الممكنة.

- **الكوارث والصراعات**

يهدف هذا المحور إلى بحث الصلات الثنائية الاتجاه القائمة بين الصراعات والكوارث الطبيعية، وهي تحديدا ما إذا كانت الصراعات العنيفة تؤدي إلى تفاقم آثار الكوارث وكيفية تأثير الكوارث على الصراعات. ويسعى هذا المحور أيضا إلى تقييم الدرجة التي يمكن أن تؤدي بها محددات، مثل الافتقار إلى الحوكمة وعوامل الفشل الأخرى التي تزيد احتمال نشوب الصراعات، على جعل البلدان أكثر تعرضا لنكبات الكوارث وأشد ضعفا في مواجهتها.

- **التحضّر وعلاقة نواجّه بالكوارث**

يهدف هذا المحور إلى بحث كيفية تأثير موجات التحضر المستمر على التكاليف الاقتصادية الناشئة عن الكوارث، إلى جانب معالجة القضايا التالية ذات العلاقة: أولا، ما الذي تواجهه المدن المتنامية من مخاطر كبيرة بسبب الكوارث الطبيعية؟ وما هو التوزيع المكاني للنشاط الاقتصادي في داخل هذه المدن؟ وهل هنالك نشاط إسكاني وتجاري "مفرط" في مناطق داخل هذه المدن المعرّضة بصفة خاصة للمخاطر الناجمة عن هذه الصدمات؟ وهل يجري تنفيذ استثمارات عامة للمساعدة في موازنة آثار هذه المخاطر؟

يهدف التقييم إلى تقديم نظرة بحثية فاحصة لهذه المحاور من المنظور التحليلي والمفاهيمي والعملي. وقد استقطب هذا التقييم قدرا واسعا من الاهتمام بالقضايا المرتبطة بأخطار الكوارث. وفي سياق هذا التقييم، قام الصندوق بتسهيل انعقاد ندوات بارزة الأهمية حضرها بعض الفائزين بجائزة نوبل ولفيف من العلماء ذوي المكانة المرموقة:

- كان عدم القدرة على التنبؤ بالكوارث (الناجّة بسبب تغير المناخ) الموضوع الرئيسي للجلسة الافتتاحية في شهر مارس / آذار، حيث تناول هذا الموضوع توماس شيلنغ الفائز بجائزة نوبل في الاقتصاد عام 2005؛ ومارتن فايتسمان الأستاذ بجامعة هارفارد؛ وريتشارد بوسنر مؤلف كتاب الكارثة: المخاطر والاستجابة؛ وجون سيو الرائد في صناعة التأمين ضد الكوارث.

- قام كينث أرو، الفائز بجائزة نوبل في الاقتصاد عام 1972 بالتحدث في الندوة الثانية التي عقدت أيضا في فصل الربيع. وقد ركز في حديثه على "الكوارث العميقة مستقبلا" التي تنطوي على إمكانات تدمير الجنس البشري.

- كان ويليام نوردهوز، الاقتصادي البارز في مجال تغير المناخ ومؤلف كتاب "مسألة توازن"، إلى جانب فريمان دايسون، الفيزيائيّ المشهور، من المتحدثين في الندوة الثالثة التي تناولت موضوع "تغير المناخ والكوارث ـ المخاطر والسياسات".

- حضرَ الندوة الرابعة دانيال كاهنيمان الفائز بجائزة نوبل عام 2002، وهوارد كونريوثر من كلية وارتون للأعمال. وأماط المتحدثان اللثام عن إطار الجوانب الاقتصادية النفسية والسلوكية المفسرة لاتجاه الأفراد إلى الاستعداد للكوارث بصورة أدنى من المستوى الأمثل.

وبالإضافة إلى العمل الذي يعكف على إنجازه خبراء وموظفي البنك الدولي، يقوم فريق من الأكاديميين والخبراء والمرموقين في القطاعين العام والخاص بإعداد أوراق الخلفية والمعلومات الأساسية اللازمة لهذا التقييم. ومن بين المساهمين في هذا الجهد، على سبيل المثال لا الحصر، المركز الآسيوي للتأهب للكوارث؛ والمعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء؛ والمعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية؛ وجامعة اليابان الدولية؛ وكلية لندن للاقتصاد؛ وكلية وارتون للأعمال.

قياس النتائج: الرصد والمتابعة والتقييم من قبل الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها

انتقل محور تركيز المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة إلى نطاق يتجاوز عمليات التقييم التقليدي لأداء المشاريع. إذ ينصبّ التركيز اليوم على النهج المستند إلى تحقيق النتائج.

ولضمان قوة احتساب مدى كفاءة وفعالية استخدام صناديق التنمية، قام الصندوق باعتماد نظام الإدارة المبنية على النتائج بشأن جهود الحد من مخاطر الكوارث. ويهدف هذا النظام إلى شحذ التركيز على أفضل جوانب عمل الصندوق ـ وعلى المجالات التي تمس الحاجة إلى إنجاز الكثير بشأنه للوصول إلى النتائج المتوقعة.

وانطلاقا من إعداده وتجهيزه وفقا للحافظة المتنامية للمشاريع والمبادرات المختلفة نوعيا وجغرافيا لدى الصندوق، يقوم نظام الإدارة المبنية على النتائج بتقديم تقييمات حديثة لتوجهات البرامج، وإدارة التنفيذ، وتقييم الأداء. وقد تم تصميم هذا النظام بما يكفل التشجيع على المساءلة (من خلال تتبع مسار الأداء) والتعلّم المستمر (عن طريق توثيق أداء المشاريع، والتخطيط، وخبرات الإدارة، إلى جانب إدراج الدروس المستفادة).

ويتضمن نظام الإدارة المبنية على النتائج مؤشرات شائعة تتيح إجراء مقارنات بين المشاريع والقطاعات والبيئات الجغرافية. علاوة على ذلك، يقوم رؤساء فرق العمل بالصندوق باقتراح مؤشرات لقياس سير التقدم والأداء لمشاريع نوعية محددة طوال دورة حياة هذه المشاريع. وبوصفه أداة مستندة إلى موقع الكتروني على شبكة الانترنت، يقوم هذا النظام بتسهيل تلقي التقارير من المواقع الميدانية، وتحديد المؤشرات، وبيئة الأهداف الواقعية. ويتم تقييم كل مشروع على أساس:

- الأهداف والغايات: للمساعدة في ضمان السياق العام لتماسك البرنامج وملاءمته، يشترط نظام الإدارة المبنية على النتائج وضع بيان واضح لأهداف وغايات المشروع بما يتمشى مع أولويات إطار عمل هيوغو. وتستند هذه الأهداف إلى التقييم الشامل للأوضاع الأساسية ذات العلاقة والمرتبطة بمدخلات ومخرجات المشروع، ونتائجه، وآثاره الطويلة الأمد.
- المدخلات: تتضمن مقومات ومدخلات المشروع التمويل، والقوى العاملة، والمواد اللازمة لتحقيق أهدافه. ويتم في ميزانية المشروع توضيح الموارد المقدمة من الصندوق ومن الشركاء الوطنيين والمحليين والجهات المانحة الأخرى.
- المخرجات: مخرجات المشروع هي النواتج الملموسة الناشئة عن المشروع بشكل مباشر. ومن السهل نسبيا تتبع هذه المخرجات ووضعها في محور تركيز عمليات التقييم التقليدي للأداء. ويؤدي تحديد المخرجات المتوقعة ووضع جدول زمني لها على توفير الأساس لإدارة تنفيذ المشروع.
- النتائج: يتم قياس نتائج المشروع من حيث التغيرات التي طرأت على البيئة في المنطقة المتأثرة بالمشروع. وبوصفها نتائج ظاهرية وواضحة للمشروع فضلا على اعتمادها على عوامل خارج نطاق سيطرة رئيس فريق العمل، فإن هذه النتائج تثير تحديات جديدة وهامة في عمليات الرصد والمتابعة والتقييم. وتنعكس النتائج في استدامة التغيرات في السلوك والممارسات. وقد يتطلب قياس نتائج المشروع إجراء سلسلة من الاستعراضات والمراجعات، بما في ذلك عمليات المراجعة من قبل الشرائح السكانية المستهدفة. وربما يكون من الصعب، في بعض الحالات، عزْو النتائج إلى مشروع بعينه ولكنها تكون وثيقة الصلة بالجهد البرامجي أو بمجموعة الجهود التي يساندها الصندوق.
- الآثار الطويلة الأمد: وهي تمثل الهدف النهائي لنظام الإدارة المبنية على النتائج. إذ يتمثل الغرض الأساسي لنظام الإدارة المبنية على النتائج في الحفاظ أولا وقبل كل شيء على النتائج وعلى الآثار الطويلة الأجل عند وضع التصورات والمفاهيم وتنفيذ المشاريع. وبالنسبة للصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثاره، يتم تلخيص هذه النتائج الإستراتيجية في الأولويات الخمس لإطار عمل هيوغو والحد من الخسائر الناجمة عن الكوارث.

المبادرة المعنية بتتبع قابلية التعرض لأخطار الكوارث

تم وضع المبادرة المعنية بتتبع قابلية التعرض لأخطار الكوارث كأداة جديدة لقياس التغيرات التي طرأت على جوانب الضعف المادي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي نتيجة لتنفيذ أنشطة الحد من مخاطر الكوارث على مستوى العواصم والمناطق. وتقوم هذه المبادرة بتقييم التقدم العام في الحد من مخاطر الكوارث، مع التركيز على تقييم جوانب الضعف على المستوى الجزئي. ومن خلال اعتماد مصطلحات ومقاييس مشتركة، سوف تؤدي هذه المبادرة إلى تمكين المختصين بشؤون الكوارث من مقارنة التغيرات في نفس المنطقة على مدى فترة زمنية محددة. كما أنها ستؤدي أيضا إلى تيسير عمليات تقييم فعالية وكفاءة طائفة من الأنشطة المختلفة.

مجلس إدارة النتائج المترتبة على أنشطة الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها

مجلس إدارة النتائج المترتبة على أنشطة الصندوق هو عبارة عن مجموعة من الخبراء المستقلين القائمين بتقديم مشورة فنية إلى أمانة الصندوق والمجموعة الاستشارية التابعة له. ويقوم هذا المجلس بالتأكد من نوعية الأنشطة التي يمولها الصندوق وعلاقتها الوثيقة بالأهداف وآثارها، وذلك من خلال استعراض برنامج العمل الإرشادي السنوي قبل عرضه على المجموعة الاستشارية للصندوق وإجراء عمليات تقييم مسبقة لبعض أنشطة الصندوق المختارة، ومدى فعالية مشاركة السلطات المحلية والإقليمية في الحفاظ على استدامة عمل الصندوق وتكرار تطبيق نماذجه. وفي اجتماعاته في عام 2008، وجه المجلس انتقادات تصويبية إلى مشاريع الصندوق في ملاوي وموزامبيق ونيبال ونيكاراغوا وفييتنام، وقام بتدشين مبادرة تتبع قابلية التعرض لأخطار الكوارث.

مزايا نظام الإدارة المبنية على النتائج

توازن البرنامج وتوجهاته

يقدم نظام الإدارة المبنية على النتائج تسلسلا هرميا لمستوى المشروع / والأهداف الوسيطة، والأهداف الإستراتيجية المشتركة التي من شأنها توحيد الأنشطة المختلفة في المسارات الثلاثة لعمليات الصندوق. ويوفر هذا الإطار الأساس اللازم لرصد ومتابعة العديد من الأنشطة الشديدة التركيز التي تسهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية العريضة. كما أن الرجوع إلى الأولويات والمؤشرات المشتركة في إطار عمل هيوغو يؤدي إلى تحقيق التماسك والاتساق والتنسيق داخل هذه المسارات الثلاثة.

إدارة التنفيذ

من شأن المؤشرات ذات المدخلات والمخرجات ذات التحديد الواضح أن تؤدي إلى التمكّن من رصد ومتابعة المشاريع الجارية وتعديلها وضبطها. إذ يمكن إجراء المقارنات بين المراحل المحددة المواعيد والأداء الفعلي. كما تقدم العلاقة بين المدخلات والمخرجات مؤشرا لكفاءة الأداء. أما توثيق المخاطر والعقبات أثناء تنفيذ المشروع فيتيح تبادل الخبرات والتجارب وتحسين التخطيط والتنفيذ.

إعداد التقارير

تتسم عملية إعداد التقارير المنتظمة عن النتائج وسير التقدم بأهميتها البالغة بالنسبة لسلامة برنامج الصندوق وثقة الجهات المانحة في قدرة الصندوق على المساهمة في تحقيق الهدف الإستراتيجي للحد من خسائر الكوارث على الصعيد العالمي. ويضطلع نظام الإدارة المبنية على النتائج بمساندة إعداد تقارير في الوقت المناسب عن النطاق الكامل لأنشطة البرنامج، وفعالية التنفيذ الجاري، والنتائج المتوقعة، والآثار الطويلة الأمد الناشئة عن الحد من مخاطر الكوارث.

إدارة الموارد

المسار الأول

يستهدف المسار الأول، الذي يضطلع بإدارته نظام الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، تنمية الشراكة وتبادل المعرفة وتعزيز التأييد والمساندة. وتتضمن الأمثلة في هذا السياق التعاون الإقليمي في مجال الحد من الكوارث في أمريكا الوسطى، ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب شرق أوروبا، وجنوب آسيا؛ والشراكات مع الجامعات في بلدان الشمال والجنوب، ومع المؤسسات الأكاديمية، والمنظمات العلمية، من أجل تشجيع الحد من مخاطر الكوارث في دوائر التعليم والتدريب والبحوث.

ويتكفل البنك الدولي بتقديم التمويل اللازم لأنشطة المسار الأول. وبالنسبة للسنوات المالية 2007-2009، يُسهم البنك الدولي، من خلال برنامج تسهيلات المنح الإنمائية، بما يبلغ إجمالاً 15 مليون دولار (أو 5 ملايين دولار في السنة).

المسار الثاني

يساند المسار الثاني وضع الإستراتيجيات الوطنية والتدخلات لبناء القدرات. ويضطلع هذا المسار بتقديم المساندة قبل وقوع الكوارث، حيث يتم ذلك بشكل رئيسي من خلال برامج المساعدة الفنية لمدة ثلاث سنوات، بهدف تعزيز الاستثمارات في آليات الحد من المخاطر وآليات تحويل المخاطر. ويتم تمويل أنشطة المسار الثاني من خلال مساهمات الجهات المانحة المختلفة التي تأتي في شكل صناديق استئمانية يقوم بإدارتها البنك الدولي. ولتعظيم مرونة استخدام هذه المساهمات والاستفادة منها، يقوم الصندوق باتباع هيكل مالي مزدوج من شقين: الموارد المالية الأساسية والموارد المالية غير الأساسية. وتتكون الموارد المالية الأساسية من أموال غير مقيدة وغير مربوطة يمكن

استخدامها في تقديم الدعم والمساندة لأي نشاط واقع ضمن تفويضات المسار الثاني. أما الموارد المالية غير الأساسية فتخضع عادة للقيود المفروضة من قبل الجهات المانحة بشأن الموضوعات ومحاور التركيز، أو الأنشطة النوعية، أو المناطق.

المسار الثالث

برنامج تسهيلات التمويل الاحتياطي للإنعاش من الكوارث (المسار الثالث) عبارة عن آلية لمساندة تعجيل وتيرة الإنعاش من الكوارث في البلدان المنكوبة. ويتم تلقي المساهمات والتبرعات للمسار الثالث في كل من صندوق المساعدات الفنية وصندوق التمويل عند الطلب. ويتم استخدام الأموال لسد النقص والفجوات بين احتياجات جهود الإغاثة الفورية العاجلة والبرامج المعنية بعمليات إعادة الإعمار والتنمية الطويلة الأجل.

ويتم تقديم المساهمات والتبرعات نقداً إلى الصندوق. ويمكن أيضا النظر في قبول موارد عينية في حالات محدودة. وطبقا لميثاق برنامج الصندوق، فإن باب العضوية مفتوح على مصراعيه أمام المنظمات المؤهلة وحكومات البلدان المتلقية أو حكومات البلدان النامية. والجدير بالذكر أن حق العضوية في المجموعة الاستشارية للصندوق متاح لأية جهة من الجهات المانحة الرسمية التي تسهم بمبلغ 3 ملايين دولار كحد أدنى سنويا، والبلدان النامية التي يسهم أي منها بمبلغ 500 ألف دولار لفترة ثلاث سنوات إما كموارد مالية غير أساسية للمسار الثاني أو كموارد مالية للمسار الثالث.

الجدول 1. مساهمات الأعضاء التي تلقاها الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها حتى 30 يونيو / حزيران 2008
(بآلاف الدولارات)

	المسار الثاني				المسار الثالث			
العضو	موارد مالية أساسية	موارد مالية غير أساسية	بلدان الجنوب	مجموع المبالغ المُستلمة	مساعدة فنية	تمويل عند الطلب	مجموع المبالغ المُستلمة	المجموع الكلي
استراليا	2,167	796		2,963	968		968	3,931
كندا	1,511			1,511			0	1,511
الدانمرك	1,066			1,066		1,984	1,984	3,050
المفوضية الأوروبية	0			0			0	0
إيطاليا	1,397			1,397			0	1,397
اليابان	3,000	3000		6,000			0	6,000
لوكسمبُرغ	2,936			2,936			0	2,936
النرويج	1,773		394	2,167	784		784	2,951
أسبانيا	3,024	3210		6,234			0	6,234
السويد	2,133			2,133	1,504		1,504	3,637
سويسرا	1,024			1,024			0	1,024
المملكة المتحدة	5,607			5,607			0	5,607
البنك الدولي	10,000			10,000			0	10,000
الإجمالي	35,638	7,006	394	43,038	3,256	1,984	5,240	48,278

الجدول 2. مساهمات الأعضاء التي تم التعهد بها للصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها حتى 30 يونيو / حزيران 2008
(بآلاف الدولارات)

	المسار الثاني				المسار الثالث			
العضو	موارد مالية أساسية	موارد مالية غير أساسية	بلدان الجنوب	مجموع المبالغ المُستلمة	مساعدة فنية	تمويل عند الطلب	مجموع المبالغ المُستلمة	المجموع الكلي
استراليا	3,081	1,128 أ/		4,209	948		948	5,157
كندا	3,511			3,511			0	3,511
الدانمرك	7,250			7,250		1984	1984	9,234
المفوضية الأوروبية				0		400	400	400
إيطاليا	3,125		1,167	4,292		700	700	4,992
اليابان	3,000	3,000 ب/		6,000			0	6,000
لوكسمبُرغ	2,936			2,936		ج/	0	2,936
النرويج	5,153		400	5,553	784		784	6,337
أسبانيا	3,000	3,000 د/		6,000			0	6,000
السويد	7,602 هـ/			7,602	1500		1500	9,102
سويسرا	1,024			1,024			0	1,024
المملكة المتحدة	8,761			8,761			0	8,761
البنك الدولي	15,000 و/			15,000			0	15,000
الإجمالي	70,571		1,567	72,138	3,232	3,084	6,316	78,454

ملحوظة: المبالغ المتعهد بها في وقت إبرام اتفاقية ارتباط مع الجهة المانحة. ويتضمن الجدول 1 المساهمات الفعلية التي استلمها الصندوق. ويمكن أن تمتد المواعيد المقررة للإيداع من سنة إلى ثلاث سنوات.

أ/ تستهدف البلدان المحددة التالية: بنغلاديش، وكمبوديا، وتيمور الشرقية، وفانواتو.

ب/ تستهدف البلدان المحددة التالية: سري لانكا، وباكستان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

ج/ وقعت لوكسمبرغ على اتفاقية إدارية في السنة المالية 2008 بشأن مساندة المسار الثالث ــ الموارد المالية للتمويل عند الطلب. ومن شأن الطلب على تأكيد الموارد المالية أن يحدد المساهمات الفعلية.

د/ تستهدف البلدان المحددة التالية: كوستاريكا، وغواتيمالا، وإكوادور.

هـ/ اشتملت تعهدات السويد على 3 ملايين كرونا سويدية كمساهمات تكميلية.

و/ يتم تقديم 5 ملايين دولار في السنة لمدة 3 سنوات (السنوات المالية 2007 إلى 2010) كمنحة إلى نظام الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث في إطار تمويل المسار الأول.

الجدول 3. مصروفات الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها على أنشطة البرامج، وتكاليف الأمانة العامة، والرسوم الإدارية، السنتان الماليتان 2007 و 2008

(بآلاف الدولارات)

فئة الإنفاق		2007أ/	2008أ/
أنشطة البرامج		6,762	11,696
منها المسار الأول	5,000	5,000	
المسار الثاني	1,762	5,786	
المسار الثالث		910	
الأمانة العامة[1]		347	1,524
الرسوم الإدارية		211	1,279
الإجمالي		7,320	14,500

ملحوظة: أنشطة برامج المسارين الثاني والثالث تشمل المساندة التشغيلية الدائمة من قبل الصندوق.

أ/ يشير ذلك إلى المدفوعات الفعلية والعقود التي تم إبرامها بالفعل في نظام برنامج العمل الإستراتيجي للبنك الدولي

1 تشمل تكاليف موظفي وحدة إدارة البرامج (الإدارة العليا، والجهاز الإداري، وتقييم المقترحات، والحوكمة، والعلاقات مع المانحين).

الجدول 4. نفقات أمانة الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها، السنتان الماليتان 2007 و 2008

(بآلاف الدولارات)

فئة الإنفاق	2007أ/	2008أ/
الجهاز الإداري		
تكاليف الموظفين[1]	225	977
السفر[2]	92	282
مصروفات ثابتة[3]	4	23
نفقات أخرى[4]	26	241
المجموع	347	1,524

أ/ يشير ذلك إلى المدفوعات الفعلية والعقود التي تم إبرامها بالفعل في نظام برنامج العمل الإستراتيجي للبنك الدولي.

1 تكاليف الموظفين تشمل الرواتب والمزايا لموظفي وحدة إدارة المشاريع بالمقر الرئيسي (بما في ذلك الاستشاريين بعقود طويلة / الاستشاريين المؤقتين بعقود طويلة).

2 السفر يشمل نفقات سفر موظفي وحدة إدارة المشاريع بالمقر الرئيسي، والمرشحين للعمل / المقابلات الشخصية لوظائف في الصندوق، والمشاركين في حضور الاجتماعات السنوية، ومشاركين آخرين في فعاليات برعاية الصندوق.

3 المصروفات الثابتة تشمل المكاتب وتجهيزات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وأجهزة الكمبيوتر، وغيرها من المعدات واللوازم المكتبية لوحدة إدارة المشاريع في واشنطن + مصروفات التمثيل والضيافة.

4 نفقات أخرى تشمل استخدام الاستشاريين بعقود قصيرة المدة وغير ذلك من الخدمات التعاقدية (مثل الترجمة، وفنون التصميم الشكلي والبياني، والنشر والطبع، الخ).

الجدول 5أ. الأنشطة المعتمدة بموجب المسار الثاني لفترة السنوات المالية 2007-2010 حتى 30 يونيو / حزيران 2008 (حسب المنطقة)

(بآلاف الدولارات)

المناطق	معتمدة	محوّلة	المنصرف أ/ (الفعلي + الالتزامات)	معدل التدفق النقدي السالب ب/
أفريقيا	8,246	3732	1,206	32%
شرق آسيا والمحيط الهادئ	8,351	2278	1,328	58%
أوروبا وآسيا الوسطى	1,565	1015	715	70%
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	6,814	2697	966	36%
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	1,665	676	380	56%
جنوب آسيا	3,474	1694	855	50%
عالمياً	3,994	1749	164	9%
الإجمالي	34,109	13,841	5,614	41%

أ/ يشير ذلك إلى المدفوعات الفعلية والعقود التي تم إبرامها بالفعل في نظام برنامج العمل الإستراتيجي للبنك الدولي.
ب/ معدل المنصرف كنسبة مئوية من المبلغ الفعلي الذي تم تحويله من البداية حتى 30 يونيو / حزيران 2008.

الجدول 5ب. الأنشطة المعتمدة بموجب المسار الثالث لفترة السنوات المالية 2008-2010 حتى 30 يونيو / حزيران 2008 (حسب المنطقة)

(بآلاف الدولارات)

المناطق	معتمدة	محولة	المنصرف أ/ (الفعلي + الالتزامات)	معدل التدفق النقدي السالب ب/
أفريقيا	205	205	164	80%
شرق آسيا والمحيط الهادئ	1,810	225	200	89%
أوروبا وآسيا الوسطى	-	-	-	-
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	100	100	67	67%
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	25	25	0	0%
جنوب آسيا	466	409	264	65%
عالمياً	52	0	0	0%
الإجمالي	2,658	964	695	72%

أ/ يشير ذلك إلى المدفوعات الفعلية والعقود التي تم إبرامها بالفعل في نظام برنامج العمل الإستراتيجي للبنك الدولي.
ب/ معدل المنصرف كنسبة مئوية من المبلغ الفعلي الذي تم تحويله من البداية حتى 30 يونيو / حزيران 2008.

المرفق ـــ تدخلات الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها في بلدان بقع الكوارث الطبيعية الساخنة

الإستراتيجيات المزمعة لتخفيض أعداد الفقراء، إستراتيجيات المساعدة القطرية، وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في بلدان بقع الكوارث الطبيعية الساخنة التي تستمد أكثر من 30 في المائة من إجمالي الناتج من مناطق تتعرض لاثنين أو أكثر من الأخطار

المساعدة الفنية من قبل الصندوق في إطار المسار الثاني والثالث

رقم مسلسل	البلد	% من إجمالي المنطقة المعرضة للخطر	% من السكان في المنطقة المعرضة للخطر	% إجمالي الناتج المحلي في المنطقة المعرضة للخطر	إجمالي الناتج المحلي بمليارات الدولارات	وثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء - تاريخ تقديمها إلى المجلس	إستراتيجية المساعدة القطرية - تاريخ تقديمها إلى المجلس		إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية - من منظور دورة السنة (التقييم القطري المشترك / إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية حلول السنة هو سنتان قبل الدورة)	السنوات التالية 07-09	السنوات التالية 08-10	السنوات التالية 09-11
1	السلفادور	88.7	95.4	96.4	16		تقرير سير التقدم ـ 08/30/2007	2007			II	
2	جامايكا	94.9	96.3	96.3	8		تقرير سير التقدم ـ 03/27/2007	2007			II	
3	الجمهورية الدومينيكية	87.2	94.7	95.6	19		تقرير سير التقدم ـ 07/12/2007	2007				
4	غواتيمالا	52.7	92.1	92.2	27		تقرير سير التقدم ـ 01/11/2007	2005			II	
5	جمهورية كوريا	82.8	92.2	91.5	680							
6	فييتنام	33.2	75.7	89.4	45	فييتنام ـ الخطة الخمسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمذكرة الاستشارية المشتركة -2006 12/05/2006	إستراتيجية الشراكة القطرية ـ 01/23/2007	2006		II		
7	ألبانيا	86.4	88.6	88.5	8			2006				II
8	كوستاريكا	51.9	84.8	86.6	18		تقرير سير التقدم ـ 11/30/2006	2008			II	
9	كولومبيا	21.2	84.7	86.6	97		إستراتيجية المساعدة القطرية ـ 09/27/2007	2008			II	
10	بنغلاديش	71.4	83.6	86.5	57			2006			II, III	
11	الفلبين	50.3	81.3	85.2	86			2005			II	III
12	تركيا	73	80.9	83.3	302		إستراتيجية المساعدة القطرية ـ 06/7/2007	2006			II	
13	ترينيداد وتوباغو	66.7	82.4	83.1	13		إستراتيجية المساعدة القطرية ـ 07/01/2007	2008				

رقم مسلسل	البلد	% من إجمالي المنطقة المعرضة للخطر	% من السكان في المنطقة المعرضة للخطر	% إجمالي الناتج المحلي في المنطقة المعرضة للخطر	إجمالي الناتج المحلي بمليارات الدولارات	وثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء - تاريخ تقديمها إلى المجلس	إستراتيجية للمساعدة القطرية - تاريخ تقديمها إلى المجلس	إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية - من منظور دورة السنة المنسقة (التقييم القطري المشترك / إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية حلول السنة هو سنتان قبل الدورة)	السنوات المالية 07-09	السنوات المالية 08-10	السنوات المالية 09-11
14	أنتيغوا وبربودا	53.4	80.4	80.4	1						
15	بربادوس	79.9	79.9	79.9	1						
16	سان مارينو	66.7	55.3	73.1	1						
17	إكوادور	24.4	73.6	72.2	30		إستراتيجية المساعدة القطرية - 06/07/2007	2007		II	
18	المكسيك	15.9	68.2	71.1	676		إستراتيجية المساعدة القطرية- 02/28/2008, تقرير سير التقدم - 02/06/2007	2008			
19	كومنولث دومينيكا	68.3	67	68.3	1	تقرير سير التقدم - 06/26/2007					
20	نيكاراغوا	21.6	68.7	67.9	4	تقرير سير التقدم - 04/19/2007	إستراتيجية المساعدة القطرية - 09/13/2007	2008	II		
21	شيلي	5.2	64.9	67.7	94		إستراتيجية المساعدة القطرية - 02/27/2007	2008			
22	جمهورية إيران الإسلامية	31.7	69.8	66.5	163		إستراتيجية المساعدة القطرية (السنة المالية 07 بمشاركة مؤسسة التمويل الدولية) 06/14/2007	2005			
23	فنزويلا	4.9	61.2	65.9	109			2008			
24	أوزبكستان	9.3	65.6	65.5	12	وثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء - 12/10/2007	مذكرة الإستراتيجية المؤقتة - 07/27/2006	2005			

رقم مسلسل	البلد	% من إجمالي المنطقة المعرضة للخطر	% من السكان في المنطقة المعرضة للخطر	% إجمالي الناتج المحلي في المنطقة المعرضة للخطر	إجمالي الناتج المحلي بمليارات الدولارات	وثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء - تاريخ تقديمها إلى المجلس	إستراتيجية المساعدة القطرية - تاريخ تقديمها إلى المجلس	إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية (التقييم - من منظور دورة السنة المنسقة / إطار عمل الأمم المتحدة القطري المشترك / إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية حلول السنة هو سنتان قبل الدورة)	السنوات المالية 07-09	السنوات المالية 08-10	السنوات المالية 09-11
25	سانت كيتس ونيفيس	0.01	52.8	64.9	1						
26	الأردن	13.7	64.9	64.7	11			2008			
27	الأرجنتين	1.8	57.4	63.2	152						
28	جنوب أفريقيا	8.6	56.4	62.4	213		إستراتيجية الشراكة القطرية - 01/18/2007	2007			
29	تونس	30.4	64.1	62.4	28		تقرير سير التقدم - 04/03/2007	2007			II
30	إندونيسيا	11.5	67.4	62.3	258		السنة المالية 07-08، إستراتيجية المساعدة القطرية - تقرير سير التقدم - 10/05/2006	2006		II	
31	الصين	13.1	49.8	56.6	1,649			2006		II	
32	هندوراس	19	56	56.5	7	تقرير سير التقدم - 02/01/2007	إستراتيجية المساعدة القطرية - 11/07/2006	2007			
33	هايتي	44.4	47.9	56	4	الوثيقة الثانية لإستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء - 10/26/2007	مذكرة الإستراتيجية المؤقتة - 01/25/2007			III	
34	أوروغواي	3	55	55	13		تقرير سير التقدم - 05/31/2007	2007			
35	بيرو	4	41.5	53.7	68		إستراتيجية المساعدة القطرية - 12/19/2006	2006		II	
36	ليختنشتاين	53.9	45.9	53.6	1						

رقم مسلسل	البلد	% من إجمالي المنطقة المعرضة للخطر	% من السكان في المنطقة المعرضة للخطر	% إجمالي الناتج المحلي في المنطقة المعرضة للخطر	إجمالي الناتج المحلي بمليارات الدولارات	وثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء - تاريخ تقديمها إلى المجلس	إستراتيجية المساعدة القطرية - تاريخ تقديمها إلى المجلس	إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية - من منظور دورة السنة المنسقة (التقييم القطري المشترك / إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية حلول السنة هو سنتان قبل الدورة)	السنوات المالية 07-09	السنوات المالية 08-10	السنوات المالية 09-11
37	جمهورية قيرغيز	8.3	51.3	53.4	2		إستراتيجية المساعدة القطرية - 04/19/2007	2005			II
38	مونتسرات	50.3	50.3	50.3	1						
39	رومانيا	37.4	45.8	50.3	73			2005			
40	الهند	22.1	47.7	49.6	692		تقرير سير التقدم- 03/13/2007	2008		II,III	
41	الجزائر	3.1	49.3	48.3	85		إستراتيجية المساعدة القطرية - 01/15/2008	2007		II	
42	جزر نيوي	48.1	48.1	48.1	1						
43	قبرص	50.4	60.5	47.4	15						
44	أندورا	43.5	19.4	45	1						
45	باراغواي	2	45.6	42.9	7		تقرير سير التقدم- 30/04/ 2007	2007			
46	أذربيجان	15.6	42.3	42.4	9	وثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء - 03/15/2007	إستراتيجية المساعدة القطرية - 12/07/2006	2005			
47	باكستان	9	40.1	41.6	96	تقرير سير التقدم - 03/29/2007		2004		II	
48	سانت فنسنت	41.6	41.6	41.6	1						
49	جورجيا	4.4	40.5	41	5			2006			
50	جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة	38.8	29.6	38.7	5		إستراتيجية المساعدة القطرية - 02/28/2007	2005			

رقم مسلسل	البلد	% من إجمالي المنطقة المعرضة للخطر	% من السكان في المنطقة المعرضة للخطر	% إجمالي الناتج المحلي في المنطقة المعرضة للخطر	إجمالي الناتج المحلي بمليارات الدولارات	وثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء - تاريخ تقديمها إلى المجلس	إستراتيجية المساعدة القطرية - تاريخ تقديمها إلى المجلس	إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية - من منظور دورة السنة المنسقة (التقييم القطري المشترك / إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية حلول السنة هو سنتان قبل الدورة)	السنوات المالية 07–09	السنوات المالية 08–10	السنوات المالية 09–11
51	طاجيكستان	4.1	38.2	38.3	2	تقرير سير التقدم ـ التقييم الثاني المشترك من قبل موظفي البنك ـ 02/22/2007		2005			
52	بوليفيا	1	36.6	37.7	9		مذكرة الإستراتيجية المؤقتة ـ 11/21/2006	2008		II, III	
53	موزامبيق	0.01	1.9	37.3	6	المذكرة الاستشارية المشتركة بشأن الوثيقة الحكومية الثانية المعنية بتخفيض أعداد الفقراء 12/19/2006	إستراتيجية المساعدة القطرية ـ 03/20/2007	2007	II		
54	جيبوتي	1.9	31.7	35.3	1			2008		III	II
55	كمبوديا	9.1	31.3	34.5	5	وثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء ـ 03/01/2007	تقرير سير التقدم ـ 05/30/2007	2006		II	
56	المغرب	3.4	30.4	33.4	50			2007			II
57	بلغاريا	29.3	31.6	30	24						
58	نيبال	80.2	97.4	30*	7	تقرير سير التقدم ـ 12/07/2006	تقرير سير التقدم ـ 02/08/2007	2008	II		
59	بوروندي	96.3	96.6	30*	1	الوثيقة الكاملة لإستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء ـ 02/08/2007		2008			
60	ملاوي	70.8	95.3	30*	2	المراجعة السنوية الرابعة للأداء المذكرة الاستشارية المشتركة & الوثيقة الثانية لإستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء ـ 01/09/2007	إستراتيجية المساعدة القطرية ـ 01/30/2007	2007	II		

رقم مسلسل	البلد	% من إجمالي المنطقة المعرضة للخطر	% من السكان في المنطقة المعرضة للخطر	% إجمالي الناتج المحلي في المنطقة المعرضة للخطر	إجمالي الناتج المحلي بمليارات الدولارات	وثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء - تاريخ تقديمها إلى المجلس	إستراتيجية المساعدة القطرية - تاريخ تقديمها إلى المجلس	إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية - من منظور دورة السنة المنسقة (التقييم القطري المشترك / إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية حلول السنة هو سنتان قبل الدورة)	السنوات المالية 07-09	السنوات المالية 08-10	السنوات المالية 09-11
61	النيجر	14.4	76.4	30×	3	الوثيقة الكاملة الثانية لإستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء ـ 07/12/2007	إستراتيجية المساعدة القطرية ـ 02/27/2007	2004			II
62	إثيوبيا	29.9	69.3	30×	8	الوثيقة الكاملة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء ـ 01/09/2007	إستراتيجية المساعدة القطرية ـ 10/01/2007	2007		II, III	
63	كينيا	29	63.4	30×	16	تقرير سير التقدم ـ 12/14/2006	إستراتيجية المساعدة القطرية ـ 12/11/2007، تقرير سير التقدم ـ 01/18/2007	2004		II, III	
64	بوركينا فاصو	35.1	61.7	30×	5	وثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء #6 04/12/2007	تقرير سير التقدم ـ 06/28/2007	2006			II
65	بوتان	31.2	60.8	30×	1			2008			II
66	مدغشقر	15.7	56	30×	4	تقرير سير التقدم ـ 07/26/2006	إستراتيجية المساعدة القطرية ـ 03/15/2007	2005		II, III	
67	جزر القمر	59	54.2	30×	1	الوثيقة الكاملة لإستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء ـ 01/08/2008	مذكرة الإستراتيجية المؤقتة ـ 12/14/2006	2008		II, III	
68	تنزانيا	27.7	53.7	30×	11		إستراتيجية المساعدة القطرية ـ 05/03/2007	2007			
69	الصومال	15.4	53.3	30×	1		مذكرة الإستراتيجية المؤقتة ـ 01/29/2008	2008			

رقم مسلسل	البلد	% من إجمالي المنطقة المعرضة للخطر	% من السكان في المنطقة المعرضة للخطر	% إجمالي الناتج المحلي في المنطقة المعرضة للخطر	إجمالي الناتج المحلي بمليارات الدولارات	وثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء - تاريخ تقديمها إلى المجلس	إستراتيجية المساعدة القطرية - تاريخ تقديمها إلى المجلس	إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية - من منظور دورة السنة المنسقة (التقييم القطري المشترك / إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية حلول السنة هو سنتان قبل الدورة)	السنوات المالية 07-09	السنوات المالية 08-10	السنوات المالية 09-11
70	السنغال	10.1	52.9	30×	8	الوثيقة الكاملة لإستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء ـ 01/30/2007	إستراتيجية المساعدة القطرية ـ 03/15/2007	2007			II
71	غرينادا	52.1	52.1	30×	1	الوثيقة الكاملة لإستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء ـ 07/03/2007					
72	ليسوثو	52.4	50.5	30×	1			2008			
73	أفغانستان	7.2	46	30×	6			2006			
74	الكاميرون	9.2	42	30×	15		مذكرة الإستراتيجية المؤقتة ـ 12/07/2006	2008			
75	فيجي	20	42	30×	3			2008			II
76	توغو	61.2	39.3	30×	2			2008			
77	زمبابوي	10.1	39	30×	1		تحديث الإستراتيجية المؤقتة ـ 03/29/2007	2007			
78	جمهورية الكونغو	1.9	38.8	30×	1	وثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء ـ 03/13/2008	مذكرة الإستراتيجية المؤقتة ـ 01/23/2007	2008			
79	بنن	37.2	38.6	30×	4	الوثيقة الثانية لإستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء - 05/01/2007	الإستراتيجية الكاملة للمساعدة القطرية ـ 08/30/2007	2004			
80	بليز	19.8	38.2	30×	1			2007			

رقم مسلسل	البلد	% من إجمالي المنطقة المعرضة للخطر	% من السكان في المنطقة المعرضة للخطر	% إجمالي الناتج المحلي في المنطقة المعرضة للخطر	إجمالي الناتج المحلي بمليارات الدولارات	وثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء - تاريخ تقديمها إلى المجلس	إستراتيجية المساعدة القطرية - تاريخ تقديمها إلى المجلس	إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية - من منظور دورة السنة المنسقة (التقييم القطري المشترك / إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية حلول السنة هو سنتان قبل الدورة)	السنوات المالية 07-09	السنوات المالية 08-10	السنوات المالية 09-11
81	سيراليون	13	35.7	30×	1	وثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء / المذكرة الاستشارية المشتركة الأولى - 12/21/2006	تقرير سير التقدم - 04/26/2007	2008			
82	مالي	2.9	29.6	30×	5	الوثيقة الثانية لإستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء - 03/29/2007	تقرير سير التقدم - 04/26/2007	2008			
83	لبنان	19.2	29.2	30×	22		إستراتيجية المساعدة القطرية - 04/26/2007	2008			
84	أوغندا	27.5	26.6	30×	7	تقرير سير التقدم - 06/14/2006		2006	III		
85	جمهورية أفريقيا الوسطى					الوثيقة الكاملة لإستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء - 12/13/2007	مذكرة الإستراتيجية المؤقتة - 12/21/2006	2007			
86	كوت ديفوار					الوثيقة الكاملة لإستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء - 03/18/2008	مذكرة الإستراتيجية المؤقتة - 01/23/2007	2008			
87	ليبريا					المؤقتة الوثيقة لإستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء - 05/22/2007	مذكرة الإستراتيجية المؤقتة - 03/29/2007، تقرير سير التقدم - 01/08/2008	2008			
88	ميانمار									III	
89	الضفة الغربية وغزة						إستراتيجية مساعدة الضفة الغربية وغزة 11/15/2006				

رقم مسلسل	البلد	% من إجمالي المنطقة المعرضة للخطر	% من السكان في المنطقة المعرضة للخطر	% إجمالي الناتج المحلي في المنطقة المعرضة للخطر	إجمالي الناتج المحلي بمليارات الدولارات	وثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء - تاريخ تقديمها إلى المجلس	إستراتيجية المساعدة القطرية - تاريخ تقديمها إلى المجلس	إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية - من منظور دورة السنة المنسقة (التقييم) القطري المشترك / إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية حلول السنة هو سنتان قبل الدورة)	السنوات المالية 07-09	السنوات المالية 08-10	السنوات المالية 09-11
90	أنغولا					وثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء ـ 05/16/2007	مذكرة الإستراتيجية المؤقتة ـ 02/28/2007	2005			
91	تشاد					تحديث وثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء ـ 12/13/2007	تقرير سير التقدم ـ 12/13/2007	2006			
92	جمهورية الكونغو الديمقراطية					الوثيقة الكاملة لإستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء ـ 02/20/2007	إستراتيجية المساعدة القطرية ـ 03/27/2007	2008			II
93	إريتريا					وثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء ـ 03/29/2007		2007			II
94	غينيا					التقرير الثاني لسير التقدم ـ 09/08/2006	إستراتيجية المساعدة القطرية المؤقتة ـ 05/31/2007	2007			
95	غينيا بيساو					الوثيقة الكاملة لإستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء / عمل اقتصادي عام ـ 02/01/2007	مذكرة الإستراتيجية المؤقتة ـ 02/01/2007	2008			
96	كوسوفو						إستراتيجية المساعدة القطرية (الأولى) ـ 12/10/2007				
97	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية					وثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء / الخطة الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية 2006 - 2010 ـ 04/26/2007	تقرير سير التقدم ـ 05/30/2007	2007		II, III	

رقم مسلسل	البلد	% من إجمالي المنطقة المعرضة للخطر	% من السكان في المنطقة المعرضة للخطر	% إجمالي الناتج المحلي في المنطقة المعرضة للخطر	إجمالي الناتج المحلي بمليارات الدولارات	وثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء - تاريخ تقديمها إلى المجلس	إستراتيجية المساعدة القطرية - تاريخ تقديمها إلى المجلس	إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية - من منظور دورة السنة المنسقة (التقييم القطري المشترك / إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية حلول السنة هو سنتان قبل الدورة)	السنوات المالية 07-09	السنوات المالية 08-10	السنوات المالية 09-11
98	جزر سليمان									II	III
99	السودان					الوثيقة الأولى لإستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء ـ 02/01/2007	مذكرة الإستراتيجية المؤقتة ـ 02/01/2007	2008			
100	تيمور الشرقية									II	III
101	تونغا										
102	غامبيا						إستراتيجية المساعدة القطرية ـ 06/26/2007	2007			
103	موريتانيا					تقرير سير التقدم ـ 09/13/2007، الوثيقة الكاملة الثانية لإستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء 01/16/2007	إستراتيجية المساعدة القطرية ـ 03/08/2007				
104	نيجيريا						تقرير سير التقدم ـ 03/27/2007				
105	بابوا غينيا الجديدة						إستراتيجية المساعدة القطرية ـ 05/24/2007	2008		II	III
106	ساوتومي وبرنسيبي					تقرير سير التقدم ـ 08/08/2007		2007			
107	فانواتو				6102					II	
108	الرأس الأخضر					تقرير سير التقدم ـ 07/24/2006	تقرير سير التقدم ـ 05/03/2007	2006			
109	غينيا الاستوائية						مذكرة الإستراتيجية المؤقتة ـ 12/03/2007	2008			
110	غابون							2007			

رقم مسلسل	البلد	% من إجمالي المنطقة المعرضة للخطر	% من السكان في المنطقة المعرضة للخطر	% إجمالي الناتج المحلي في المنطقة المعرضة للخطر	إجمالي الناتج المحلي بمليارات الدولارات	وثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء - تاريخ تقديمها إلى المجلس	إستراتيجية المساعدة القطرية - تاريخ تقديمها إلى المجلس	إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية - من منظور دورة السنة المنسقة (التقييم القطري المشترك / إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية حلول السنة هو سنتان قبل الدورة)	السنوات المالية 07-09	السنوات المالية 08-10	السنوات المالية 09-11
111	موريشيوس						إستراتيجية الشراكة القطرية ـ 11/02/2006				
112	سيشل									II	
113	سوازيلند						حوار قطري ـ 07/01/2009	2006			II
114	بروني										
115	كيريباتي										II
116	جزر مارشال										II
117	الولايات الموحدة لميكرونيزيا										
118	بالاو										
119	ساموا							2008			
120	توفالو										
121	جزر البهاما										
122	غيانا					تقرير سير التقدم ـ 06/19/2007		2006			
123	سانت لوسيا										
124	سانت فنسنت وغرينادين										

رقم مسلسل	البلد	% من إجمالي المنطقة المعرضة للخطر	% من السكان في المنطقة المعرضة للخطر	% إجمالي الناتج المحلي في المنطقة المعرضة للخطر	إجمالي الناتج المحلي بمليارات الدولارات	وثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء - تاريخ تقديمها إلى المجلس	إستراتيجية المساعدة القطرية - تاريخ تقديمها إلى المجلس	إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية - من منظور دورة السنة المنسقة (التقييم القطري المشترك / إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية حلول السنة هو سنتان قبل الدورة)	السنوات المالية 07-09	السنوات المالية 08-10	السنوات المالية 09-11
125	سورينام						2008				
126	البحرين										
127	استونيا										
128	ملديف					التقييم المشترك من قبل موظفي البنك / وثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء - 03/13/2007	إستراتيجية المساعدة القطرية - 08/14/2007	2008		II	
129	مالطة										
130	قطر										
131	جزر كوك										
132	ناورو										
133	رواندا									II	III
134	بنما										II
135	جمهورية اليمن									II, III	
136	أرمينيا										II
137	سري لانكا									II	

قائمة الاختصارات والأسماء المختصرة

ASEAN	رابطة أمم جنوب شرق آسيا
BNGRC	المكتب الوطني لإدارة الأخطار والكوارث (مدغشقر)
CAPRA	مركز تقييم احتمالات المخاطر (أمريكا الوسطى)
CAS	إستراتيجية المساعدة القطرية
CPGU	وحدة الوقاية ضد الكوارث وإدارتها (مدغشقر)
CRIF	برنامج تسهيلات التأمين ضد مخاطر الكوارث (أوروبا الوسطى)
DaLa	تقييم الأضرار والخسائر بعد وقوع الكوارث
FAO	منظمة الأغذية والزراعة
GDP	إجمالي الناتج المحلي
GFDRR	الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها
HFA	إطار عمل هيوغو
ISDR	الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث
MDGs	الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة
NAIS	البرنامج الوطني للتأمين الزراعي (الهند)
NGO	منظمة غير حكومية
NSET	الجمعية الوطنية لتكنولوجيا الزلازل (نيبال)
PRSP	وثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء
RBMS	نظام الإدارة المستندة إلى المخاطر
SRFF	برنامج تسهيلات التمويل الاحتياطي للإنعاش من الكوارث
UN	الأمم المتحدة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
VTI	مبادرة تتبع قابلية التعرض لأخطار الكوارث

العملة المستخدمة في هذا التقرير هي الدولار الأمريكي ما لم يُذكر خلاف ذلك.

تصميم: Patricia Hord.Graphik Design
طباعة: Professional Graphics Printing Co.
ديسمبر / كانون الأول 2008

مرجع الصورة: الغلاف ,8 © Michael Foley/World Bank; 7, 18, 63, 64, 73, 74, 92, 95 © Curt Carnemark/World Bank; 29, 38, 44, 51 © ASEAN; 9, 15, 67 © GFDRR; 10 © Yosef Hader/World Bank; 10 © Steve Harris/World Bank; iv, 3, 5, 19, 40, 54, 59, 70, 79 © Arne Hoel/World Bank; 28 © Tran Thi Hoa/World Bank.

الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها
سكرتارية الصندوق

1818 H Street NW
Washington, DC 20433, USA

T 202 458 0268
F 202 522 3227
E drm@worldbank.org

www.gfdrr.org